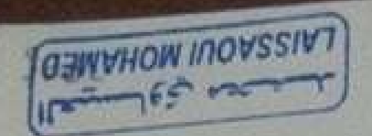
نهاية الحكم العثماني في الجزائر

وعوامل انهياره

1800م 1830م

د. أرزقي شويتام





د. أرزقي شويتام

نهاية الحكم العثماني في الجزائر

وعوامل إنهياره.

1800م - 1830م



دار الكتاب العربي

دار الكتاب العربي

للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة

حي العناصر عمارة 309 رقم 03 القبة الجزائر

الفاكس: 021 31.44.51

هاتف: 021.41.57.61

البريد الإلكتروني: dakbook2000@hotmail.fr



عنوان الكتاب	نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م – 1830م
إسم المؤلف	د. أرزقي شويتام
الطبعة الأولى	2011
التصميم الفني	مهند الجهماني
تصميم الغلاف	لويزة الحسين

الإيداع القانوني: 1642 - 2010

ردمك: 978-9947-833-88-9

عاشت الجزائر في ظل الحكم العثماني ما يزيد عن ثلاثة قرون (1519م – 1830م) ولم تحظ هذه الحقبة من تاريخ الجزائر الحديث بالعناية الكافية من الدارسين الجزائريين والعرب عامة حتى الآن. فمعظم الدراسات التي تناولت هذه الفترة، كانت بأقلام الأوروبيين خاصة الفرنسيين، وهي لا تعطي لنا صورة صادقة وشاملة عن حقيقة تاريخ الجزائر آنذاك.

وقد اعتمد أصحاب تلك الدراسات أمثال **"بربر وجر ودان ودوغرامون واسكر"** وغيرهم على الأرشيف الأوروبي وبعض الروايات المحلية، وأهملوا الأرشيف العربي والعثماني الذي يعتبر مصدرا مهما لدراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

ويرجع سبب اختياري الكتابة عن الجزائر في ظل الحكم العثماني ولاسيما نهايته، إلى قلة الدراسات التي تناولت الموضوع، ومن ثم عالجت بالدراسة موضوع **"نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره"**، ويقصد بعبارة نهاية الحكم العثماني هنا العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر بما تشمله تلك الفترة الزمنية من سلبيات وإيجابيات، ولما كانت السلبيات هي ذات النطاق الأكثر اتساعا في تلك الفترة، فإنها كانت في نفس الوقت عوامل الانهيار داخليا وخارجيا.

كذلك هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وعلى علاقاتها الخارجية، والخروج عن إطار القضايا التقليدية التي تناولتها الدراسات الأوروبية

باستفاضة، مثل قضية القرصنة وطبيعة الحكم العثماني في الجزائر، وعلاقة الجزائر بالدولة العثمانية.

وقد حصرت فترة دراسة هذا الموضوع في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني (1800- 1830م)، نظرا لما تميزت به هذه الحقبة من تغيرات وتحولات خطيرة طرأت على أوضاع الجزائر الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

أما عن مصادر هذه الدراسة، فقد اعتمدت على الوثائق العثمانية الموجودة في المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر، وهي عبارة عن الرسائل التي كان يتبادلها حكام الجزائر مع الباب العالي، والتقارير التي كان يرسلها وكلاء الدولة العثمانية في مختلف الدول الأوروبية إلى الباب العالي.

كما كان من الضروري الاستعانة بالوثائق الموجودة في الأرشيف الوطني بباريس وأرشيف وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية مع تحليلها ونقدها وإعادة تقويمها، وهذه الوثائق عبارة عن مجموعة من المراسلات وتقارير ومذكرات أعدها القناصل والتجار والضباط الأوربيون الذين سبق لهم أن عملوا في الجزائر أو زاروها أثناء العهد العثماني.

وقد قسمت الدراسة إلى مدخل وأربعة فصول وخاتمة، تناول المدخل لمحة عامة عن التنظيم الإداري والمراحل المختلفة التي مر بها الحكم العثماني في الجزائر.

أما الفصل الأول، فقد عالج بالبحث والتحليل أوضاع الجزائر السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في أواخر القرين الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، وأهم العوامل التي أثرت في تلك الأوضاع.

وخصص الفصل الثاني لدراسة الثورات الريفية والصراعات الداخلية وكيف أسهمت في انهيار الحكم العثماني في الجزائر.

أما الفصل الثالث، فقد عالج الأطماع الأجنبية الاستعمارية التي تمثلت في الحملات العديدة التي شنتها بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ضد الجزائر، مما عجل أيضا بإنهاء الحكم العثماني.

أما الفصل الرابع، فقد تناول بالبحث المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر والتي انتهت بالحملة العسكرية عام 1830م، والتي وضعت حدا للوجود العثماني في الجزائر.

أما الخاتمة، فهي عبارة عن بعض النتائج المستخلصة من الدراسة.

المختصرات

A.N.P: ARCHIVES NATIONALES DE PARIS

AR.M.R.E: ARCHIVES DU MINISTERE DES RELATIONS EXTERIEURES UAI D'ORSY, PARIS

B.N.P: BIBLIOTHEQUE NATIONALE DE PARIS

C.C.: CORRESPONDANCES CONSULAIRES

C^IE: COMPAGNIE

C.T: CAHIERS DE TUNIS

IMP: IMPRIMERIE

J.A: JOURNAL ASIATIQUE

M.D: MEMOIRES ET DOCUMENTS

M.U: MONITEUR UNIVERSEL

R.A: REVUE AFRICAINE

R.H: REVUE HISTORIQUE

R.M.H: REVUE MAGHREBINE D'HISTOIRE

R.O.M.M: REVUE DE L'OCCIDENT MUSULMAN ET DE LA MEDITERRANEE

T: TOME

TR.AD: TRADUCTION

TR: TRIMESTRE

VOL: VOLUME

م م و محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر.

الحكم العثماني في الجزائر:

عندما سقطت غرناطة، آخر معقل للمسلمين في الأندلس في يد الإسبان عام 1492م، اضطر المسلمون إلى مغادرة الأندلس، فارين من الاضطهاد الإسباني. وقد استقرت مجموعة كبيرة من هؤلاء الأندلسيين في بلدان شمال إفريقيا، ومنذ ذلك الحين بدأ الإسبان يفكرون في احتلال السواحل المغاربية خشية عودة المسلمين إلى الأندلس مرة أخرى. وقد شجعهم على ذلك، ضعف البلدان المغاربية التي كانت تفتقر إلى الوحدة السياسية والقيادة الحكيمة والتنظيم الشامل. وبدأ الإسبان غاراتهم على السواحل الجزائرية، فاستولوا على عدة مدن ساحلية، منها: المرسى الكبير عام 1505م، ووهران عام 1509م، وبجاية عام 1510م، وصخرة البنيون الواقعة في بوابة ميناء مدينة الجزائر.[1]

ولما أصبحت مدينة الجزائر مهددة بالاحتلال، اتجه حاكمها سالم التومي مع وفد من أعيان الجزائر إلى بجاية، واجتمعوا بالقائد الإسباني "بيدرو نافارو – **PEDRO NAVARO**" وخلال الاجتماع، اتفق الطرفان على أن يعقد السلام بين مدينة الجزائر وبين الإسبان، وأن يتعهد أهالي الجزائر بإطلاق سراح الأسرى المسيحيين، وأن يسافر وفد جزائري إلى إسبانيا لعقد اتفاقية سلام مع الحكومة الإسبانية، وأن يدفع الجزائريون ضريبة سنوية للقائد الإسباني المقيم في بجاية مقابل عدم تعرض الإسبان لمدينة الجزائر.[2]

---

[1] ARAMBURU: Oran et l'Ouest Algérien au 18^e s, Présentation Mohamed EL Korso, P. 35

[2] أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا 1492 – 1792، ص126 – 127. أنظر أيضا: (E.) WATBLED: «Etablissement de la domination turque en Algérie», in R. A N° 1873, P.294

وبناء على هذا الاتفاق، سافر الوفد الجزائري إلى إسبانيا، واتفق مع حكومتها على أن يسلم الجزائريون إحدى الجزر الصخرية "**البنيون**" الواقعة كما ذكرنا في مدخل ميناء الجزائر، للإسبان ليقيموا عليها حصنا يحرس تجارتهم وحرية مواصلاتهم البحرية.[1]

ففي الوقت الذي كانت فيه السواحل المغاربية تعاني من الغارات الإسبانية، ظهر الأخوان عروج وخير الدين، المعروفان ب "**بربروس**"[2] في الحوض الغربي للبحر المتوسط. وقيل عن الأخوين أنهما كانا من رجال البحر، من جزيرة "**مدللي**" اليونانية التابعة للدولة العثمانية.[3]

وقد اتفق عروج وخير الدين في تلك الفترة مع السلطان الحفصي محمد بن الحسن على منحهما جزيرة جربة التونسية ليتخذا منها قاعدة لأسطولهما مقابل مشاركة السلطان الحفصي بخمس الغنائم.[4] وبعد أن استقر عروج وخير الدين في جزيرة جربة، قاما بعدة حملات بحرية على السواحل الإسبانية، نقلا خلالها عددا كبيرا من الأندلسيين إلى سواحل شمال إفريقيا[5]. ومنذ ذلك الحين، ذاع صيتهما في أوروبا والمغرب العربي، مما جعل أهالي بجاية يستنجدون بهما ضد الإسبان. فاستجاب عروج لندائهم، وحاصر مدينة بجاية عام 1512 و 1514 و 1515م، ولكنه لم يفلح في فتحها، وانسحب في نهاية الأمر إلى مدينة جيجل التي اتخذها هو

---

[1] المدني: المرجع السابق، ص127.

[2] بربروس كلمة فرنسية معناها اللحية الشقراء، أطلقها الأوربيون على عروج وخير الدين.

[3] مجهول: كتاب غزوات عروج وخير الدين، اعتنى بتصحيحه و تعليق حواشيه نور الدين عبد القادر، ص 7.

أنظر أيضا (P.) DAN: Histoire de Barbarie et de ses corsaires P. 17.

[4] محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ص24.

[5] مجهول: المصدر السابق، ص 19.

تلمسان أبا زيان في السجن. واتجه عروج إلى تلمسان، وفي طريقه إليها ترك حامية عسكرية بقيادة أخيه إسحاق في قلعة بني راشد، ولما سمع أبو حمو باقتراب عروج من تلمسان فر إلى وهران، واستنجد بالإسبان[1] وخرجت القوات الإسبانية المتحالفة مع أبي حمو وأنصاره إلى قلعة بني راشد، وضربت عليها حصارا، ولما حاول إسحاق الخروج منها، قتل هو وجنوده[2]. وبعد أن استرجعت القوات المتحالفة القلعة، واصلت زحفها على مدينة تلمسان، وحاصرتها ستة أشهر، فاضطر عروج في النهاية إلى الخروج منها، محاولا الالتحاق بالمنطقة الساحلية حيث كانت تنتظره السفن العثمانية، ولكن القوات الإسبانية قطعت عليه الطريق وقتلته وكان ذلك في عام 1518م [3]. وقد أدى مقتل عروج إلى ظهور عدة انتفاضات في المناطق التي سبق أن أخضعها عروج وخير الدين، كتنس وشرشال والقبائل [4]، مما جعل خير الدين خليفة عروج يطلب من السلطان العثماني سليم الأول أن يرسل له جنودا وعتادا لإخماد الانتفاضات الداخلية، والتصدي للغارات الإسبانية. فرحب السلطان العثماني سليم الأول بطلبه، وأرسل له جنودا وعتادا [5]. وكان هدف السلطان من وراء ذلك، جعل الجزائر حصنا أماميا يحمي الدولة العثمانية من المد الإسباني والبرتغالي. ومنذ ذلك الحين، دخلت الجزائر تحت حكم السلطان العثماني الذي عين في عام 1519م خير الدين حاكما لها [6] بلقب باي البايات [7].

[1] WATBLED: OP. CIT. , P. 357.

[2] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ص 49.

[3] (F.) SIR GODFREY: Légende barbaresque, Trad. Et noté par FARIDA HELLAL, P. 96.

[4] الميلي، المرجع السابق، ص 50- 51.

[5] (S.) D'ESTRY: Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, P. 72.

[6] WATBLED: «Etablissement ….» P. 361.

[7] باي البايات أو بايلرباي، كلمة عثمانية معناها أمير الأمراء.

وقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني أربعة عهود متباينة. وقبل الإشارة إلى خصائص كل عهد من هذه العهود، لا بد من لمحة مختصرة عن النظام الإداري في الجزائر خلال العهد العثماني.

ففي البداية كان حاكم الجزائر من رجال البحر الذين عرفوا "بطائفة الرياس". وكان يتولى رئاسة التنظيم الإداري والعسكري، ويساعده في مهامه ديوان يتكون من كبار الضباط ومجلس يضم أعيان البلاد والعلماء، ثم أصبح الحاكم فيما بعد يعين من قادة الجيش البري، كما أن السلطان العثماني كان يعين إلى جانب الحاكم حاكما ثانيا بلقب الباشا. وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى عام 1710م حيث تمكن الحاكم أن يجمع بين منصب الحاكم ولقب الباشا بعد أن أبعد الباشا نهائيا من البلاد [1]. وقد ظهر في مطلع القرن السابع عشر ديوانان هما: الديوان الضيق أو الصغير، وكان يتألف من الحاكم والأغا والكاتب العام والمفتي والقاضي الحنفيين والضباط السامين، ويصل عدد الأعضاء إلى خمسين عضوا. والديوان الموسع أو الكبير، ويضم كل الضباط الكبار و الموظفين السامين وممثلي الأعيان والرياس ونسبة كبيرة من العلماء. وكان دوره يقتصر على المصادقة على قرارات الديوان الصغير. ويمكن أن نضيف إلى هذين الديوانين ديوانا ثالثا، وهو ديوان رياس البحر الذي كان يضم كبار القادة في البحرية، وتمثلت مهمته في الإشراف على كل ما يتعلق بالشؤون البحرية [2].

ومع مرور الوقت، فقدت تلك الدواوين صلاحياتها حيث أصبحت لا تعقد كما هو الحال في بداية أمرها. ويصف "شالر" القنصل الأمريكي في الجزائر (1816 – 1824م)، الديوان بقوله: **"كان الديوان في الماضي جهاز**

[1] SHAW: Voyage dans la régence d'Alger, Trad. De l'Anglais par J. MAC CARTY, P.125.

[2] (P.) BOYER: «Introduction à une histoire de la Régence d'Alger», R.H n° 478, P.U.F, 1966, P. 301

الدولة الحقيقي، فكان يعقد جلساته بانتظام ويتصرف في الأموال، ويدعى الحق في مناقشة جميع الإجراءات الحكومية ويتخذ قرارات بشأنها، ولكنه الآن، أصبح مجرد شبح لا حول ولا قوة له"[1].

وكان الحاكم في العهود الأخيرة للحكم العثماني في الجزائر يعتمد أساسا في تسيير شؤون البلاد على مجلس الوزراء المتكون من خمسة أعضاء أساسيين هم:

- ✓ الخزناجي: يشرف على الشؤون المالية.
- ✓ آغا العرب: يعتبر القائد العام للقوات البرية، ويشرف على شؤون الأهالي المقيمين في المناطق التابعة لمدينة الجزائر.
- ✓ خوجة الخيل: يتولى مهمة جمع الضرائب والإشراف على المواشي وأملاك الدولة من أراضي زراعية.
- ✓ وكيل الحرج: يدير الشؤون البحرية، ويقوم في نفس الوقت بدور وزير العلاقات الخارجية.
- ✓ بيت المالجي: يشرف على مصادرة الأملاك وصيانة الأوقاف، ويدير أملاك الأموات الذين لم يخلفوا ورثة. ويساعد هؤلاء الوزراء في مهمتهم مجموعة كبيرة من الخواجات أو الكتاب.[2]

---

[1] وليام شالر: مذكرات القنصل الأمريكي في الجزائر، 1816 – 1824، ترجمة إسماعيل العربي، ص 43.

[2] BOYER: La vie quotidienne à Alger. PP. 97-98 أنظر أيضا (D.)

THAINVILLE: «Mémoire sur Alger 1809», P.122

وكذلك ناصر الدين سعيدوني "الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية" "نموذج مقاطعة دار السلطان"، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية العدد 5 و 6، تونس 1992 ص255 – 265.

صلاح العقاد: "الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي"، المجلة التاريخية المصرية المجلد 12- 1964- 1965 ص 153.

وقد قسمت البلاد من الناحية الإدارية في العهد العثماني ابتداء من عام 1565م[1] إلى أربعة بياليك أو أقاليم، هي:

- ✓ دار السلطان: وتضم الجزائر العاصمة وضواحيها، وهي خاضعة مباشرة لسلطة الحاكم.
- ✓ بايلك التيطري: عاصمته المدية.
- ✓ بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة.
- ✓ بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان عام 1792م.

وكان الحاكم يعين على رأس كل بايلك "بايا". وكانت سلطة هؤلاء البايات مطلقة، وتتمثل مهامهم في تسيير شؤون أقاليمهم، والإشراف على القوات العسكرية النظامية وغير النظامية، وجمع الضرائب، كما كانوا مطالبين بالتوجه إلى الجزائر العاصمة مرة كل ثلاث سنوات[2] ليسلموا عائدات بياليكهم إلى الخزينة العامة، ويقدمون تقاريرهم عن الأوضاع العامة في المناطق الخاضعة لهم. وكان يتم في نفس الوقت تجديد تعيينهم أو عزلهم نهائيا، وذلك وفقا لما يقدمونه من العائدات والهدايا للداي وأعوانه.[3]

كان البايات يختارون في بداية العهد العثماني من ضمن الجنود الذين سبق لهم أن أظهروا قدرات وكفاءات عالية في مختلف الميادين، وعلى هذا الأساس، فإن رتبة الباي كانت تأتي مباشرة بعد درجة الآغا[4]. لكن مع مرور الوقت تغيرت طريقة تعيين البايات، إذ لم يعد الحكام يلتزمون بالشروط والمعايير المذكورة، فأصبحت هناك عدة اعتبارات تتدخل في طريقة تعيين

---

[1] (M.) GAID: Chronique des Beys de Constantine, P. 4.

[2] يتوجه خليفة الباي إلى الجزائر مرة كل ستة أشهر، كما كان للباي وكيل دائم بالجزائر.

[3] (E.) VAYSSETTES: «Histoire des derniers Beys de Constantine», R.A. n° 3, 1958, PP. 111-112

[4] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، ص 138.

البايات، منها علاقة المصاهرة مع القبائل الداخلية، من أجل القضاء على الفتن التي كانت تقع بين بعض القبائل والسلطة الحاكمة من حين لآخر. وقد قال حمدان بن عثمان خوجة عن تعيين البايات **"لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتجه لأقارب أحمد باشا ويمدهم بالأموال. لقد كانت تلك المناصب تباع وتشترى".** [1]

وإلى جانب البايات هناك مجموعة كبيرة من الموظفين الذين يشكلون دواوينهم، وهذه الدواوين لا تختلف كثيرا عن ديوان الحاكم في الجزائر. [2]

وقد قسمت البياليك بدورها إلى عدة أوطان وقبائل ودواوير يحكمها قواد وشيوخ القبائل الذين يعينهم الباي [3]. وكان البايات يعتمدون في تسيير بياليكهم على القبائل الخاضعة لهم والتي تعرف بقبائل المخزن [4]، وعلى الحاميات العسكرية المرابطة في المناطق الحساسة عبر أنحاء البلاد.

وقد تمكن الحكام بفضل هذا التنظيم من السيطرة على البلاد أزيد من ثلاثة قرون، ووصلت الجزائر في عهدهم إلى أوج عظمتها، وصمدت أمام كل الاعتداءات الخارجية، وأخمدت حركات التمرد الداخلية.

بعد هذا العرض المختصر لبعض الجوانب الإدارية على المستوى المركزي والمحلي هناك ملاحظة يجب الإشارة إليها، وهي أن تعيين الموظفين في مناصبهم بدءا من أبسط الموظفين إلى قمة الهرم الإداري، لم يكن يتم وفقا للشروط الأساسية المعروفة كالكفاءة والنزاهة والخبرة، بل كانت جل

---

[1] نفس المصدر، ص **150 – 151**.

[2] VAYSSETTES: OP. CIT, P. 111 أنظر أيضا: محمد بن يوسف الزياني: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم وتعليق المهدي البو عبدلي، ص**190**.

[3] VAYSSETTES: OP. CIT, P 118

[4] قبائل المخزن، كانت تتمتع بعدة امتيازات كإعفائها من دفع الضرائب ما عدا الضرائب التي أقرها الإسلام (الزكاة والعشور)، وفي المقابل، كانت تساعد القوات الحكومية في جمع الضرائب وإخماد حركات التمرد.

المناصب دون استثناء، توزع على الأقارب أو على الأشخاص الذين لهم القدرة على دفع مبالغ مالية باهظة للسلطة، وهذا ما شجع، خاصة في العهود الأخيرة، على انتشار وتفشي ظاهرة الرشوة في المجتمع الجزائري. واستنادا إلى هذه الحقيقة، يمكن أن نجد تفسيرا لظاهرة نقص الموارد المالية التي كانت تدفع لخزينة الدولة.

كانت نسبة كبيرة من الأموال المستخلصة من الضرائب لا تصل إلى خزينة الدولة، بل كانت تذهب إلى جيوب الموظفين [1]، وذلك حتى يتمكنوا من تعويض تلك المبالغ التي قدموها للحصول على مناصبهم. [2]

مراحل الحكم العثماني:

لقد اعتاد المؤرخون على تقسيم الحكم العثماني في الجزائر إلى أربع مراحل، هي:

المرحلة الأول: عهد باي البايات (1519 – 1587م). كان لقب باي البايات يطلق على حكام الجزائر ابتداء من عام 1519م، وهو التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر تحت الحكم العثماني بصفة رسمية. وكان أول من حمل هذا اللقب خير الدين. وكان باي البايات يعين من قبل السلطان العثماني من رجال البحر. وقد لمعت في عهد هؤلاء الحكام عدة أسماء أمثال خير الدين، وحسن بن خير الدين، وصالح رايس، وعلج علي [3]. ويعتبر هؤلاء الحكام من الرجال البارزين الذين أعادوا تنظيم البلاد وإخضاعها إلى سلطانهم حيث امتد حكمهم إلى الحدود التونسية والمغربية، ليصل في عهد صالح رايس إلى الواحات الجزائرية الجنوبية **"ورقلة"** و**"تقرت"** عام 1552م. وقد مكنتهم قوة شخصيتهم من السيطرة على القوتين العسكريتين البرية والبحرية، وتسيير

---

[1] (J.C.) VATIN: L'Algérie politique, histoire et société, P. 105

[2] D'ESTRY: OP. CIT, P. 141

[3] (E.) CAT: Petite Histoire de l'Algérie, T. 1, P 268

شؤون البلاد بمفردهم دون الأخذ برأي الديوان. كما امتد سلطانهم إلى حكام تونس وطرابلس [1]. وقد يرجع الفضل لهؤلاء الحكام في تأسيس أول نواة للبحرية الجزائرية التي سيطرت على البحر المتوسط ما يقرب من ثلاثة قرون، واسترجاع عدة مدن جزائرية من الإسبان، مثل بجاية، وصخرة البنيون، والتصدي للغارات المتتالية التي كان يشنها الإسبان على السواحل الجزائرية، ومن أشهر تلك الغارات، غارة ملك إسبانيا **"شرلكان"** عام 1541م. وقد كانت الجزائر في ذلك العهد، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة العثمانية، وذلك نتيجة الخطر الإسباني الذي كان يهدد العالم الإسلامي بأسره، إلاّ أن الوضع قد تغير في أواخر القرن السادس عشر، إذ عندما شعرت الدولة العثمانية بالضعف وتدهور أسطولها بعد هزيمة **"ليبانت"** البحرية عام 1571م، وانشغالها بالحرب مع الفرس، وتلاشي الخطر الإسباني على الجزائر بسبب انشغال إسبانيا بالحرب مع فرنسا وهولندا وانجلترا، فكرت الدولة العثمانية في أن تغير نظام الحكم في الجزائر وتونس وطرابلس خشية استقلال حكام تلك الأقطار عنها وتأسيس دولة إسلامية منافسة لها. ولهذه الاعتبارات قامت في عام 1587م بإلغاء نظام باي البايات، وأقامت مكانه نظام الباشوات. كما قسمت البلدان المغاربية إلى ثلاث ولايات منفصلة عن بعضها البعض. [2]

---

[1] فارس: المرجع السابق، ص 52.

[2] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 58.
أنظر أيضا: (Y.) BOUABBA: Les Turcs au Maghreb Central du 16ème au 17ème, P. 35

المرحلة الثانية: عهد الباشوات (1587 م – 1659م)

كان الباشوات يعينون من قبل السلطان مباشرة من استانبول لمدة ثلاث سنوات. ولهذا اعتبروا موظفين غرباء عن الجزائر [1]. وقد اقتصرت مهمتهم على جمع المال، وذلك لقصر مدة حكمهم [2]. وعرفت البلاد في عهدهم عدة اضطرابات داخلية منها: احتدام الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، وتمرد قبائل قسنطينة، وثورة الكراغلة [3]. ومع مرور الوقت، لم يعد الباشوات يسيطرون على الوضع، فقد نافسهم في السلطة السياسية والإدارية الانكشارية [4]. وقد حاول خيضر باشا في عام 1596م أن يستعين بالكراغلة والأهالي للقضاء على الفرقة الانكشارية المهيمنة، ولكن محاولته باءت بالفشل [5]. ومنذ ذلك الحين اضطر الباشوات إلى الأخذ بآراء الديوان الذي كان يسيطر عليه رؤساء الجند، فأصبحت قراراتهم تصدر بهذه

---

[1] (P.) BOYER: « Des Pachas triennaux à la révolution d'Ali KHODJA 1517 – 1817 », R.A.N N° 495, P. 104

[2] BOUABBA: OP. CIT, P 31.

[3] الكراغلة كلمة تطلق في الجزائر على المولدين من آباء عثمانيين وأمهات جزائريات

[4] الانكشارية: كلمة عثمانية مركبة من كلمتين (يكي YENI بمعنى جديد، جري بمعنى العسكر، يكيجري CERY" العسكر الجديد، جيش من المشاة أنشئ في عهد السلطان أورخان عام 1326م، كانت نواته من أهل الفتوى في الأناضول ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم وتنشئتهم على الإسلام. كان جنوده عزابا ثم سمح لهم في عهد سليم الأول بالزواج بشرط كبر السن، خسر معظم المعارك التي خاضها طوال القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، واستعصى مع ذلك على كل محاولات الإصلاح، ورفض التدرب على فنون القتال الحديثة وقد قام السلطان محمود الثاني بإلغائه عام 1826م في موقعة الخيرية أنظر أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص 31، وكذلك عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، المشرق العربي، ص 48 – 49.

[5] BOYER: «Le problème Kouloughli dans le régence d'Alger», R.O.M.M n° Spécial, 1970, P. 982.

العبارات "نحن باشا وديوان ميليشيا الجزائر التي لا تغلب" [1]. وقد تمكن الانكشاريون شيئا فشيئا من الانفصال عن الدولة العثمانية. ورغم الصراعات الداخلية وضعف الباشوات، فإن ذلك لم يمنع البحرية الجزائرية من مواصلة نشاطها البحري. فتمكنت خلال تلك الفترة من شن عدة غارات على المدن الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، كرد فعل على الغارات التي كان الأوروبيون يشنونها على السواحل الجزائرية حيث شهدت العقود الأولى من القرن السابع عشر عمليات مختلفة قام بها القراصنة الطوسكانيون وقطع أسطول البلاد الإيطالية ضد مدن ساحلية من أرض الجزائر. وكان ضحايا هذه القرصنة الرجال والنساء، والأطفال، الذين يتخذون عبيدا في البلاد المسيحية. [2]

ومهما كان الوضع، فإن الباشوات استمروا في حكم البلاد بمفردهم حتى عام 1659م، وهو العام الذي تضرر فيه الرياس من سلوك إبراهيم باشا المالي حيالهم [3]، فزجوا به في السجن. وكان هذا الحادث في صالح الانكشاريين، الذين استغلوا فرصة شغر منصب الباشا ليعينوا فيه أحد جنودهم [4] تحت اسم الآغا [5]، وهكذا بدأ عهد جديد عرف بعهد الأغوات.

---

[1] فارس، المرجع السابق، ص 60.

[2] سلفاتور، بونو: "العلاقات بين الجزار وإيطاليا خلال العهد العثماني"، ترجمة أبي القاسم التامي، مجلة الأصالة، العدد 6- 7، 1972، ص 102.

لمزيد من التفاصيل عن حالة الأسرى المسلمين في أوروبا أنظر: (M.) BELHAMISSI: Les captifs Algériens et l'Europe Chrétienne

[3] استعمل المبالغ التي أرسلها الباب العالي إلى الرياس تعويضا عن خسائرهم التي ألحقت بسفنهم أثناء مساعدتهم للأسطول العثماني، أنظر الميلي: المرجع السابق، ص 171.

[4] نفس المرجع، ص 171.

[5] هناك آغا العرب وقد تكلمنا عن مهمته فيما سبق وآغا الإنكشارية أو آغا التمرين، هو القائد العام للقوات الإنكشارية، ويعزل بعد شهرين من تعيينه، ويعرف بعد ذلك بالآغا المعزول، أنظر: BOYER Introduction à une histoire ... P. 301.

المرحلة الثالثة: عهد الأغوات (1659م – 1671م)

كان الأغوات ينتخبون من الفرقة الانكشارية لمدة شهرين فقط، مما جعل معظم الانكشاريين يطمعون في الوصول إلى منصب الآغا [1]. ورغم وجود الباشا، فإنه جرد من كل صلاحياته [2]. وقد تناوب على منصب الآغا أربعة أغوات، وكلهم اغتيلوا من قبل الجنود بسبب محاولة احتفاظهم بمنصب الآغا أكثر من المدة القانونية المحددة لهم، أو لعجزهم عن دفع رواتب الجنود [3]. وفي عهدهم شهدت الجزائر عدة اضطرابات داخلية، فاشتد الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، كما تعرضت البلاد إلى عدة غارات أوروبية [4]، منها غارة القائد الفرنسي "**بوفور**" على مدينة جيجل في عام 1664م [5]. وقد استاءت طائفة الرياس من هذا الوضع وحملت على آغا مسؤولية الأضرار التي ألحقت بالموانئ والسفن الجزائرية، واتهمته بتقصيره في أمر البحرية، كما اتهمته الانكشارية بتكديس الأموال، ولهذه الأسباب تم اغتياله في عام 1671م. وعين الانكشاريون خلال ثلاثة أيام مجموعة من الأغوات، ولكنهم رفضوا كلهم تولي منصب الآغا الخطير. وفي تلك الأونة استغلت طائفة الرياس الفوضى التي سادت البلاد لتعين أحد الرياس حاكما للجزائر [6] تحت اسم الداي [7].

---

[1] CAT: OP. CIT. P. 294

[2] BOUABBA: OP. CIT. P 37

[3] فارس: المرجع السابق، ص 68.

[4] نفس المرجع والصفحة

[5] WATBLED: «Expédition du DUC de Beaufort contre DJIDJELI 1664», R.A n° 101 P.218.

[6] فارس: المرجع، ص 69.

[7] الداي، كلمة عثمانية معناها الخال، وأصبحت تطلق فيما بعد على حاكم الجزائر.

كان الدايات في بداية عهدهم ينتخبون من طائفة الرياس التي استرجعت نفوذها بعد إلغاء نظام الأغوات، ورغم هذا الانقلاب الذي حدث في نظام الحكم، فإن السلطان العثماني استمر في تعيين الباشوات إلا أن وجودهم في الجزائر كان شرفيا فقط، إذ جردوا من كل السلطات. [1]

وكان الدايات الأربعة الأوائل من رجال البحر، وفي عهدهم تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة غارات فرنسية ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية الجزائرية، مما أدى إلى ضعف مركز طائفة الرياس. وكان هذا الوضع في صالح الانكشاريين الذين تمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم. ومنذ عام 1689م، أصبح الدايات ينتخبون من الانكشاريين لمدى الحياة. [2]

وكان منصب الداي تتولاه في الغالب إحدى الشخصيات البارزة في الدولة، وهي الخزناجي والأغا وخوجة الخيل، إلا أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة، إذ كان بإمكان أي فرد أن يصل إلى منصب الداي، وكانت هذه الحالة تحدث في وقت الاضطراب والفوضى. [3]

وقد تمكن الداي مع مرور الوقت، أن يجمع بين منصب الداي والباشا، وذلك عندما رفض الداي علي عام 1710م استقبال الباشا الجديد الذي عينه السلطان، ومنذ ذلك الحين لم يعد الداي تابعا للسلطان العثماني، ولا مقيدا بقراراته كما كان الشأن في العهود الأولى، بل أصبح حليفا له، ويتبادل معه الهدايا في المناسبات. [4]

---

[1] WATBLED: «Pachas Pachas Dey», R.A n° 101, 1873, P 144.

[2] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 71.

[3] (V.) DEPARADIS: TUNIS et ALGER au XVIII^{ème}, P. 204.

[4] SHAW: OP. CIT., P 152.

ورغم هذه الحرية التي كان يتمتع بها الداي، فإن تنصيبه في منصب الداي بصفة رسمية، لم يكن يتم إلا بعد وصول الفرمان أو المرسوم والقفطان والسيف من السلطان [1]. كما أن الداي كان مضطرا في بعض الأحيان إلى الاستجابة لأوامر السلطان حتى يخول له حرية تجنيد الجند من الولايات العثمانية المشرقية [2]. وتعتبر عملية التجنيد هذه ورقة ضغط في يد السلطان العثماني يستعملها لإرغام حكام الجزائر على تنفيذ أوامره، إلا أن علاقة الدايات بالدولة العثمانية قد تغيرت في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إذ ظهر نوع من التقارب بين البلدين نتيجة تحالف الدول الأوروبية ضد الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر، وهذا ما تؤكده الرسائل التي كان الدايات يرسلونها إلى حكام الدول الأوروبية حيث كانوا يخاطبونهم باسم السلطان العثماني. [3]

وأخيرا يمكن القول أن قدوم العثمانيين إلى الجزائر وإلى شمال إفريقيا عامة، كان إيجابيا في العهود الأولى، إذ تمكنوا من التصدي للأطماع الأوروبية الاستعمارية، وينطبق ذلك أيضا على دول المشرق العربي التي دخلت تحت الحكم العثماني، إذ حالت قوة العثمانيين واحتلالهم لممرات الشرق الأوسط والقسطنطينية والسويس والشام والبصرة وجنوب الجزيرة العربية وكذلك الشمال الإفريقي، دون وصول الاستغلال الاقتصادي الأوروبي وامتداد نطاق الإمبراطوريات الغربية الاستعمارية إلى هذه المناطق في وقت مبكر كما حدث في جنوب شرق آسيا. [4]

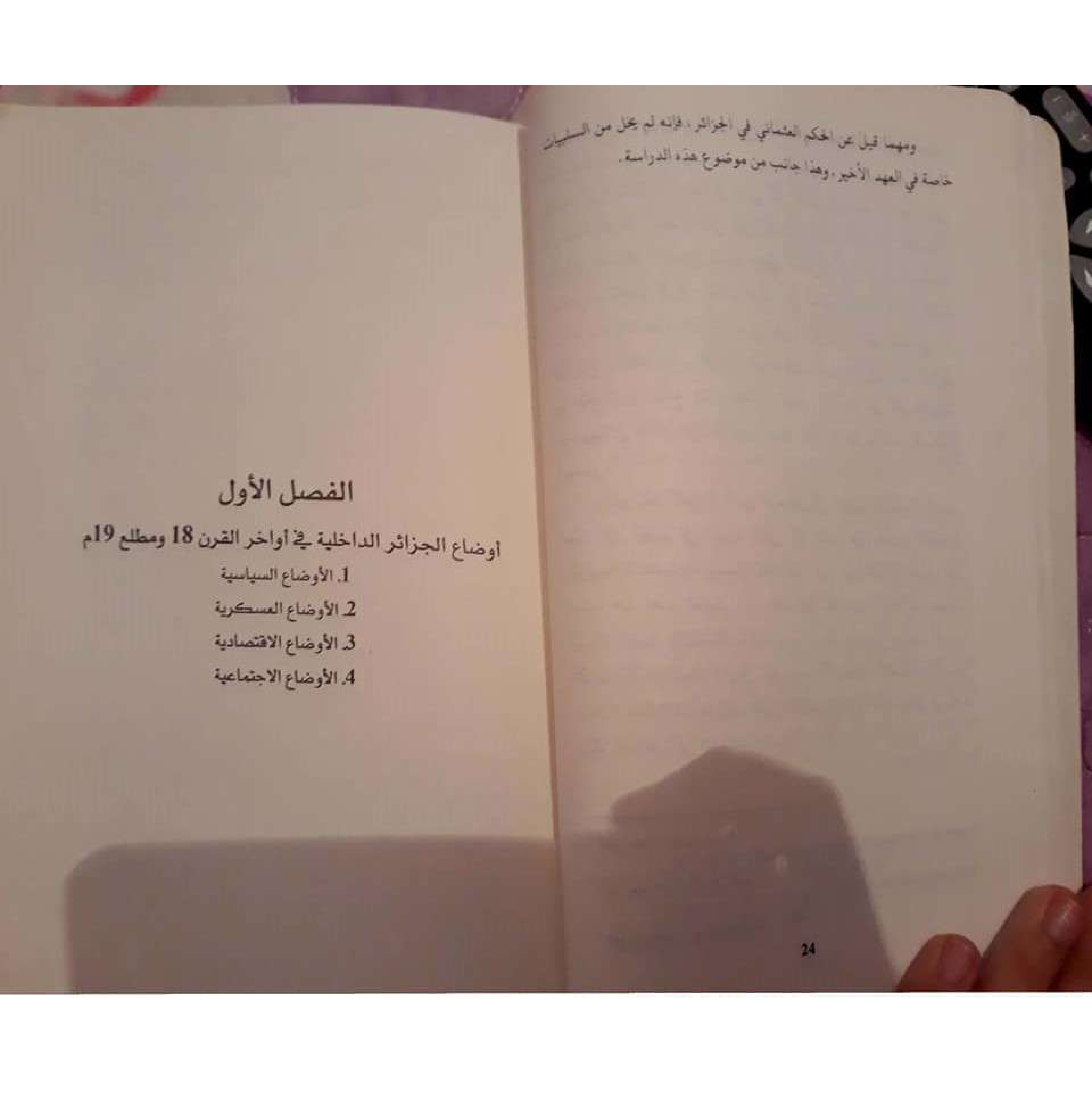
---

[1] شالر: المصدر السابق، ص 43.

[2] BOYER: L'évolution de l'Algérie médiane 1830 à 1956, P 12.

[3] أنظر مراسلات الدايات في كتاب (E.) PLANTET، Les correspondances des Deys d'Alger avec la cour de France, T. 2

[4] عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 28.



ومهما قيل عن الحكم العثماني في الجزائر، فإنه لم يخل من السلبيات خاصة في العهد الأخير، وهذا جانب من موضوع هذه الدراسة.

الفصل الأول

أوضاع الجزائر الداخلية في أواخر القرن 18 ومطلع 19م

1. الأوضاع السياسية
2. الأوضاع العسكرية
3. الأوضاع الاقتصادية
4. الأوضاع الاجتماعية

لقد عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني (1800 – 1830م) تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة، فرغم المحاولات التي قام بها بعض الدايات لإصلاح أحوال البلاد، إلا أن نتائجها كانت محدودة إذ جاءت في وقت، متأخر تفاقمت فيه الأوضاع الداخلية وتعددت الغارات الخارجية.

ويرجع التدهور العام الذي تعرضت له الجزائر إلى تآزر عوامل داخلية وخارجية أثرت تأثيرا بالغا على الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية و الاجتماعية، ويعني هذا الفصل برصد العوامل التي كانت وراء تدهور الأوضاع في الجزائر آنذاك.

الأوضاع السياسية:

إن الظاهرة البارزة التي ميزت الفترة الأخيرة من العهد العثماني عن سابقتها هي انتشار موجه من الاضطرابات في مختلف أنحاء البلاد، مما تسبب في عدم استقرار نظام الحكم، فقد تولى الحكم في الفترة الممتدة من عام 1790م إلى 1830م، ثمانية دايات وتم اغتيال ستة منهم.[1]

فإذا تتبعنا التسلسل التاريخي للأحداث التي مرت بها الجزائر منذ بداية العهد العثماني عام 1519م، فإننا نجد أن عوامل الضعف ليست حديثة العهد، بل يرجع تاريخها إلى فترة الباشاوات (1587 – 1659م)[2] وتتضاعف تلك العوامل في فترة الأغوات (1659م – 1671م)، ولكن رغم

---

[1] (G.) ESQUER: Les Commencements d'un Empire , La prise d'Alger,P.16.

[2] بدأ في ذلك العهد تسلط الجنود على الباشوات، فانتشرت سلسلة من الاضطرابات الداخلية: ثورة القبائل وثورة الكراغلة، واشتداد التنافس بين طائفة الرياس وفرقة الإنكشارية.

كل ذلك، فإن السلطة الحاكمة تمكنت من التحكم في زمام الأمور، ووصلت الجزائر إلى ذروة عظمتها.

ويجمع الباحثون المختصون في تاريخ الجزائر الحديث على أن القرن السابع عشر، كان بمثابة العصر الذهبي للجزائر. ويرجع الفضل في ذلك إلى طائفة الرياس التي تقوم بدور مزدوج تمثل في تدعيم القطاع الاقتصادي بنشاطها البحري، والتصدي للغارات الخارجية التي كان يشنها الأوربيون. ولكن شأن الجزائر أخذ يتضاءل منذ القرن الثامن عشر [1]، إذ أخذت عوامل الضعف في التزايد، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع السياسية وعجز الحكام على مواجهة ومتابعة التطورات السريعة التي طرأت على المستوى الداخلي والخارجي.

إن سبب إخفاق الحكام في السيطرة على مجريات الأحداث كان نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية، فبالنسبة للعوامل الداخلية نجد أنها تمثلت في سياسة التجنيد التي اتبعها الحكام، فعندما كانت الجزائر في حاجة إلى جنود جدد لتدعيم صفوف جيشها، قامت السلطة الحاكمة بإرسال وفد إلى تركيا لتجنيد الجنود. ولكن أعضاء الوفد المكلفين بتلك المهمة لم يلتزموا بطريقة التجنيد التي كانت متبعة في العهود الأولى. وقد قال حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر الفترة الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر عن عملية التجنيد كان من أسباب انحطاط البلاد إرسال مندوبين إلى أزمير يجمعون الأجناد، وبدلا من أن يتبع هؤلاء المندوبون الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند في الميليشيا إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة،

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة، ص 31.

فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدينوا وأدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيين ختنوا أنفسهم [1].

وقد تعتبر سياسة التجنيد هذه من إحدى العوامل الأساسية التي كانت وراء تدهور الأوضاع، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، نظرا لما ترتب عليها من نتائج وخيمة فبعدما كان الجنود يدافعون عن البلاد، أصبحوا مصدر ومنبع الفوضى والضعف الذي ساد البلاد. وهكذا تمكن المجندون من السيطرة على الحكم، مما سمح لهم بتسيير شؤون البلاد حسب أهوائهم. وبالتالي أصبحوا أصحاب الحل والعقد يعينون ويعزلون الحكام وفقا لأغراضهم. "**وصارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل**" [2]. وقد سمحت تلك الظروف التي سادت البلاد، بأن يتولى الحكم مجموعة من الحكام التي كانت تنقصها القدرة على وضع حد لتجاوزات الجنود، بل أصبحت عاجزة حتى عن حماية نفسها من دسائس ومؤامرات الجنود. وكانت أول ضحية افتتح بها القرن التاسع عشر هو الداي مصطفى عام 1805م، بسبب تعاطفه مع التجار اليهود، ولحقه بعد ذلك أحمد خوجة [3].

والجدير بالذكر انه كلما تم تعيين حاكم جديد، صحبه تغيير شامل في سلك الوزراء والبايات والموظفين الكبار، إذ يقوم الحاكم الجديد بتعيين العناصر التي وقفت إلى جانبه أثناء الانقلاب [4].

[1] حمدان بن عثمان، المصدر السابق، ص 149.

[2] نفسه، ص 149.

[3] نفسه، ص 146 – 152.

[4] (L.) DETASSY: Histoire du Royaume D'Algérie , P 233
– أنظر أيضا: (H.) GARROT: Histoire générale de l'Algérie , P 625

وقد تأثرت الإدارة المحلية بما كان يجري على مستوى الإدارة المركزية، إذ يقوم الباي الجديد بدوره على مستوى البايلك بعزل معظم الموظفين الذين سبق لهم أن اشتغلوا مع الباي المعزول. وقد يرجع ذلك إلى إن الباي الجديد لم يعد يثق في الموظفين السابقين الذين تربطهم علاقة وطيدة بالباي المعزول. وهكذا يكون الباي الجديد قد أبعد احتمال وقوع المؤامرات ضده. كما انه يفضل تعيين موظفين جدد حتى يتمكن من جمع الرشاوى التي تمكنه من تعويض المصاريف التي سبق له أن دفعها للداي وأعوانه مقابل حصوله على منصب الباي [1].

وقد أدى هذا التغيير المستمر في هيئة الموظفين إلى عدم استقرار الحكم، خاصة أن الموظفين الجدد أصبحوا لا يفكرون في أمور البلاد، بل همهم الوحيد هو جمع المال، لأنهم كانوا يعلمون أن مدة توليهم لن تطول. كما أن بعض البايات كانوا يتصرفون تصرفات سلبية في البايالك التي يحكمونها، فعندما تكثر الشكاوى ضدهم، يقوم الداي بنقلهم إلى مناطق أخرى عوضا عن عزلهم، كما حدث ذلك مع الباي عثمان الذي كان بايا على بالك الغرب عام 1798م، فقد قال عنه الزياني: "لم يلفت لما كلفه الله من أمور الرعية، بل جعل ذلك نسيا منسيا [2]، فرغم تصرفاته الطائشة، عين مرة أخرى على بايلك الشرق عام 1804م، وبقي في الحكم إلى أن لقي مصرعه في إحدى المعارك ضد ابن الأحرش الثائر، وهذا دليل على ما وصلت إليه السلطة المركزية من ضعف، لان مثل هؤلاء الموظفين كان يجب عزلهم نهائيا عن الحكم، بينما نجد بعض الموظفين والقادة الذين يستحقون التشجيع والتقدير لما كانوا يقدمونه من جهد وإخلاص في عملهم، يعزلون أو يقتلون

[1] (C.A.) JULIEN: Histoire de L'Algérie contemporaine, P 4.

[2] محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، ص 206.

كما حدث ليحيى آغا [1] الذي كان قائدا بارعا في عهد الداي حسين (1818- 1830م) ولكنه راح ضحية مؤامرة أعدها له بعض أعدائه مما جعل الداي يضطر إلى إصدار أمر بقتله" [2].

ورغم ذلك، فإن الفترة الأخيرة من العهد العثماني، عرفت نخبة من الدايات كانت في مستوى الأحداث، إذ كانت تمتاز بكفاءة عالية وقدرة قوية في تسيير أمور البلاد، واستطاعت أن تصمد ردحا من الوقت أمام التحديات التي طرأت على الساحة الداخلية والخارجية، ونذكر من هؤلاء الدايات، علي خوجة (1817- 1818م)، الذي حاول أن يعيد للجزائر مجدها القديم، وقد أدرك أن فساد الجيش وتدهوره قد أعاق حركة ازدهار البلاد، فسارع حينئذ إلى إصلاح أحواله، وجعل بين الجنود جواسيس يلتقطون له الأخبار عنهم، وقتل خلقا كثيرا بيده، ونفى بعضهم [3]، فكاد علي خوجة أن يفلح في سياسته الإصلاحية، خاصة بعد أن أستخدم فرقا من الأهالي والكراغلة بدلا من الإنكشارية [4]، ولكن الموت كانت أسرع منه، إذ راح ضحية الطاعون بعد ستة أشهر من توليه الحكم [5].

[1] تولى يحيى أغا قيادة الجيش في عام 1817، وقد تمكن من إخماد عدة انتفاضات داخلية، وتم اغتياله بالبليدة عام 1827 م.

[2] أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب الإشراف، تحقيق احمد توفيق المدني ص 162 – 163.
أنظر أيضا: (P.) ROBIN: «Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la Grande Kabylie», R.A.N° 17,1873, P.140

[3] الزهار: المصدر السابق، ص 136.

[4] BOYER: «le problème KOULOUGHLI ...» P 92

[5] مخطوطات المركز الوطني للدراسات التاريخية: "رسالة الداي حسين إلى السلطان العثماني" رقم الوثيقة 22556/1232 هـ (باللغة العثمانية) سوف أشير إلى هذه المراسلات فيما بعد بالحروف التالية – (م م و).

لقد اتبع علي خوجة سياسة محكمة ورشيدة، مما سمح له بأن يحقق ما لم يحققه أسلافه، وهو القضاء على جزء كبير من قوة الإنكشارية ونقل مقر الحكم من "الجنينة" في أسفل المدينة إلى القصبة التي تشرف على المدينة، وهي قلعة محصنة تحصينا محكما، ونتيجة لسياسته هذه، حاول الإنكشاريون اغتياله، ولكنه جمع أهل البلاد وأولاد العرب والزواوة والعبيد وهو متحصن في القصبة فلا يلحقه شيء من مكرهم [1]، ومما زاد من محبة الأهالي لعلي خوجة، زواجه بابنة المفتي المالكي [2] بمدينة الجزائر واستطاع علي خوجة بهذه العلاقة أن يؤثر في نفوس الأهالي ويتلقى دعمهم ومساعداتهم كلما كان بحاجة إليها [3]، وهكذا تمكن من وضع أسس جديدة للتطور والإصلاح، وقد يعتبر نقل مقر الحكم إلى القصبة تحولا هاما في السياسة الجزائرية، إذ حاول الحكام الاعتماد على الأهالي للتخلص من فرقة الإنكشارية [4].

وقد اختار علي خوجة خليفته قبل وفاته، حرصا منه على استمرار البلاد وازدهارها، ووقع اختياره على حسين الذي كان يتولى منصب خوجة الخيل حيث كان يثق في أمانته وقدرته، وقال الزهار **"إن ابن مالك صهر علي خوجة أخبر أعضاء حكومة المرحوم انه قبل وفاته أوصى الولاية لحسين باشا"** [5]، ولا شك أن ذلك يدل على حسن نية علي خوجة ورغبته الملحة في الإصلاح، إلا أن ما ورد في رسالة الداي حسين الموجهة إلى الباب العالي بعد موت علي خوجة، تنفي كل الأعمال الصالحة التي شرع الداي السابق في تنفيذها، إذ جاء فيها **"للعلم الهمايوني أنه قد حصل أن تمرد شخص مجنون**

[1] الزهار: المصدر السابق، ص 144.

[2] هو الحاج مصطفى بن الشيخ ابن مالك. الزهار: نفس المصدر، ص 141.

[3] إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دولة البحار، ج 1، ص 372.

[4] الميلي: المرجع السابق، ص 264 – 265.

[5] الزهار: المصدر السابق، ص 141.

يدعى (مكريلي علي) على السلطة والحكم مع بعض أتباعه المفسدين في 26 من شهر شوال الشريف من سنة 1232 هـ الموافق (1816م)، وهاجم مع جماعته قصر الباشا غفلة ثم اقتحموا القصر وقتلوا عمر باشا، ونصب على المجنون نفسه دايا على الجزائر خلفا لعمر باشا المقتول... واستمر في حكمه مدة ستة أشهر، إلا أنه كان ظالما وقاسيا إلى أقصى حد في حكمه على الشعب، لدرجة أن أهالي الجزائر والمجاهدين الموحدين عانوا من ظلمه... ولهذا فهم قد التجأوا إلى الله القدير رافعين شكواهم منه إليه كي ينقذهم من ظلمة وطغيانه، ويخلصهم من عذابه وتسلطه، كان الله سبحانه وتعالى قد استجاب لهم حين أخذه أخذ عزيز مقتدر حيث توفي بمرض الطاعون الذي كان منتشرا في البلاد آنذاك" [1].

لاشك أن ما ورد في هذه الرسالة يثير لدى الباحث عدة تساؤلات منها: كيف يكون الشعب الجزائري ساخطا من داي كان يسعى إلى تحسين أوضاعه وتحريره من طغيان الإنكشارية. هل كان بإمكان علي خوجة كسر شوكة الإنكشارية بمفرده لولا مساعدة الأهالي له؟

إنني أرجح أن الشعب كان يشكو من مظالم الإنكشارية، والدليل على ذلك، أنه بمجرد ما أتيحت له الفرصة، حاول أن يستغلها حيث وقف إلى جانب علي خوجة ضد العدو المشترك. فلهذا يمكن القول أن ما قام به علي خوجة وما بذله من جهد وحزم لا يتطابق إطلاقا مع الأوصاف التي وصفه بها الداي حسين، فإذا كان الأمر كذلك فما هو غرض الداي حسين من الإساءة إلى علي خوجة.

كان هدف الداي حسين هو إقناع السلطان محمود الثاني (1808-1839م) على أن يصدر فرمان تعينه دايا على الجزائر، وكان يسعى في

[1] م م و: المصدر السابق، رقم الوثيقة 22556/1232 هـ.

نفس الوقت إلى كسب ثقة الباب العالي حتى يحصل على المساعدات التي كانت الدولة تبعثها كما جرت العادة كلما تم تعيين داي جديد، خاصة إذا علمنا أن الجزائر كانت في تلك الفترة في حاجة ماسة إلى تلك المساعدات لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها، ولتواجه في نفس الوقت ضغوط الدول الأوروبية، ويوضح لنا ذلك ما ورد في نهاية رسالة الداي حسين التي جاء فيها **"فإذا وصل المرسول إليكم، نرجو من المقام الشاهانية أن يتولانا بحسن حمايته ورعايته، ويصدر أوامره الشاهانية لإرسال ما تبقى من الإحسانات الهمايونية إلى الأوجاق المعمورة من مهمات ومدافع وغيرها، لأنها مازالت موجودة في الأستانة المحروسة، كما نرجو أيضا أن تنال دائما رضا المقام الشاهاني وعطفه ورعايته"** [1].

ومهما كانت المقاصد، فإن الداي حسين سار على نفس السياسة التي رسمها علي خوجة، إذ قرب إليه مجموعة كبيرة من الأهالي والكراغلة. وتنفيذا لسياسته هذه، عين الحاج أحمد بايا على قسنطينة، رغم أنه من الكراغلة، وهذا دليل على الحنكة السياسية التي كان يتمتع بها الداي حسين. لأنه كان يعلم جيدا أن والدة الحاج أحمد من أسرة بن قانة الواسعة النفوذ في جنوب قسنطينة ومنطقة بسكرة، ومن ثم فلا يستبعد أن يكون الداي حسين يرمي من وراء تعيينه لأحمد باي كسب نفوذ تلك الأسرة لصالحه. وقد عرضته سياسته هذه، لمحاولتي اغتيال، فمنذ ذلك الحين فضل أن يصدر أوامره من وراء أسوار القصبة وأن يختار حراسه من الأهالي، الذين دعمهم بفرقة إنكشارية جديدة، جندها من الولايات العثمانية المشرقية [2].

---

[1] نفسه.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 144.

وبفضل هذه السياسة تمكن الداي حسين من تولي الحكم لمدة اثني عشر سنة إلى أن جاءت الحملة الفرنسية عام 1830م لتضع حدا للحكم العثماني في الجزائر.

وقد يتساءل المرء عن العامل الذي كانت تتحكم في كل الأحداث التي ذكرناها أو بالأحرى، لماذا انحرف الجنود عن مهمتهم الأساسية المتمثلة في الدفاع عن البلاد.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في أواخر العهد العثماني قد أدى إلى قلة الموارد المالية الداخلية والخارجية، فأصبحت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا، مما صعب من مهمة الحكام في تسديد رواتب الجنود، وفي هذه الحالة غالبا ما كان مصيرهم العزل أو الاغتيال. فلا يبقى في الحكم إلا من له القدرة على توفير الرواتب في الوقت المحدد. فكان الحكام يرون أن الحل الوحيد لتعويض العجز المالي، هو الرفع من قيمة الضرائب المقررة على الأهالي، ولتحقيق هذا الهدف أطلق الدايات عنان الجباة في جمع الضرائب حتى أصبحت تجمع دون مراعاة آية سياسة أو قانون أو خطة معينة. وقد قال "أجرتو" "AGRETAUD" في هذا الصدد: **"ففي القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر انهارت الحالة الاقتصادية، ففرضت ضرائب أثقلت عاتق الشعب، وكان الجباة من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية الضرائب"** [1]. وهذا ما جعل أيضا أحد الدارسين يقول عن سياسة الضرائب وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي ما يلي: **"كانت المحلات تترك وراءها الخراب والدمار، وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الألوف من**

---

[1] مارسيل أجريتو: الوطن الجزائري، ترجمة عبد الله نور، ص 24- 25.

الأغنام والأبقار والعجول، حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد أن ينهار، نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها" [1].

لقد أدت تلك المظالم التي كانت ترتكب ضد الأهالي إلى نشوب عدة انتفاضات، وانتشار حركة التمرد في عدة جهات من البلاد، منها: انتفاضة القبائل (1804- 1810- 1824م)، والدرقاوية في شرق وغرب البلاد (1804- 1805م)، والنمامشة في الأوراس (1818م)، ووادي سوف في الجنوب (1824م)، والتيجانية في الجنوب الغربي (1818م) [2]. وقد عجلت تلك الانتفاضات بانهيار الحكم العثماني، إذ استنزفت البلاد جزءا كبيرا من إمكانياتها المادية والبشرية لإخمادها، ولاشك أن النفقات التي أنفقتها الدولة لإخماد تلك الانتفاضات، كانت أكثر مما كانت تجمعه من الضرائب، ومن هنا نفهم أن الحكام قد أخفقوا في سياستهم الجبائية. ولقد لخص أحد الدارسين هذا الوضع قائلا: **"تميزت الفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر بالاضطرابات المتواصلة بالعنف الشديد، وبتوتر العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وبتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقد أدى كل هذا إلى نهاية عهد دام ثلاثة قرون"** [3].

والظاهرة التي تلفت الانتباه، هي أن معظم وأخطر الانتفاضات التي عمت مختلف أرجاء البلاد في مطلع القرن التاسع عشر، كان على رأسها الطرقيون [4]. ولمعرفة السبب الذي دفع بالطرقيين إلى قيادة الانتفاضات، يجب استعراض المراحل التي مرت بها سياسة الحكام الدينية خلال العهد العثماني.

---

[1] العقد، المرجع السابق، ص 157 - 158.

[2] ESQUER: OP.CIT., P16.

[3] مولاي بالحميسي: "سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني" أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء الأول، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 197.

[4] لمزيد من التفاصيل عن هذه الانتفاضات أنظر الفصل الثاني.

لقد كانت علاقة الحكام بالطرقيين طيبة في مجملها، وهذا منذ عهد خير الدين الذي تولى الحكم في عام 1519 م، ويرجع هذا التقارب الذي وقع بين الطرفين إلى عاملين أساسيين هما: العقيدة المشتركة، والخطر الخارجي الذي كان يهدد الجزائر في بداية العهد العثماني وما قبله، إذ قام الإسبان بشن عدة غارات متتالية ضد الجزائر، ونتيجة لهذه الغارات قدم العثمانيون إلى الجزائر بطلب من سكانها. وكان الطرقيون في العهود الأولى يحظون بالاحترام والطاعة، كما كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة في المجتمع. وكان الحكام يستشيرونهم في عدة مسائل. وهكذا أصبح الطرقيون يلعبون دور الوسيط بين العثمانيين بوصفهم حماة الإسلام والقبائل شبه المستقلة [1]، القاطنة في المناطق الجبلية والصحراوية. إلا أن مع مرور الوقت، بدأت العلاقات تتأزم بين الحكام و الطرقيين لكي تنفصم في مطلع القرن التاسع عشر، والسبب في ذلك يرجع إلى سياسة الحكام الداخلية. ويعزو "بواي- BOYER" سبب القطيعة إلى زوال الخطر الخارجي بعد تحرير مدينة وهران من التبعية الإسبانية [2]. وهكذا، فقد العثمانيون حلفاء كان لهم وزن كبير ودور هام في الأوساط الشعبية. فبعد ما كان الطرقيون يلعبون دور الوساطة بين السلطة الحاكمة والقبائل شبه المستقلة، أصبحوا في مطلع القرن التاسع عشر يدافعون عن الشعب، خاصة في المناطق الريفية، ولم يكتف الطرقيون بذلك، بل كانوا يقودون الانتفاضات بأنفسهم. أما في المدن حيث النفوذ العثماني القوي، فقد بقي الطرقيون والعلماء والأعيان أوفياء للسلطة، نظرا لارتباط مصالحهم بالحكومة [3].

---

[1] فارس، المرجع السابق، ص 77.

[2] (P.) BOYER: «Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger XVI ème- XIV ème» R.O.M.M. N°1, 1966, P.37.

[3] BOYER: contribution à l'étude ..., P.48.

يتضح مما سبق، أن الحكام ارتكبوا عدة أخطاء في سياستهم المتعلقة بالطرقيين، ربما ذلك يعود لعدم فهمهم لتلك العلاقة التي كانت تربط الطرقيين بالسكان، إذ كان السكان يؤمن بالطرقيين أكثر مما كانوا يؤمنون بالحكام، ويرجع ذلك إلى نفوذهم الروحي، والدليل على ذلك، أنه بمجرد ما تحرك الطرقيون ضد المظالم التي كان يرتكبها البايات والجنود، وجدوا مساعدة وتأييدا مطلقا من الأوساط الشعبية. وهكذا يمكن القول أن الحكام كان بإمكانهم إخماد تلك الانتفاضات التي نشبت في مطلع القرن التاسع عشر، لو أنهم عرفوا كيف يحافظون على علاقاتهم القديمة ومعاملتهم الطيبة للطرقيين.

وهكذا وجد الحكام أنفسهم معزولين عن الأهالي وحتى عن أبنائهم الكراغلة، إذ رفضوا الاندماج في الأوساط الشعبية بسبب شعورهم الطبقي [1]. ربما لو حاول الحكام دعم صفوفهم بالأهالي والكراغلة، كما فعل علي خوجة والداي حسين، لعرف حكمهم نوعا من الاستقرار، يمكن الحكومة من الاستغناء عن الإنكشاريين المجندين، مما يوفر لها مبالغ مالية ضخمة، خاصة أنها كانت في حاجة ماسة لها في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني. ولكن الحكام فضلوا الاستمرار في سياسة التجنيد التي تمخضت عنها نتائج وخيمة كما سبق الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل وبالرغم من ذلك، فإنه كان من الممكن التقليل من نفقات الجنود والموظفين العثمانيين لو قام الحكام بفتح المناصب العليا في الدولة للأهالي، إلا أن معظم المناصب كانت في يد العثمانيين، بينما كان الأهلي يتولون مناصب ثانوية. وقد أشار حمدان بن عثمان خوجة إلى سبب إبعاد الكراغلة من الحكم، فقال: "وضع

[1] فارس، المرجع السابق، ص 144.

الأتراك لثقتهم في اليهود لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم [1].
وأعتقد أن هذا هو السبب الحقيقي الذي جعل العثمانيين لا يندمجون في أوساط الأهالي. كما ساعدت عملية التجنيد المستمرة من الولايات المشرقية على عدم انقطاع العثمانيين عن دولتهم الأصلية.

وقد ساعد هذا الضعف الذي طرأ على الحكومة على ظهور عنصر جديد على ساحة الأحداث ساهم إلى حد كبير في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، ونقصد بذلك عنصر اليهود. ففي أواخر القرن الثامن عشر، تمكن اليهود من استغلال الظروف الحرجة التي كانت تمر بها البلاد ليحتكروا معظم النشاط التجاري، وسمح لهم ذلك بأن يتدخلوا في شؤون الحكم، وأن يكون لهم وزن كبير في توجيه سياسة الجزائر الداخلية والخارجية [2].

وبالإضافة إلى كل هذه العوامل، هناك مجموعة أخرى من العوامل الخارجية التي كان لها تأثير بالغ في الأوضاع السياسية، وهي تتمثل في الحروب المتعددة التي كانت تخوضها الجزائر ضد تونس والمغرب الأقصى. وتعد تلك الحروب نتيجة لذلك الصراع التقليدي الذي عرفته دول المغرب العربي منذ أقدم العصور. وكان العامل المحرك لهذا الصراع، هو قضية الحدود، إذ كانت حدود الدول الثلاث [3] قبل مجيء العثمانيين غير مستقرة، ولكن بمجرد أن دخل العثمانيون الجزائر، رسموا الحدود النهائية بين الجزائر وجارتيها، إلا أن ذلك لم يضع حدا للصراع القائم بين دول المغرب العربي. فقد قام التونسيون بعدة محاولات للاستيلاء على منطقة قسنطينة وعنابة والقالة. وكان رد فعل الجزائريين إزاء تلك المحاولات قويا، حيث شنوا

[1] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 158.
[2] لمزيد من التفاصيل عن دور اليهود في الجزائر، أنظر الفصل الثاني.
[3] الدول هي: الدولة الحفصية في تونس وعبد الوادي في الجزائر والمرينية في المغرب الأقصى.

حملات تأديبية ضد التونسيين [1]. وقد تدخلت الدولة العثمانية في عدة مناسبات لحل النزاع بين الجزائر وتونس، لكن دون جدوى. وحول هذه القضية ورد في رسالة الداي عمر (1815 م) الموجهة إلى السلطان العثماني محمود الثاني ما يلي: **"ليكن في علم المقام الشاهاني أنه كان قد صدر فرمان شاهاني عالي قبل أربع سنوات بخصوص التصالح مع التونسيين... إلا أن الذين كانوا يتولون الحكم آنذاك، لم يضعوا الفرمان موضع التنفيذ.... وبعد إطلاعي عليه، قمت فورا بالامتثال لمضمونه الشريف والعمل بمقتضاه، وحررت رسالة إلى التونسيين أذكرهم فيها بالوحدة والأخوة القائمة بين الجزائر وتونس، وأحثهم على الطاعة والامتثال للحكم ومضمون الهمايوني الذي صدر في هذا الموضوع، والإقدام على دفع الهدايا إلى الجزائر كما جرت العادة... غير أن الرسالة المرسلة إلى باشا تونس قد وقعت خارج تونس في يد ابنه الذي أخبر والده بمضمونها، وهو غير راغب في تنفيذ المطلوب منهم"** [2].

إن ما ورد في هذه الرسالة يؤكد أن هدف الجزائر من شن حملاتها ضد تونس لم يكن الغرض منها احتلالها أو الاعتداء على شعبها، لأن ذلك يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، بل كانت الجزائر تطالب تونس بأن تحترم المعاهدات التي أبرمتها معها وهذا ما يؤكده حمدان خوجه حيث قال: إن هذه الحروب لم تكن من أجل التنافس على السلطة، ولكن كان الغالب يدخل تونس منتصرا، فيخلع الباي الحاكم وينصب الباي الجديد ثم يقيم معه معاهدات... ولم يحاول الغالبون ولو مرة واحدة الاستيلاء على تونس، أو الاستحواذ على ممتلكات الأهالي التي ورثوها عن آبائهم أو التي حصلوا عليها

[1] BOUABBA: OP.CIT. P42

[2] م.م.و: "رسالة الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني" رقم الوثيقة 31210/1231 هـ، (باللغة العثمانية).

بمجهوداتهم الخاصة. لقد كانوا دائما يحترمون الأملاك بما فيها من عقارات ومنقولات، ولم يتسببوا أبدا في قلب النظام الاجتماعي، وإنما كانوا يغادرون البلاد بعد إبرام المعاهدات مباشرة [1].

ومهما كانت دوافع الحرب القائمة بين البلدين، فإن نار الفتنة بين الجزائر وتونس بقيت مشتعلة [2] رغم المحاولة التي قام بها الداي علي في عام 1817 م لإخمادها، إذ أرسل مبعوثين إلى باي تونس للتباحث معه في سبل الصلح بين البلدين، ولكن الحكومة التونسية عارضت محاولة الصلح، وبقي الحال كذلك حتى عام 1821 م حيث تدخلت الدولة العثمانية ووضعت حدا للصراع بين البلدين. وقد قال "الزهار" عن نهاية هذا الصراع: **"ولما وصلت الفرمانات والرسل لأميري البلدين عندئذ تم الصلح وفرح جميع المسلمين واستبشروا بإطفاء هذه الفتنة"** [3].

أما عن العلاقات الجزائرية المغربية، فالأمر يختلف كثيرا عما كانت عليه العلاقات الجزائرية التونسية، إلا أن معظم الحملات العسكرية كانت تقوم بها المغرب. فقد حاول مولاي إسماعيل سلطان المغرب أن يواصل سياسة أسلافه التوسعية، وذلك على حساب الأراضي الجزائرية الغربية، إذ شنت الجيوش المغربية عدة حملات ضد الجزائر، منها حملة 1678 م و1686 م، ولم تتوقف تلك الحملات إلا بعد أن تدخلت الدولة العثمانية عام 1701 م حيث طلبت من مولاي إسماعيل أن لا يتعدى على الجزائريين. ولكن في مطلع القرن التاسع عشر أخذت الاعتداءات المغربية شكلا مغايرا،

[1] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 113 – 114.

[2] لمزيد من التفاصيل عن هذه الحروب أنظر: الشيخ الحاج أحمد المبارك تاريخ حاضرة قسنطينة، تعليق نور الدين عبد القادر، ص 15- 16.

[3] الزهار: المصدر السابق، ص 147.

تمثل في تدعيم المغرب للطرقيين الدرقاويين [1]، الذين ثاروا ضد سياسة الحكام آنذاك [2]. وإلى جانب هذا الصراع الذي نشب بين أقطار المغرب العربي، دخلت الدول الأوربية كطرف ثاني فيه، فمنذ أن تم طرد المسلمين من الأندلس عام 1492 م، بدأ الإسبان في شن غاراتهم العدوانية ضد الجزائر ثم تلتها غارات أوربية أخرى قامت بها البرتغال وفرنسا وإنجلترا وهولندا وغيرها من الدول الأوربية. وبالرغم من شدة تلك الغارات وتعددها، فإنها باءت بالفشل، إذ كانت الجزائر في العهود الأولى من الحكم العثماني تتمتع بقوة بحرية هائلة تصدت لكل الحملات، إلا أنه بعد أن تدهورت أوضاع البلاد، عجزت الجزائر على الصمود أمام الضربات القوية والمكثفة التي كانت تتلقاها منذ أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، خاصة ذلك التحالف الذي وقع بين الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلهم يضعون حدا للتفوق الجزائري إما بإبرام معاهدات سلام أو بالقيام باستعراضات بحرية للتهديد [3].

[1] الدرقاوية نسبة إلى أبي عبد الله محمد العربي بن احمد البوبريحي الدرقاوي ولد ببني زروال وسمي بالدرقاوي نسبة الى قبيلة درقة التي ينحدر منها جده يوسف أبو درقة، توفي في 8 ديسمبر عام 1823 م، ودفن ببوبريحي. بدأت الطريقة الدرقاوية قبل السلطان المغربي مولاي إسماعيل، فأنشأت فروعا لزاويتها في مختلف أنحاء المغرب والجزائر، وهي شاذلية. وكان أتباعها على الأخص من أهل المدن، ولكن كان لها عدد كبير من الأنصار بالأطلس المتوسط، غير أن الدرقاويين ينتمون إلى النسب الإدريسي، ومن كبار شيوخهم العربي الدرقاوي معاصر مولاي سليمان ومولاي عبد الرحمان، وله دور بارز في إثارة إتباع حركته بالجزائر، أنظر إبراهيم حركات: التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، ص 59.

[2] (PH.) DECOSSE BRISSAC: les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête, d'Alger , P.3

[3] BOYER: La vie quotidienne …. P.17

وقد أدت الضغوط الأوربية هذه إلى اغتيال وعزل بعض الدايات والوزراء، مما كان يسبب اضطرابا في الأوضاع السياسية، وعلى سبيل المثال، كان سبب إقدام الإنكشارية على اغتيال الداي عمر [1]، هو إبرامه لمعاهدة مجحفة مع الأميرال الإنجليزي **"اللورد أكسموث – EXMOUTH"** بعد الحملة التي شنها ضد الجزائر في عام 1816 [2].

وهكذا، فإن الغارات الأوربية جاءت نتيجة تدهور أوضاع الجزائر الداخلية سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا، كما يمكن اعتبارها من جهة أخرى سببا في ضعف البلاد، نظرا لتأثيرها السلبي في الأوضاع العامة. وقد كان الحكام يواجهون ثلاث جبهات قتال: الجبهة الداخلية المتمثلة في سيطرة الجيش على مقاليد الحكم، والانتفاضات الريفية، أما الجبهة الثانية، فكانت على الحدود التونسية والمغربية، وأخيرا الجبهة الثالثة التي كانت تمثلها الدول الأوربية بمواقفها المختلفة والتي انعكست بطبيعة الحال على الأوضاع العسكرية.

الأوضاع العسكرية:

عندما عجز خير الدين عن طرد الإسبان من المدن الجزائرية التي استحوذوا عليها قبل مجيء العثمانيين، فكر في أن يلحق الجزائر بالدولة العثمانية في عام 1519 م، عندئذ طلب من السلطان سليم الأول (1512- 1520م) أن يرسل له عددا من الجنود ليساعدوه على استرجاع تلك المدن من الإسبان، وإخضاع بعض القبائل الجزائرية المتمردة، خاصة تلك القاطنة في غرب البلاد، فرحب السلطان بمطلب خير الدين، وأرسل له

[1] قال الزهار عن عمر باشا كانت دولته وأيامه كلها عكس ومصائب: الجراد والغلاء، ومصيبة موت حميدو، ومصيبة انكليز، المصدر السابق، ص 127.

[2] GARROT: OP. CIT., P.637

ألفي جندي، وفي نفس الوقت وصل إلى الجزائر أربعة آلاف جندي متطوعون، قادمون من تركيا [1]. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الجزائر تجند جنودها من الأراضي العثمانية، وكلما كانت البلاد في حاجة إلى جنود جدد ترسل بعثات إلى المشرق لتتولى مهمة التجنيد. كما كان للجزائر مجموعة من الوكلاء في مختلف الموانئ المشرقية لنفس الغرض. وكان الوكلاء في العهود الأولى لا يقيدون في سجلات التجنيد إلا العناصر التركية المسلمة [2] التي كانت تتمتع بأخلاق طيبة وسمعة جيدة وقدرة عالية على حمل السلاح، وكانوا يجندون الجنود من الولايات العثمانية الأوربية، إلا أن النسبة الكبيرة كانت تأتي من الأناضول [3]. وعند وصول الجنود إلى الجزائر يوزعون على الفرق التي كانت تعرف بالأوجاقات [4] والتي كان يصل عددها إلى 424 أورطة. وكان متوسط كل أورطة 30 جنديا [5] ويعين على رأس كل أورطة ضابط. أما الجندي، فكان ينضم إلى صفوف الجيش برتبة جندي بسيط أو يولداش [6] ثم يتدرج في الرتب حتى يصل إلى رتبة أغا [7]. وكان يتم اختيار الدايات والضباط من هؤلاء الجنود [8]. وبالإضافة إلى ذلك، كان الحكام

---

[1] (N.) WEISSMANN:Les janissaires étude de l'organisation militaire des ottomans ,P59

[2] DEPARADIS, (V.): OP. CIT. , P 23

[3] (M.) COLOMBE: « Contribution à l'étude du recrutement de l'odjaq d'Alger dans les dernières années de la régence « R.A.N°86-87 ,PP 171-172

[4] كان هذا المصطلح يطلق في بداية الأمر على فرقة صغيرة من الجنود، ثم أصبح يطلق على كل الجيش.

[5] WEISSMANN: OP. CIT., P.62

[6] يولداش –yoldash، كلمة عثمانية مركبة من كلمتين – يول- yol وتعني الطريق داش – DASH وتعني الرفيق، رفيق الطريق.

[7] كان الأغا يتولى منصب قائد الجيوش لمدة شهرين فقط، ثم يعزل ويعرف بعد ذلك بالأغا المعزول، إلا انه كان يحتفظ بمنصب في الديوان.

[8] DETASSY: OP. CIT., P.207

يرسلون فرقا من الجنود إلى البايات لمساعدتهم في تسيير أمور أقاليمهم، كحراسة القلاع الموزعة في أهم مناطق البلاد، والخروج في محلات [1] عسكرية لجمع الضرائب، ومن هؤلاء الجنود أيضا تنضم مجموعة إلى صفوف البحرية [2]. وكان الجندي يقضي عامه الأول في إحدى الحاميات، ثم يرسل في عامه الثاني في محلة. وفي العام الثالث يأخذ الجندي إجازة يسمح له خلالها بممارسة النشاط التجاري [3].

أما عن عدد الجنود الإجمالي، فإنه يختلف من مصدر إلى آخر. فقد ورد في تقرير الجنرال "هولن- HULIN" الفرنسي عام 1802 م، أن القوات الجزائرية كانت تقدر ب 14 ألف جندي تركي وكرغولي، و3 إلى 4 آلاف فارس [4]. أما الضابط "بوتان- BOUTIN" الذي أوفده نابليون إلى الجزائر في عام 1808 م، فقد قدر عدد الجنود بـ15 ألف جندي من بينهم 5 آلاف من الكراغلة والأهالي. وقال أن عدد الفرسان غير ثابت، إذ يختلف من ظرف إلى آخر [5]. هذا بالنسبة للعهد الأخير من الحكم العثماني، بينما في العهود الأولى كان عدد الجنود يصل أحيانا إلى 20 ألف جندي [6].

---

[1] محلات جمع محلة، وكانت المحلة تخرج إلى الأرياف لجمع الضرائب مرتين في السنة، في فصل الخريف والصيف.

[2] « Mémoire de M'THEDENAT », M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, AR. M.R.E France.

[3] جاء في تقرير "تيدانا- THEDENAT" أن 500 جندي كانوا يرسلون إلى باي قسنطينة و 200 جندي إلى باي التيطري و 300 الى باي معسكر، قبل تحرير مدينة وهران من الإسبان عام 1792 م.

[4] « Mémoire du G[l] HULI N », M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, AR. M.R.E. France.

[5] « Mémoire de BOUTIN 1808 », OP.CIT.,

[6] (H. DE.) GRAMMONT: Histoire d'Alger sous la domination TURQUE , P.240.

والملاحظ، هو أن عدد الجنود كان دائما في تناقص مستمر، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، سوف ترد في موضعها من الدراسة.

ولقد كانت مهمة الجنود الأساسية في العهود الأولى من الحكم العثماني، هي الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن الداخلي بوازع ديني بحت، وتمكنوا بفضل هذا الدافع الديني والتنظيم المحكم من تحقيق عدة انتصارات، والتصدي لجميع الغارات التي كانت الدول الأوروبية تشنها ضد الجزائر. ولكن مع مرور الوقت، انحرف الجنود عن مهمتهم الجوهرية، وحل محل الدافع الديني الدافع المادي، إذ أصبح الجنود يولون اهتماما متزايدا للجانب المادي، كما كانوا يهتمون بالسياسة، مما سمح لهم بتشكيل طبقة ممتازة في المجتمع [1]، وبالتالي أصبحوا يتصرفون في أمور البلاد حسب أهوائهم وأغراضهم. فكلما حاول الداي المساس بمصالحهم وامتيازاتهم أو تأخر عن دفع مرتباتهم، كان مصيره العزل أو الاغتيال [2]. فلما شعر الحكام بضعف وفساد الجيش نتيجة الصراع الذي ظهر بين المشاة وطائفة الرياس حول الحكم، واهتمامه بالجانب المادي، وتدخله في الشؤون السياسية، سمحوا للأهالي والكراغلة بالانضمام إلى صفوف الجيش لخلق نوع من التوازن، إلا أن هذه الفئة كانت غير قادرة على الوصول إلى المراتب العليا، لأن عناصرها يعزلون بمجرد ارتقائها إلى مرتبة ضابط [3].

وقبل الشروع في شرح العوامل المؤثرة في الأوضاع العسكرية، سنحاول أن نعطي لمحة موجزة عن البحرية الجزائرية وذلك حتى تكتمل لدينا الصورة عن مختلف القوات العسكرية الجزائرية.

[1] (P.) GAFFAREL: L'Algérie histoire, conquête et colonisation, P.13.
[2] DETASSY: OP. CIT., P.207.
[3] DEPARADIS: OP. CIT., P.236.

إن الجيش الذي عرفته الجزائر في بداية العهد العثماني، كان في الواقع يتكون أساسا من رجال البحر، إذ كان العثمانيون الأوائل الذين دخلوا الجزائر في مطلع القرن السادس عشر من هؤلاء الرجال، لذا يمكن القول أن النواة الأولى للجيش الجزائري كانت بحرية، ومنذ ذلك الحين، عرفت البحرية الجزائرية تطورا كبيرا من حيث عدد السفن والرجال. وكان خير الدين أول من وضع أسسها، إذ جعل من ميناء الجزائر قاعدة بحرية هامة، وذلك بعد أن طرد الإسبان من صخرة "البنيون" التي كانت تشرف على مدخل ميناء الجزائر في عام 1529م. وقد تحكمت طائفة الرياس ابتداء من تاريخ وجودها في الجزائر بطريقة شديدة الانتظام من حيث التوظيف والتنظيم والتمويل والعمليات الحربية [1].

ولاشك أن اهتمام الجزائريين بالأسطول الحربي، كان نتيجة لتلك التطورات التي طرأت على ساحة البحر المتوسط، ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر، إذ كان الجزائريون يدركون جيدا أن تحرير سواحل إفريقيا من السيطرة البرتغالية والإسبانية، وحماية أنفسهم من الاعتداءات الأوربية الصليبية، يحتم عليهم إعداد أسطول قوي يواجهون به الموقف الخطير، ولهذه الاعتبارات كلها، أولى الجزائريون من البداية اهتماما خاصا للقوة البحرية، وهذا ما يفسر سبب عدم اعتنائهم بالأسطول التجاري. وقد كان الأسطول الجزائري في عهده الأول يتكون من بحارة عثمانيين، إلا أنه في أواخر القرن السادس عشر، انضمت إليه العناصر المسيحية الوافدة من مختلف الدول الأوربية، خاصة تلك المطلة على البحر المتوسط. وقد تمكن هؤلاء الأسرى "المرتدون- RENEGATS"، المعروفون بالأعلاج أو المهتدين أن يتولوا مناصب عليا في البحرية

[1] وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق د. عبد القادر زبادية، ص 60.

الجزائرية، بما فيها منصب الحاكم [1]. وكان يتم ذلك بعد اعتناقهم الإسلام وإلى جانب هؤلاء الأعلاج، انضمت إلى البحرية الجزائرية عناصر أخرى من المسلمين والأهالي [2]. وقد فتح الحكام الأبواب لكل من يرغب في الانضمام إلى البحرية الجزائرية، بشرط أن يكون قد اعتنق الإسلام. وكان الوصول إلى المراتب العليا أمرا صعبا للغاية، إذ يجب على البحار البسيط أن يتحلى بشجاعة كبيرة ومهارة عالية في إتقان فنون البحرية، **"وقبل أن يتعين كقبطان كان عليه أن يجتاز بنجاح امتحانا يجريه عليه ديوان الرياس"** [3]. وقد كان الحكام يتولون قيادة الأسطول بأنفسهم مما سمح للبحرية الجزائرية بأن تحقق في فترة قصيرة نجاحا كبيرا. وقد ساعدها على ذلك عوامل أخرى، كالقوة البشرية والثروة الخشبية التي كانت تزخر بها غابات البلاد [4]، والموقع الجغرافي الممتاز الذي كانت تتمتع به الجزائر، علاوة على الإدارة المحكمة. وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة على أن تعرف الجزائر توسعا كبيرا وأن تكون لها بحرية قوية، أصبح دورها لا يقتصر على ممارسة النشاط البحري فقط، بل كان بإمكانها خوض حرب حقيقية [5]. وكانت البحرية الجزائرية تلعب دورا مزدوجا يتمثل في التصدي للغارات الأوربية المتتالية، وتموين البلاد بالبضائع التي كانت بحاجة إليها. ولهذا يمكن أن نعتبر البحرية إحدى

---

[1] فارس، المرجع السابق، ص 93.

[2] سبنسر، المرجع السابق، ص 61.

[3] نفسه، ص 61.

[4] SHAW: OP. CIT., P.194

ورد في كتاب -SHAW-، أن البحرية الجزائرية كانت مهمة، لكن ما يثير الدهشة هو قلة الأخشاب في الجزائر لصناعة السفن، وعدم وجود الصواري والحبال والأشرعة، كان هذا الوضع في عام 1725، أي في الفترة التي بدأت فيها الثروة الغابية تتدهور.

[5] CAT: OP. CIT., P.269

الدعائم للاقتصاد الجزائري. وقد تمكن الرياس بفضل نشاطهم هذا من كسب شعبية واسعة واحترام وتقدير لدى عامة سكان الجزائر [1].

وقد اقتصر نشاط البحرية الجزائرية في القرن السادس عشر على البحر المتوسط والتصدي للاعتداءات الأوربية، إلا أنه امتد في القرن السابع عشر إلى سواحل أوربا الجنوبية، وبالتالي تغير موقف الجزائريين الدفاعي إلى موقف هجومي. كما امتد نشاطهم إلى المحيط الأطلسي، إذ وصلوا إلى انجلترا وايرلندا واسلندا [2]. ويرجع الفضل في تحقيق هذا التفوق إلى نوعية السفن التي كانوا يستعملونها حيث كانت تمتاز بميزتين هما: الانخفاض والسرعة، مما سمح لها بان تنفذ عملياتها الحربية بكل نجاح [3].

وقد وصف الأوربيون هذا الجهاد والنشاط الذي كانت تقوم به البحرية الجزائرية **"بالقرصنة- PIRATERIE"** بينما فسروا اعتداءاتهم الصليبية المظهر والاقتصادية الجوهر، بأنها دفاع عن النفس. وحول هذه المسألة قال **"كات- CAT"**: قد رأينا خلال القرن السابع عشر الهولنديين والإنجليز والبنادقة وفرسان مالطة والجنويين والنابليين يحاربون البحارة الجزائريين، إلا أن حماس الجزائريين المتزايد وصيانتهم الرائعة لأساطيلهم، سمحت لهم بأن يصمدوا أمام الأعداء [4]. وأضاف **"كات- CAT"** قائلا: **"لم يقوموا وحدهم بالقرصنة، بل هناك الإنجليز والهولنديون وأناس من مختلف الأمم كانوا يمارسون القرصنة ببشاعة وعنف"** [5]. ومعنى ذلك أن

---

[1] IBID. P.270

[2] IBID. P.285

[3] فارس، المرجع السابق، ص 91.

[4] CAT: OP. CIT., P.291

[5] IBID. P.291.

القرصنة التي اتهمت بها الجزائر وحدها، إنما كانت فيما يبدو ممارسة عامة شاركت فيها كل الدول البحرية آنذاك، وأن سلوك الجزائريين البحري، إنما كان في معظمه رد فعل لاعتداءات الأوربيين. وقد قال "**سلفاتور بونو- SALVATOR BONO**" في هذا الصدد: "إن القراصنة الجزائريين قد تعرضوا أول الأمر إلى قراصنة أوربيين لا يقلون عنهم جرأة ومهارة، وهم لم يكونوا على أعمال دفاعية ضد المسلمين فحسب، بل كانوا يبدون نشاطا قويا، إذ ينهبون سفن وسواحل البلاد الإسلامية [1].

ومهما كان من أمر، فإن البحرية الجزائرية وصلت في القرن السابع عشر إلى أوج عظمتها، إذ كان الجزائريون خلال تلك الفترة يحاولون قدر الإمكان الحفاظ على عدد سفنهم. وكان الحكام يرغمون أصحاب السفن، كلما فقدوا عددا منها، على تعويضها في أقرب وقت ممكن لمواجهة الغارات الخارجية [2]. لكن هذه الحالة تغيرت في أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأ الأسطول الجزائري يتضاءل تدريجيا [3]. وهكذا بدأ الأسطول يتدهور بصفة مستمرة حتى وصل عدد سفنه في عام 1762م إلى 18 قطعة بمختلف أنواعها. وكان عدد مدافعها يتراوح بين أربعة أو خمسين مدفعا، ومعظم هذه السفن قد أصبحت قديمة وغير مجدية [4]. وانخفض العدد في عام 1769م إلى

---

*انظر أيضا حول قضية القرصنة، جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا **1619- 1830**، ص249- 252.

[1] سلفاتور، بونو "العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد العثماني" ترجمة أبي القاسم بن نومي، مجلة الأصالة، تصدر عن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، العدد **6- 7**، ص 102.

[2] SHAW: OP. CIT., P.196

[3] DETASSY: OP. CIT., PP.264-265

[4] أبو القاسم سعد الله "عن النشاط العسكري والتجاري للجزائر في القرن 18م/12هـ" المجلة المغربية، السنة 11 العدد 34، ص195

17 قطعة [1]. وقد استمر الأسطول الجزائري في تقلصه حتى بداية القرن التاسع عشر ليعرف بعد ذلك نوعا من الانتعاش الذي دام حتى عام 1815م. ويرجع هذا الانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية إلى معاهدات واتفاقيات السلام التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول الأوربية كالسويد والدنمارك والبرتغال واسبانيا، وإلى انشغال الدول الأوربية بحروب نابليون بين الفترة الممتدة من 1805م إلى 1815م، إلا أن ما جاء في تقرير القنصل الفرنسي في الجزائر "**دبيوا تانفيل- THAINVILLE**" يخالف ما ورد في المصادر الأخرى، حيث قال: "**يمكننا القول أن ليس هنالك في الجزائر ولا بحارا واحدا ممتازا**" [2].

ومهما قيل عن البحرية الجزائرية، فإنها عرفت في مطلع القرن التاسع عشر قائدا بحريا يستحق الذكر، ألا وهو الرايس حميدو [3]، الذي نظم البحرية الجزائرية وأعطاها روحا جديدة، مما مكنه من تحقيق عدة انتصارات حاسمة. لكنه ما لبث أن توقف الانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية.

وقد ترجع أسباب تدهور الأسطول الجزائر إلى عوامل داخلية وخارجية. وكانت العوامل الداخلية تتمثل في تدهور صناعة السفن في الجزائر نتيجة القرار الذي أصدره الداي مصطفى في عام 1799م. فمنح بموجبه حق استغلال الغابات الواقعة بين "بجاية والقل" لكل من اليهوديين "بكري وبوشناق". وقد سمح هذا الاحتكار بشراء الأخشاب مباشرة من

---

[1] GRAMMONT: OP. CIT., P.240

[2] THAINVILLE: «mémoire sur Alger 1809», Pub. par G. ESQUER,P.140

[3] قال عنه دينو- DEVGULX، الرايس حميدو بن علي لم يكن تركيا ولاكرغليا، بل عربيا من الذين استوطنوا المدينة منذ زمن طويل، كان حميدو نشيطا كريما لبقا رشيقا ظريفا مع جميع الناس كبارهم وصغارهم الأمر الذي جعله محبوب لدى العموم: ديفو، البير: الرايس حميدو، ترجمة محمد العربي الزبيري، ص10- 11.

الأهالي بأثمان أقل مما كانت عليه في العهود السابقة، وهذا ما جعل الأهالي ينصرفون عن ممارسة هذا النشاط. وتسبب هذا الوضع في تكديس الأخشاب على الشواطئ وعدم نقلها إلى ورشات صناعة السفن [1].

أما العوامل الخارجية، فتمثلت في فقدان الأسطول الجزائري عدة قطع أثناء المعارك البحرية التي خاضها ضد الأساطيل الأوربية. وازدادت أحواله تفاقما، ابتداء من منتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجة الحملات التي شنها عليه الأسطول الأمريكي في عام 1815م، والأسطول الإنجليزي في عام 1816م [2]. ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك أسطول قوي على النحو الذي كان عليه في القرن السابع عشر. وجاءت بعد ذلك معركة "نافرين- NAVARIN" باليونان لتقضي عليه نهائيا في عام 1827م.

أما عن العوامل المؤثرة في الأوضاع العسكرية، فإنه يمكن إرجاع سبب تدهور تلك الأوضاع إلى عوامل عديدة، كان أهمها:

التنافس بين القوتين العسكريتين البحرية والبرية:

فقد نتج عن التنافس الذي نشب بين القوتين عدم استقرار نظام الحكم، إذ مر بأربعة عهود متباينة. وقد كان الغرض من هذا التنافس هو محاولة كل قوة السيطرة على مقاليد الحكم حيث كان الجنود يدركون جيدا أن الحفاظ على امتيازاتهم المادية مرهون بمدى تحكمهم في السلطة [3]، لذا أصبح المحرك الأساسي للتنافس يتمثل في العامل الاقتصادي الذي كان له تأثير سلبي على تصرفات وسلوك الجنود، فبعدما كانت مهمتهم الأساسية هي الدفاع عن البلاد، أصبح شغلهم الشاغل هو قبض المرتبات، فإذا تأخر

[1] GARROT: OP. CIT., PP.654-655

[2] لمزيد من التفاصيل عن الحملات الإنجليزية أنظر الفصل الثالث.

[3] BOUABBA: OP. CIT., P.34

الحكام عن دفعها في الوقت المقرر، عمت الفوضى والاضطرابات التي غالبا ما تودي بحياة الحكام [1]. لكنه رغم اشتداد التنافس بين القوتين، فإن هناك نوعا من التكامل بينهما، نتيجة المصلحة المشتركة. فإذا كانت القوة البرية تتولى مهمة الدفاع عن البلاد، والحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي، فإن القوة البحرية كانت توفر جزءا من مرتبات الجنود بفضل العائدات والغنائم البحرية التي كانت تزود بها خزينة الدولة [2]. ومن هنا يمكننا القول أن المصلحة المشتركة قللت نسبيا من حدة الصراع، خاصة بعد أن سمح للانكشارية في عام 1568م بالانضمام إلى البحرية، وممارسة النشاط البحري [3]. وإذا كان الصراع بين القوتين ضعيف التأثير على الحياة العامة في العهود الأولى من الحكم العثماني، فإن ذلك يرجع إلى الحالة الاقتصادية الجيدة التي كانت عليها البلاد، إذ سمحت الثروة الهائلة للحكام بأن يتغلبوا على كل المصاعب.

الإنكشارية وتغير أوضاعهم الاجتماعية:

بعد أن كان الإنكشاريون في بداية الأمر يعيشون عزابا في ثكناتهم حيث وهبوا حياتهم لخدمة الوطن، فإن الوضع قد تغير في العهود الأخيرة، إذ سمح لنسبة كبيرة منهم بالزواج، مما جعلهم يرتبطون أكثر بأسرهم، وبالتالي أصبحوا يتخلون عن دورهم العسكري. كما سمح للجنود بممارسة المهن المختلفة، وفتح محلات تجارية أثناء فترة استراحتهم. وقد ساعدهم ذلك على كسب أموال طائلة حيث يصبح كل جندي في آخر أيامه غنيا [4].

[1] DETASSY: OP. CIT., P.207

[2] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 96.

[3] نفسه، ص 95.

[4] DEPARADIS: OP. CIT., P.34

وبالرغم من الضعف المبكر الذي طرأ على الجيش، فإنه لم يكن خطيرا لأن حالة البلاد الاقتصادية كانت جيدة، فلهذا تمكن الحكام من السيطرة على الوضع، والتغلب على الانتفاضات والاضطرابات بجميع أشكالها. إلا أن الأمر قد اختلف لما بدأت موارد البلاد تتضاءل في أواخر القرن الثامن عشر. والظاهرة التي ميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، هي انتشار الفوضى واشتداد العنف. فقامت الإنكشارية بتحطيم عظمة الداي، كما كانت ترتكب الأخطاء تلوى الأخر. وكان هذا الوضع في صالح اليهود الذين عرفوا كيف يبسطون نفوذهم على اقتصاد البلاد [1].

قلة وفود الجند من المشرق:

لقد كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية انعكاس سلبي على الأوضاع العسكرية حيث قامت الحكومة بتقليل عدد الجنود المجندين من المشرق. وقال تانفيل في هذا الصدد: "**أصبح عدد المجندين من المشرق منذ عدة سنوات ضئيلا، فهل يمكن إرجاع ذلك إلى سياسة الحكومة التي اعترفت بعدم قدرتها على توفير مرتبات الجيش الضخمة، خاصة أن إمكانياتها قد أصبحت محدودة نتيجة قلة وارداتها البحرية؟**" [2].

لاشك أن التقليل من المجندين لم يرجع إلى قلة إمكانيات الجزائر فحسب، بل كان الحكام يتجنبون في السنوات الأخيرة تجنيد الجنود من المشرق، لأنهم كانوا يعلمون أن الإنكشارية أصبحت غير صالحة، إذ فقدت كل الخصال التي كانت تمتاز بها في العهود الأولى، ولم تعد قوة محاربة بالمعنى المفهوم، بل كانت فئة مميزة [3]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنكشارية

---

[1] مولاي بالحميسي "سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني"، ص 200.

[2] THAINVILLE: OP. CIT., PP.131-132

[3] عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516م - 1922، ص 114.

في الجزائر كانت مطابقة لمثيلتها في مختلف ولايات الدولة العثمانية. فأصبحت في القرن الثامن عشر عامل ضرر للجيش أكثر منها عامل نفع له في الحرب. وقد سمحت لها أوضاعها القوية التي اكتسبتها داخليا بأن تسيطر بها على الحياة السياسية في تغيير السلاطين واغتيالهم. كما كانت مصدر فوضى وتمرد، فهي من ناحية قد أسهمت في بناء مجد الإمبراطورية في البداية، ومن ناحية أخرى تسببت في انحطاطها في النهاية [1].

وعلى العموم، فإن عدد الجنود القادمين من المشرق قد تضاءل خاصة بعدما قام السلطان محمود الثاني بالقضاء على الفرقة الإنكشارية في عام 1826م [2]. وقد زاد عدد الجنود في التناقص نتيجة الحصار الذي فرضته فرنسا على السواحل الجزائرية بين عامي 1827 - 1830م. ونظرا لهذا الخطر الخارجي الذي كان يهدد الجزائر، كتب الداي حسين (1818-1830م) إلى السلطان محمود الثاني طالبا منه قوات عسكرية. وقد جاء في رسالته: "**منذ عدة سنوات، لم يحصل الأوجاق على الفرق العسكرية من الأناضول، وهو بحاجة إلى فرق تركية، فلذا نرجو منكم الموافقة على إرسال بعض الفرق من مدينة أزمير والمناطق الساحلية الأخرى**" [3]. وتعكس الأرقام التالية عدد المجندين في المشرق خلال العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني.

ففي الفترة الممتدة من عام 1801 إلى 1810 م وصل عدد المجندين إلى 2264 مجندا، ومن عام 1810 إلى 1820 بلغ عدد المجندين 4115

---

[1] WEISSMANN: OP. CIT., P.2

[2] JULIEN: OP. CIT., P.3

[3] BOYER: la vie quotidienne..., P.98

مجندا، أما في العقد الأخير 1820م- 1830م، انخفض عدد المجندين إلى 2154 مجندا [1].

انتشار الأوبئة:

لقد انتشرت في الجزائر خلال العهد العثماني عدة أوبئة خاصة وباء الطاعون الذي أودى بحياة عدد كبير من السكان ومن ضمنهم الجنود [2]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل لم تكن مقصورة على الجيش البري فقط، بل كان لها تأثير أيضا على الجيش البحري [3].

الأوضاع الاقتصادية:

القطاع الزراعي والثروة الحيوانية: لقد كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، نظرا لاتساع الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ. وقد سمح تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية. ويمكن تقسيم تضاريس البلاد إلى ثلاث مناطق متباينة.

1- **المنطقة الشمالية:** تنتشر فيها السهول الشاسعة نسبيا والضيقة المنحصرة بين الجبال. وتتميز هذه السهول بوفرة المياه وخصوبة التربة، وهي

---

[1] COLOMBE: OP. CIT., P.180

[2] BOYER: la vie quotidienne..., P.98

[3] لمزيد من التفاصيل عن الأحوال الصحة، أنظر ناصر الدين سعيدوني "الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي"، مجلة الثقافة، العدد 92، سنة 1986، ص 101- 111.

في بعض الجهات سوداء، وفي جهات أخرى حمراء، ولكنها في جميع الحالات خصبة حيث أنها مشربة بالنترات [1].

2- **المنطقة الوسطى (الهضاب العليا):** تتميز أراضيها بالارتفاع النسبي، وهي تقع بين سلسلتين جبليتين هما: الأطلس التلي والأطلس الصحراوي تغطيها حشائش قصيرة، وتتلقى كمية متوسطة من الأمطار، كما تنتشر فيها المراعي الفسيحة، لذا تعتبر منطقة رعوية بالدرجة الأولى، إلا أنها تساهم بقسط كبير في إنتاج الحبوب.

3- **المنطقة الجنوبية:** وهي أكبر المناطق مساحة، أراضيها قاحلة تغطيها الرمال، إلا أنها تنتشر فيها واحات خضراء مزروعة بالنخيل. ولقد ساعد تنوع التضاريس والمناخ على وفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية [2]. وفي هذا الشأن قال القنصل الفرنسي في الجزائر "ديبوا تا نفيل": "**مهما كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر، فإنها منتجة، ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر، فكانت نتيجته جيدة**" [3]. وكانت الأراضي الزراعية الجيدة تقع في سهل متيجة والمناطق الشرقية والغربية من البلاد، إلا أن أراضي الغرب كانت أقل إنتاجا، بينما كانت الأراضي الفقيرة في منطقة التيطري [4]. أما عن سبب ضعف الزراعة في الناحية الغربية، فإن ذلك يرجع إلى تمركز الإسبان في مدينة وهران، مما جعل الفلاحين ينصرفون عن الأراضي

---

[1] شالر: المصدر السابق، ص 29.

[2] لمزيد من التفاصيل عن المناخ والتضاريس وحياة السكان في كل هذه المناطق، أنظر (J.) DESPOIS l'Afrique du nord T

[3] THAINVILLE: OP. CIT., P.144

[4] DEPARADIS: OP. CIT., P.98

الزراعية، فركزوا نشاطهم على رعي المواشي، لأن ذلك يسمح لهم بالتنقل كلما هاجمهم الإسبان [1].

ولقد كانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل، فكانت كمية كبيرة من القمح تنتجها بجاية وسهل متيجة الخصب، إلا أن أجوده كان يأتي من نواحي تلمسان [2]. وكان القمح الجزائري ممتازا ينافس محاصيل الدول الأخرى في الأسواق العالمية، ويؤكد ذلك شالر بقوله: **"وهذا القمح مشهور في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته لصنع "المكارونة" وغير ذلك من أنواع العجائن"** [3].

أما الخضر والفواكه، فكانت تزرع في البساتين الواقعة بضواحي المدن [4] بينما اختصت المناطق الجبلية الواقعة في شمال البلاد بزراعة الأشجار المثمرة كالتين والزيتون وغيرها [5]. وإلى جانب الزراعة هناك ثروة غابية هائلة، لكن مع مرور الوقت، عرفت الغابات تدهورا كبيرا، وذلك لاستغلالها المتزايد لصناعة السفن وبناء المنازل واستخراج الفحم.

أما عن أنواع ملكية الأراضي الزراعية الموجودة في الجزائر، فكانت أنواعا عديدة، منها: الملكية الخاصة، وملكية الدولة أو البايلك، وملكية الأوقاف، وملكية العرش [6]. ومهما كانت أنواع الملكيات الزراعية بالجزائر خلال العهد العثماني، **"فإن استغلالها تميز باستعمال الآلات البسيطة**

---

[1] نوشي وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب رابح سطنبولي وآخرين، ص **142**.

[2] (S.) DESTRY: Histoire de l'Algérie, P.132

[3] شالر: المصدر السابق، ص **30**.

[4] نوشي: المرجع السابق، ص **144**.

[5] نفسه، ص **146**.

[6] صلاح العقاد: "الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر" ص **159**.

انظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية **1800-1830** ص **87**.

كالمحراث الخشبي والمنجل البسيط والالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة أو إلى ترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها، وهذا ما جعل أغلب الملكيات تعاني الإهمال وتنتشر فيها المستنقعات، مثل سهل وهران وعنابة والجزائر" [1].

لم يكن نشاط الفلاحين مقصورا على الزراعة فقط، بل يشمل تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام والماعز والخيول والنحل. وكان عدد الأغنام يصل أحيانا إلى سبعة أو ثمانية ملايين رأس [2]، مما يدل على أن البلاد كانت تنتج كميات كبيرة من اللحوم والأصواف والجلود، كما أن الأرقام المذكورة تعطينا صورة واضحة عن أهمية الإنتاج الحيواني، إذ كانت الجزائر تصدر سنويا من ميناء مدينة الجزائر إلى أوربا حوالي 20 إلى 25 ألف قطعة جلدية و7 إلى 8 آلاف قنطار من الصوف الآتية كلها تقريبا من منطقة التيطري. أما ميناء عنابة، فكان يصدر 10 إلى 12 ألف قنطار من الصوف، وكان هذا في سنة 1788 م [3]. بينما ورد في تقرير "بوتان- **BOUTIN**" الفرنسي عام 1808، أن الشركة الملكية الإفريقية اشترت من ميناء عنابة 16 ألف قنطار من الصوف [4]. وإلى جانب الإنتاج الحيواني، كانت الجزائر تصدر كميات كبيرة من الحبوب إلى أوربا، فقد صدرت في عام 1788م حوالي 150 حمولة من القمح والشعير والخضر الجافة [5]، وبالإضافة إلى كل هذه المواد، كانت الجزائر تصدر مواد أخرى، كالشموع والخمور والتمور والزيت والتبغ

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **"ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف"، أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء الأول، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 ص 218.**

[2] JULIEN: OP. CIT., P.8

[3] DEPARADIS: OP. CIT., PP.8

[4] IBID: P.125

[5] (Y.) BOUTIN: Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, pub par G.ESQUER, P78

والموالح والعنب والجوز والحيوانات، كالأبقار والأغنام. ورغم تمتع الجزا
بإمكانيات زراعية هامة، فإن استغلالها كان محدودا، إذ ترك أكثر من نصف
الأراضي الخصبة بورا [1]، أما الجزء الباقي منها، فكان يستغل بطريقة
وأساليب تقليدية، لم تحاول إدخال تقنيات زراعية حديثة، وتطوير وسائل
الإنتاج، كما أنها لم تعمم بناء السدود [2]. وقد كانت لهذه الوضعية
انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي.

أسباب عرقلة نمو الزراعة وتطورها: عرفت الزراعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني عدة صعوبات، مما عرقل نموها وتطورها، ويمكن حصر تلك الصعوبات في النقاط الآتية:

1- **السياسة الضريبية:** انخفضت موارد البلاد الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الضرائب التي كانت قد قررتها الدولة على الفلاحين، اعتقادا منها أن هذا الإجراء يعوض لها ما فقدته القطاعات الأخرى، فأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ، مما جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية لينسحبوا إلى الجبال والصحارى، فارين من جباة الضرائب [3]. **"وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغنى وأخصب الأراضي، وأصبحت مهجورة وجرداء"** [4].

2- **الثورات وحركات التمرد الداخلية:** شهدت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر ثورات وحركات التمرد داخلية ألحقت أضرارا بالغة

[1] JULIEN: OP. CIT. , P.7

[2] فارس: المرجع السابق، ص 98.

[3] شالر: المصدر السابق، ص 59.

[4] بالحميسي "سياسة الضرائب بالجزائر..." ص 209.

بالأراضي الزراعية، كما أرغمت الفلاحين على وقف نشاطهم لعدم توفر الأمن [1] في المناطق الريفية.

3- **الكوارث الطبيعية:** أدت الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى تدهور القطاع الزراعي. وقد تمثلت هذه الكوارث في سلسلة الزلازل التي تسببت في خسائر مادية وبشرية، نذكر منها زلزال مدينة وهران 1790م، زلزال مدينة عنابة 1815م، زلزال مدينة الجزائر 1818م، زلزال البليدة ومتيجة 1825م.
وإضافة إلى هذه الزلازل، كانت البلاد تمر بفترات من الجفاف وزحف الجراد [2] التي كان يترتب عليها انتشار المجاعة. وقد أدى الوضع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق، إذ بيع الصاع الواحد من القمح بثمانية وعشرين فرنكا [3]. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل كلها، انتشار الأوبئة كالطاعون [4]، الذي تسبب في هلاك عدد كبير من السكان، مما أدى إلى نقص الأيدي العاملة. **"لقد أدى وباء عامي 1817- 1818 م إلى هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة، التي لم يعد يتجاوز عدد سكانها بسبب هذا الوباء خمسة آلاف نسمة، كما تضررت به أغلب الجهات الجبلية والصحراوية"** [5].

[1] محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، ص 31.

[2] نفسه، ص 28
أنظر أيضا: الزهار: المصدر السابق، 117، وكذلك «lettre de M. DEVAL au Duc DE Richelieu», C.C. Alger 1817-1818,T.43, AR. M.R.E. France. ورد في تقرير دوفال، ان سربا من الجراد اتلف كل أراضي الجزائر، مما أدى إلى انتشار المجاعة وارتفاع أسعار الخبز.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 28.

[4] الزهار: المرجع السابق، ص 142.

[5] سعيدوني: "الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي..." ص 105.

وخلاصة القول، إن القطاع الزراعي كان بإمكانه أن يلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، نظرا للإمكانيات الضخمة المتوفرة، لكن العوامل البشرية والطبيعي التي ذكرناها كانت سببا في عرقلة التنمية الزراعية، ورغم ذلك كان بإمكان البلاد أن تحسن الوضعية لو عرفت كيف تعالج بعض العوامل التي يتسبب فيها الإنسان، كالثورات وحركات التمرد الريفية وطريقة جمع الضرائب.

القطاع الصناعي: عرفت الجزائر في العهد العثماني صناعة تقليدية كانت تستمد خامتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي والحيواني، مما جعل إنتاجها هي الأخرى متنوعا. فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة. وكان جزء من الإنتاج يستهلك محليا، والجزء الآخر يصدر إلى الخارج. وقد تصدرت صناعة النسيج الطليعة، نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير. وكانت المدن والقرى الجزائرية تنسج الزرابي والحياك والبرانس. إلا أن أجود الزرابي كانت تنسج في قلعة ابن راشد [1]. كما اختصت مدينة قسنطينة بنسج الحياك [2]، وعلاوة على هذه المنسوجات، انتشرت صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل والشالات، وهذه المنتجات الحريرية تباع بأسعار أغلى قليلا من مثيلتها من المنتجات الفرنسية والإيطالية، لأن المنتجات الجزائرية أجمل وأمتن وألوانها جميلة ودائمة. وعلى العموم، لا توجد بضاعة أوربية تفوق المنتجات الجزائرية في هذا المجال [3]. كما كانت الجزائر تنتج الشواشي [4]، إلا أنها كانت أقل جودة من تلك التي تنتجها

1 DEPARADIS: OP. CIT., P 122

2 IBID. P123

3 شالر: المصدر السابق، ص 93.

4 نوع من أغطية الرأس للرجال.

تونس [1]. وبالإضافة إلى صناعة النسيج، عرفت الجزائر صناعة دباغة الجلود التي تصنع منها السروج والأحذية وغيرها.

وقد اختصت مدينة الجزائر وتلمسان وقسنطينة بصناعة الحلي الذهبية، إلا أن هذه الصناعة كان يحتكرها اليهود [2]. بينما اختصت قرى جرجرة بصناعة الحلي الفضية. وبالإضافة إلى هذه الصناعات، مارس المجتمع الجزائري كل الأنشطة الصناعية المعروفة، كصناعة الفخار والحدادة والنجارة والأسلحة والبارود والأدوات الزراعية وبناء السفن وسك النقود [3] وكانت هذه الصناعات متفاوتة من حيث الجودة من مكان إلى آخر.

والملاحظ أن الصناعة في الجزائر كانت تحتفظ بطابعها التقليدي نظرا لعدم محاولة تطويرها والنهوض بها، كما أن الصناعة تعرضت هي الأخرى إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة. ولما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، كما أشرنا، فقد كان للتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي والحيواني انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي. فعندما قل الإنتاج الزراعي والحيواني، ارتفعت أسعار المواد الخام، مما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية، فاضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج وارتفاع أسعار خامتها. هذا بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي كان يدفعها الصناع على مصنوعاتهم [4].

1 DEPARADIS: OP. CIT. , P 121

2 (R.) LESPES: Alger étude géographie et d'histoire urbaines, P162

3 يحيى بوعزيز: "الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الثقافة، العدد 80، السنة 1984، ص 169.

4 سعيدوني: "النظام المالي..." ص 37.

ومن أهم العوامل التي أضعفت أيضا الصناعة، استيراد المصنوعات الأجنبية التي تنافس مثيلتها المحلية [1].

القطاع التجاري:

مهما كانت الثروة الزراعية والصناعية التي تزخر بها البلاد، فإنها لم تكن كافية للنهوض بالاقتصاد الوطني، إن لم يكن هناك نشاط تجاري مكمل وموازي لها. فلذا مارس الجزائريون في العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا حتى أصبح من الدعائم الرئيسية للاقتصاد الجزائري، ويتجلى ذلك في العدد الهائل من المحلات التجارية والأسواق التي كانت منتشرة عبر مختلف المدن الساحلية والداخلية.

ومهما كانت أهمية التجارة الداخلية، فإنها تبقى استهلاكية ومحدودة الربح والنجاح إذا لم تكن هناك تجارة خارجية مكملة لها. ونظرا لأهمية هذا الارتباط، فإن التجارة الجزائرية لم تكن مقصورة على المستوى الداخلي فقط، بل امتدت إلى ما وراء الحدود، فلذا انقسمت التجارة الجزائرية إلى نوعين: أولهما: التجارة الداخلية التي كان يقوم بها الأهالي في غالب الأحيان، وثانيهما التجارة الخارجية التي كان يمارسها الأجانب وبعض الأهالي [2].

وقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي إلى ازدهار النشاط التجاري داخليا وخارجيا. فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية هامة يؤمها الأهالي من مختلف القرى لشراء حاجاتهم الضرورية وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي. كما كانت المدن مرتبطة هي الأخرى ارتباطا وثيقا بالأرياف باعتبارها مصدر لتموينها بالمواد الغذائية. فكانت مدينة الجزائر تأتيها المواد

---

[1] LESPES: OP. CIT., P 162

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري مابين 1792- 1830، ص 64- 65.

الغذائية من المناطق المجاورة لها، كالبساتين الساحلية ومتيجة وشرشال والبليدة وحتى من المناطق الجنوبية [1]. وقد ساعدت هذا الحركة على خلق نوع من التكامل بين المدن والأرياف. فكانت كل قبيلة تأتي بإنتاجها إلى أسواق المدن لتتم فيها المبادلات التجارية. فكان الفلاحون في شمال البلاد يأتون إلى أسواق المدن بالحبوب والمواشي والجلود والأصواف ويأخذون في المقابل المواد والمصنوعات التي لا ينتجونها في مناطقهم، بينما كان سكان الصحراء يقدمون إلى الشمال محملين بالتمور والأصواف المغزولة ويأخذون الصوف الخام والحبوب والأغنام والزبدة. وكانت هذه المبادلات تتم في مواسم الحصاد حيث تكثر الحبوب في الأسواق الشمالية وتنخفض أسعارها [2]. وكانت أهم المراكز التجارية تقع في مدينة الجزائر وقسنطينة وتلمسان ووهران بعد تحريرها من الإسبان عام 1792م [3].

ولقد كانت للجزائر علاقات تجارية مع الدول الجنوبية، كمالي والنيجر ونيجيريا التي كانت تعرف بالسودان الغربي. وكانت القبائل الصحراوية هي التي تتولى التجارة مع هذه الأقطار. وقد أنشئت عدة محطات تجارية هامة عبر الصحراء. فكانت المواد تنقل من شمال البلاد إلى متليلي في الجنوب، ومن هناك تنقلها الشعانبة لتوصلها إلى أسواق المنيعة، ومنها يحملها رجال الطوارق والخنافسة إلى تومبكتو في مالي. وكانت المواد المصدرة تشمل المصنوعات الأوربية والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية

---

[1] LESPES: OP. CIT., P 162

[2] (M.E.) CARETTE: Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états Barbaresques, P.14

[3] (E.) EMERIT: LES LIAISONS terrestres entre le Soudan et l'Afrique du nord au XVIIIé s., extrait des travaux de l'institut de recherches Sahariens, T.XI, P.37

والبهارات والحبوب والشحوم وغيرها. بينما كان أهل الصحراء يستوردون التبر والعبيد وريش النعام وجلود البقر الوحشي والعاج وغيرها [1].

أما عن العلاقات التجارية بين الجزائر وباقي دول المغرب العربي، فقد عرفت هي الأخرى نشاطا واسعا، إلا أن أكثر المبادلات كانت تتم مع تونس. فكانت القوافل ترحل يوميا من قسنطينة والواحات الجزائرية **(وادي سوف وتقرت وورقلة)** متجهة إلى المدن التونسية نفطة وغدامس وتونس العاصمة [2]. وكانت المواد المصدرة من الجزائر إلى تونس متنوعة، منها: الأقمشة الصوفية والعادية والتمور والجمال وغيرها. أما المواد المستوردة، فهي مواد البزازة والعطرية والأقمشة الحريرية والمصنوعات الأوربية والحياك الخفيفة والأسلحة والكبريت وغيرها. بينما كانت المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى ضعيفة نسبيا، فكان معظمها يتم بين وادى ميزاب والأبيض سيدي الشيخ وتلمسان ووهران من الجانب الجزائري، وفاس ومكناس وتيطوان، من الجانب المغربي [3]. أما عن المواد المصدرة والمستوردة، فتكاد تكون نفس المواد المتبادلة بين تونس والجزائر، إلا أن أكثر الجلود والأحذية كانت تأتي من المغرب الأقصى.

ومهما قيل عن العلاقات التجارية السودانية والمغاربية، فإنها تكاد لا تمثل شيئا إذا قارناها بتلك العلاقات التي كانت تربط الجزائر بدول أوربا. لقد كانت معظم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع الدول الأوربية، وساعد موقعها الممتاز المطل على البحر المتوسط على أن تلعب موانئها دورا تجاريا هاما، وذلك منذ وقت مبكر. وقد ورد في الوثائق الفرنسية أن فرنسا كانت أول دولة أوربية تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، إذ يرجع تاريخ وجودها

[1] CARETTE: OP. CIT., PP.26-27

[2] الزبيري: التجارة الخارجية...، ص 159.

[3] CARETTE: OP. CIT., P.23

في سواحل إفريقيا إلى القرن الثالث عشر. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتعزز يوما بعد يوم. وقد كانت بلدية مرسيليا آنذاك، تمثل مصالح فرنسا في الجزائر، مما جعلها تبرم اتفاقية تجارية وملاحة في القرن الرابع عشر مع سلطان بجاية خالد بن زكريا [1]، الذي سمح لها بأن تعين قنصلها في مدينته. وبناء على هذه الاتفاقية أصبحت سفن مرسيليا تتوافد على الموانئ الجزائرية محملة بالقصدير والجوخ والخردوات، وترجع إلى مرسيليا معبأة بالجلود والصوف والزيت والشموع [2]. وهكذا عرفت العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية تطورا ملحوظا، خاصة بعدما دخلت الجزائر تحت الحكم العثماني، إذ سمح السلطان العثماني سليمان **(1520م- 1566)** [3] في عام 1561 للتاجرين من مرسليا، هما "**طوماس لنش- LENCHES**" و "**كارلين ديدي- C.DIDIER**" بتأسيس مؤسسة تجارية ومحطة لصيد المرجان شرق مدينة عنابة التي عرفت في التاريخ "**بحصن فرنسا- Bastion de France**" [4]. لقد سمح هذا الامتياز الذي حصل عليه التاجران بالحصول على أرباح طائلة. إلا أنه ما لبثت مؤسستهما أن توقفت عن ممارسة نشاطها نتيجة الخلافات التي طرأت بين التاجرين وأهالي المنطقة.

وبالرغم من شدة الخلافات بين البلدين، فإن فرنسا تمكنت من استرجاع ممتلكتها، وتم لها ذلك بمقتضى الاتفاقية التي أبرمتها مع الجزائر في 19 سبتمبر 1628 م [5]. وبناء على هذه الاتفاقية، سمح للقائد الفرنسي "**صانصون نابولون- S.NAPOLON**" بإعادة تنظيم المؤسسات الفرنسية

[1] (A.) DEVOULX: Les archives du consulat général de France à Alger P.2.

[2] BOYER: LA VIE QUOTIDIENNE ..., P.13.

[3] تحالف مع ملك فرنسا فرنسوا الأول ضد ملك أسبانيا شارل الخامس.

[4] DEVOULX: OP. CIT., P.4

[5] BOYER: OP. CIT., P.13.

في الجزائر [1]. إلا أن العلاقات التجارية الفرنسية كانت غير مستقرة، خاصة في العهود الأولى. إذ كانت تتعرض باستمرار إلى الانقطاع، لكن فرنسا كانت دائما تحرص على إبقاء مصالحها في الجزائر، نظرا للأرباح الطائلة التي كانت تحصل عليها. وقد أبرمت فرنسا عدة اتفاقيات ومعاهدات للحفاظ على تلك الامتيازات [2]. كما كانت تلجأ أحيانا إلى استعمال القوة العسكرية [3] وقد تجلى ذلك في الحملات العسكرية التي كانت تشنها ضد الجزائر.

ومهما كان من أمر، فإن التجارة الجزائرية الفرنسية قد وصلت إلى ذروتها في القرن الثامن عشر، وذلك لما أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما في 22 فبراير عام 1741م، نص على تأسيس الشركة الملكية الإفريقية [4]. وكان من أهم الأهداف التي رسمت لهذه الشركة، استغلال خيرات الجزائر بشكل أوسع ومنتظم، ومنع التغلغل الإنجليزي إلى سواحل شمال إفريقيا [5].

وقد تمكنت هذه الشركة أن تحتكر معظم المواد التي كانت تنتجها الجزائر مما ساعدها على جني أرباح طائلة وتحقيق نجاح كبير. واعترافا بكسبها الطائل، نقشت الشركة في عام 1776م على ميدالية ذهبية الجملة التالية **"مرسيليا تغنى بثروات إفريقيا"** [6]. ويمكننا أن ندرك ذلك الدور الهام الذي قامت به

[1]GARROT: OP. CIT. , P.473.

[2] لمزيد من التفاصيل عن المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا، أنظر د. جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830.

[3] «Traités divers pays d'Europe, »précis des traités entre la France et Alger et des expéditions entreprises centre cette Régence, par Desgranges, copie N°89, Paris 10 Juin 1827», AEBIII322, A.N.P. France.

[4] الزبيري: المرجع السابق، ص 195.

[5] نفسه، ص 196.

[6] جوليان، شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، ص 362.

الشركة الملكية فيما ورد في التقرير الذي أعده "جيل جوتي- JULES GOUTIER" صيرفي مرسيليا حيث قال: "إن الشركة الملكية الإفريقية كانت تمتلك ممتلكات هامة في الأراضي الجزائرية والتونسية، وقد تمكنت بفضل المعاهدات التي كانت تبرمها مع حكام تلك الدول من الحصول على كميات كبيرة من الحبوب والأصواف والجلود والمرجان الخام الذي كان يصدر إلى فرنسا فقط. وقد وفرت هذه التجارة لفرنسا المواد الضرورية التي أنقذت المنطقة الجنوبية منها أكثر من مرة من المجاعات. كما شجعتها هذه التجارة على الرفع من عدد قطع أسطولها، وتكوين أجيال من الملاحين، الذين كسبوا حرفة صيد المرجان الواقع في تلك السواحل. وكلما قامت الشركة بتجديد معاهداتها مع الجزائر وتونس، تتدخل إنجلترا وإسبانيا لعرقلة سير المعاهدات، وذلك قصد الاستيلاء على ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، إلا أن الشركة استطاعت الاحتفاظ بها حتى عام 1790م بفضل صداقة حكام الجزائر وتونس" [1]. وتجدر الإشارة هنا إلى ذلك الدور الهام الذي قامت به غرفة مرسيليا التجارية التي سمحت لها صلاحياتها العديدة بأن تتدخل مباشرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فكانت تتولى مهمة دفع رواتب القناصل ورعاية شؤون المواطنين الفرنسيين في الجزائر. كما كانت تدفع الهدايا إلى الحكومة الجزائرية قصد الحصول على تسهيلات تجارية [2].

نلاحظ أن معظم المبادلات التجارية كانت تقوم بها الشركة الملكية الإفريقية وغرفة مرسيليا التجارية، بينما كان دور باقي المواطنين الفرنسيين

[1] Traités divers pays d'Europe, «Mémoire sur la Cie d'Afrique, par JULES GOUTIER, Banquier de Marseille», AEBIII 322, A.N.P. France.

[2]BOYER: La vie quotidienne…, P14

ضعيفا، خاصة إذا علمنا أن المقيمين في الجزائر لم يكن عددهم يتجاوز في يوم من الأيام 22 مواطنا [1].

وقد عرفت الشركة الملكية بعض الصعوبات في أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة القرار الذي أصدره المجلس الوطني الفرنسي، الذي خول لكل الفرنسيين حرية التجارة وصيد المرجان في سواحل شمال إفريقيا. وقد أضر هذا القرار بمصالح الشركة الملكية، إذ لم تعد تمارس التجارة بمفردها، مما أدى إلى وقف نشاطها نهائيا في عام 1793م [2] ومن ثم إنشاء الوكالة الوطنية الفرنسية على غرار الشركة الملكية المفلسة لمواصلة المبادلات التجارية. إلا أن هذه الوكالة لم تعمر كثيرا لظهور خلافات بين الجزائر وفرنسا، نتيجة حملة نابليون على مصر عام 1798 م. وقد ترتب على هذا الخلاف إلغاؤها نهائيا في عام 1801م [3]. وفي عام 1807م، قرر الداي أحمد منح ممتلكات فرنسا في عنابة و القالة للإنجليز، والقل و جيجل لبكري اليهودي [4]. ولم تتمكن فرنسا من استرجاع ممتلكاتها إلا في عام 817 م [5]، بسبب توتر العلاقات بين الجزائر وإنجلترا. ولكن ما لبث أن ضاعت منها مرة أخرى، نتيجة خلافاتها مع الجزائر عام 827 م.

ففي الواقع، لا يرجع ضعف نشاط الفرنسيين في شمال إفريقيا إلى هذه الأسباب فقط، بل هناك سبب أخر تمثل في ظهور اليهود كقوة تجارية على مسرح الأحداث، إذ عرفوا كيف يحتكرون معظم المبادلات التجارية في

[1]« Etat des Français et protégés résident en Levant et Barbarie 1756-1830 », AEBIII, A.N.P. France.

[2] الزبيري، المرجع السابق، ص 204.

[3] نفسه، ص 225.

[4]THAINVILLE: OP. CIT., P.125

[5]« Le Moniteur universel, Mardi 20 AVRIL 1830 », M. et D. Algérie 1825-1830, T.11, AR. M.R.E. France.

مختلف موانئ البحر المتوسط، وقد اتخذوا مدينة ليفورنة الإيطالية مركزا لتجارتهم، مما جعل هذه المدينة في فترة قصيرة تنافس مرسيليا.

لم تكن العلاقات التجارية الجزائرية مقصورة على فرنسا فحسب، بل شملت معظم الدول الأوربية والمشرقية، فكانت الجزائر تصدر منتجاتها إلى هذه الدول، وتستورد الأسلحة والذخيرة واللوازم الضرورية لصناعة السفن [1]. ويشير الجدول التالي إلى صورة جزئية لحجم المبادلات التجارية في مطلع القرن التاسع عشر.

السفن المتجهة من الجزائر إلى مرسيليا وليفورنة [2].

اسم السفينة	تاريخ خروجها من الجزائر	مكان وصولها	نوعية بضاعتها
لومواز	1 يونيو 1812	مرسيليا	ريش النعام
لومواز	10 فبراير 1813	مرسيليا	الشموع، العاج
موساوي	3 مارس 1814	ليفورنة	القطن، الملح
لامادلين	25 يونيو 1814	مرسيليا	
سيون لاتور	27 يونيو 1814	مرسيليا	
عزيزة	19 نوفمبر 1814	مرسيليا	

والجدير بالذكر أن القناصل الفرنسيين كانوا يتتبعون ويراقبون عن كثب كل النشاطات التجارية التي كانت تتم في مختلف الموانئ الجزائرية، كما كانوا يرسلون تقارير مفصلة إلى مختلف الهيئات الفرنسية.

[1]LESPES: OP. CIT., P.158

[2]« copie du manifeste des marchandises envoyé par M. D. Thainville, chargé d'aff. à Alger à M. le Ministre du commerce », Rapports des Consuls, dossier Alger, F.12 , A.N.P. France

حجم الصادرات بين الجزائر وموانئ أوربا خلال ثلاثة أشهر من عامي 1816- 1817م [1].

السنة	عدد السفن	وزن البضائع	القيمة المالية	جنسية السفن
الصادرات 3 أشهر عام 1816	20	2985	680000 فرنك	مغربية، جنوية فرنسية، يونانية عثمانية
الواردات //	27	4101	1762500 ف	
الصادرات 3 أشهر عام 1817	15	2055	849000 ف	
الواردات //	14	1887	905000 ف	

نلاحظ أن الضعف العام الذي تعرضت له الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، لم يكن مقصورا على القطاع الزراعي والصناعي فقط، بل شمل أيضا القطاع التجاري بفرعيه الداخلي والخارجي. ويمكن أن نعتبر هذه النتيجة منطقية نظرا للترابط والتكامل الذي كان موجودا بين مختلف القطاعات الزراعة والصناعة. أما العوامل التي أثرت في التجارة الداخلية والخارجية، فهي تتلخص فيما يلي:

1- أن الضعف الذي أصاب الدولة في أواخر القرن الثامن عشر جعلها غير قادرة على مراقبة المبادلات التجارية التي كانت تتم في المناطق الداخلية البعيدة أو الواقعة على الحدود الشرقية والغربية، وعلى سبيل المثال، كانت معظم أرباح تجارة الحدود الغربية يستفيد منها تجار مدينة فاس

[1] Rapport de M. DEVAL", C.C. Alger, 1817-1818, T.43, AR. M.R.E. France.

المغربية، كما أن عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية قد انخفض بسبب الضرائب التي فرضتها الدولة على أصحابها، إذ لا يسمح للقوافل بالدخول إلى مدينة وهران، إلا إذا دفع أصحابها ثلاثين ألف بوجو [1]، على شكل هدايا. كما كان الباي يتمتع وحده بحق شراء بضائعهم، وذلك طبقا لنظام الاحتكار الذي أقرته الدولة.

2- كانت الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضتها الدولة على المحلات التجارية والأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلت مسار الحركة التجارية.

3- كان لنفوذ اليهود المتزايد في أواخر القرن الثامن عشر أثره السلبي على التجارة الداخلية والخارجية، إذ سمحت لهم مكانتهم بالسيطرة على جانب كبير من النشاط التجاري، فكانوا يرسلون قوافل محملة بالحرير والأقمشة والمصنوعات الأوربية إلى مختلف المدن الجزائرية [2]. وقد ترتب على هذا الوضع، أن فقدت الجزائر جزءا كبيرا من عائدات التجارة. فإذا تمكنت الجزائر من التحكم النسبي في التجارة الداخلية، فإنها عجزت عن فرض سيطرتها على التجارة الخارجية، إذ كانت معظم أرباحها يستفيد منها اليهود و الأجانب [3].

4- كان للنظام الاحتكاري الذي أقرته الدولة على بعض المواد الأولية أثر سلبي على التجارة الداخلية والخارجية، أو بالأحرى على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما جعل "شالر" يقول: **" إن نظام الاحتكار الذي اعتمدته (الحكومة) في جميع المرافق وحضرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة قضاء**

[1] EMERIT: OP. CIT., P.38

[2] LESPES: OP. CIT., P.162.

[3] الميلي: المرجع السابق، ص **310**.

ميرما"[1]. ولاشك أن الجزائر كانت تهدف من وراء هذا النظام الاحتكاري إلى ضمان معيشة المواطنين، وحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي، ولكن يبدو أنها لم تحقق هذا الهدف، إذ معظم الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام، كانت تذهب إلى تجار اليهود والشركات الأجنبية.

ويرجع سبب فشل الحكومة الجزائرية في سياساتها الاحتكارية إلى اقتصار دورها على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية[2].

5- كانت السفن التجارية الجزائرية تتعرض للتفتيش من قبل الدول الأوربية قصد إلقاء القبض على ربانها باعتبارهم مسيحيين مرتدين، لذا فضل الملاحون الجزائريون التنقل بأساطيل حربية لحماية أنفسهم من الأخطار التي كانوا يتعرضون لها، وبالتالي تركوا التجارة لبعض الأهالي يتولون أمرها. إلا أن الأهالي أيضا، كانوا يتعرضون لمضايقات من قبل الدول الأوربية، إذ لم تكن تسمح لهم بممارسة التجارة في مدنها والرسو في موانئها[3]. وكانت الدول الأوربية تبرر عملها بحجة أن الجزائريين قراصنة متنكرين في هيئة تجار. فرغم أن الجزائريين كانوا يتمتعون في معاملتهم التجارية بالصدق والأمانة، إلا أن الأوربيين لم يتوقفوا عن مضايقتهم وطردهم حيثما حلوا[4]. ولم يكن طرد الجزائريين من الدول الأوربية بسبب أنهم كانوا قراصنة، كما زعم الأوربيون، بل لأنهم كانوا ينافسونهم في التجارة، إذ عرفوا كيف يكسبون ثقة وود الزبائن الأوربيين، الذين كانوا يتعاملون معهم، ومما يؤكد ذلك ما ذكرته الوثائق أن تاجرا جزائريا ذهب إلى إحدى المستعمرات الفرنسية "لا مارتينيك – LAMRTINIQUE"

[1] شالر، المصدر السابق، ص 98.

[2] سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص 240.

[3] (M.) EMERIT: " l'essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIIIé.s.", les C. T. N°11, 1955 P 363

[4] EMERIT: l'essai d' une marine ..., P368.

ليمارس التجارة، فتمكن من كسب ود سكانها، مما أزعج حاكم تلك المستعمرة، فأمر بالقبض على التاجر، وطرده من هناك[1].

ويمكن أن نستخلص من تلك الوثيقة نتيجتين هامتين أولهما: أن نشاط التجار الجزائريين لم ينحصر في البحر المتوسط، بل امتد إلى المستعمرات الأوربية في المحيط الأطلسي.

ثانيهما: أن مضايقة التجار الجزائريين لم تكن مقصورة على الدول الأوربية فقط، بل امتدت إلى المستعمرات، ولهذه الأسباب كلها، أصبح الجزائريون غير قادرين على ممارسة نشاطهم التجاري بكل حرية، خاصة أن أسطولهم الحربي الذي كان يتولى حمايتهم قد فقد فعاليته في أواخر القرن الثامن عشر. وقد سمح هذا الخلل الذي وقع في التوازن الدولي بأن ينتقل النشاط التجاري إلى الأوربيين، الذين عرفوا كيف يطورون وسائل ملاحتهم[2].

وبعد هذا العرض لأهم الجوانب الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها، لم يبق لنا، إلا أن نعطي فكرة مختصرة عن موارد الجزائر المالية حتى تكون لدينا نظرة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية.

الموارد المالية:

لقد أدى نشاط الجزائر الاقتصادي إلى تنوع مصادر ماليتها التي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين هما:

1- **الموارد الثابتة**: كانت هذه الموارد تأتي من مصادر متنوعة، منها الضرائب التي كانت مقررة على القطاع الزراعي، وهي أيضا متنوعة

[1] « Rapport, lettre du citoyen Algérien Ibrahim au ministre de la marine Fr ; 28/01/1793 », C.C. AEB1 38, A.N.P. France

[2] العقاد، الأحوال الاجتماعية...، ص 143.

حسب تنوع الأراضي الزراعية من حيث ملكيتها ومحاصيلها ومساحتها. فكان أصحاب الملكية الخاصة، يدفعون ضريبة العشور والزكاة. بينما فرضت رسوم الحكور على الفلاحين الذين كانوا يستغلون أراضي البايلك. أما أصحاب أراضي العرش، فكانوا يدفعون ضريبة الغرامة واللزمة والمعونة [1]. وهناك عائدات البايلك التي تعرف بالدنوش [2]. التي كان يدفعها البايات، وهي نوعان منها تلك التي يدفعها الباي كل ثلاث سنوات أثناء قدومه إلى الجزائر [3]، ومنها تلك التي يدفعها خليفة الباي مرة كل ستة أشهر. ويمكن إدراج ضمن هذه الموارد، عائدات القيادات التي كانت تابعة مباشرة لدار السلطان، مقر الحكم. أما الضرائب الأخرى، فكانت تأتي من جزية اليهود، وحقوق كراء الشموع والجلود والأصواف والزيوت، ورسوم المحلات التجارية والنقابات المهنية، ومكوس الأسواق، والضرائب المقررة على الشركات الأجنبية، ورسوم الجمركية ورسو السفن في الموانئ الجزائرية [4]. كان الأوربيون يدفعون 5% عن قيمة البضائع الواردة إلى البلاد، ويدفع الموطنون الجزائريون واليهود 10%. بينما كانت الدولة تأخذ 2% على البضائع المصدرة. وإضافة إلى هذه الموارد، كانت الدولة تفرض ضرائب إضافية متنوعة [5].

---

[1] JULIEN: OP. CIT., P.14.

أنظر أيضا: سعيدوني: النظام المالي...، ص 88.

[2] الزهار: المصدر السابق، ص 97.

[3] كان البايات يقدمون إلى الجزائر مرة كل ثلاث سنوات لدفع عائدات بياليكهم وفي نفس الوقت يتم تجديد تعيينهم أو عزلهم نهائيا.

[4] DETASSY: OP. CIT., P.300.

أنظر أيضا: DESTRY: OP. CIT., P.143.

[5] العقاد: "الأحوال الاجتماعية..."، ص 151.

أنظر أيضا: BOUTIN: OP. CIT., P.80.

2- **الموارد غير ثابتة:** يرجع مصدر هذه الموارد إلى عائدات بيت المال التي كانت تحصل عليها من الأملاك العقارية التابعة للدولة، وكذلك من ممتلكات الأموات الذين ليس لهم ورثة شرعيين [1]. أما بقية الموارد فكانت تأتي من الغنائم البحرية [2]، والإتاوات المقررة على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لضمان حرية الملاحة في البحر المتوسط، والهدايا التي كان يدفعها القناصل أثناء تعيينهم [3]، ثم فدية الأسرى المسيحيين والتغريمات المختلفة، ومبالغ الوظائف التي كانت تباع من حين لآخر.

أما عن المبلغ الإجمالي السنوي لعائدات الجزائر، فإنه من العسير علينا أن نعطي رقما معينا، ويرجع ذلك إلى تنوع العملة المتداولة في البلاد، حيث كانت الجزائر تتعامل بكل العملات الأجنبية، بالإضافة إلى عملتها المحلية، وإلى عدم حصول الدولة على كل العائدات، وإلى اختلافها من مصدر إلى آخر، إلا أن "دوطاسي –DETASSY" قد قدره في عام 1825م بـ 641400 بياستر [4]، بينما حدده "شالر –SHALER" في عام 1822 م بـ 434800 دولار إسباني [5].

والمؤكد، هو أن عائدات الجزائر قد بدأت تقل في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب التي أدت إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويمكن أن نضيف إلى تلك الأسباب

---

[1] DEPARADIS: OP. CIT., P.183.

[2] DEVOULX: Les registres des prises maritimes P.9 et suite.

[3] محمد بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ص 114- 166.

أنظر أيضا: DEPARADIS: OP. CIT., PP.237-241.

وكذلك (J.J.E.) ROY: Histoire de l'Algérie, P185.

[4] (J.) DUVAL: l'Algérie tableau historique descriptif et statistique ,PP.31-32.

[5] شالر: المصدر السابق، ص 60، كذلك سعيدوني، المرجع السباق، ص 126.

الداخلية والخارجية سببا آخر، وهو أن الدولة لم تكن تحصل على تلك العائدات بكاملها، إذ كان جباة الضرائب والموظفون والبايات يحتفظون بجزء كبير من تلك الأموال أثناء جمعها [1]. وقد قيل إن ميزانية باي وهران، وباي قسنطينة كانت تفوق ميزانية الداي [2]. ورغم كل ذلك، فإن الدولة قد انتهجت سياسة التقشف المحكمة، إذ لم تكن تنفق من عائداتها، إلا رواتب الجيش والموظفين والعمال والهدايا التي كانت ترسل إلى الباب العالي، كلما تم تعيين داي جديد، أما فيما عدا ذلك، فسائر الأعمال كانت تنجز مجانا من قبل الأهالي [3]. ولقد اقتصرت سياسة الحكام المالية على تكديس الأموال، ولم يحاولوا استثمارها وتوظيفها في مشاريع اقتصادية، ويعود ذلك إلى اعتقادهم أنهم بتلك الطريقة سوف يتغلبون على الأزمات الاقتصادية، ومواجهة التطورات الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد. ولكن كانت كل توقعاتهم خاطئة، لأن تلك الأموال التي جمعوها وكدسوها استولت عليها فرنسا أثناء حملتها ضد الجزائر ونعني بذلك "كنز القصبة". وحسب بعض الدراسات التي اعتمد أصحابها على الأرشيف الفرنسي، فإن قيمة المبلغ الذي استولى عليه الجيش الفرنسي، قدر بخمسمائة مليون فرنك، وتم استثمار تلك الأموال في بناء مصانع في فرنسا، وتشييد مؤسسات اقتصادية [4].

---

[1] DESTRY: OP. CIT., P.141.

أنظر أيضا: حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 146.

[2] نوشي: المرجع السابق، ص 138.

[3] أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766- 1771م، ص198.

[4] (P.) PEAN: Main basse sur Alger, Enquête sur un pillage, Juillet 1830, P.139.

الأوضاع الاجتماعية:

صنف الأوربيون في دراستهم سكان الجزائر في العهد العثماني إلى عدة مجموعات، معتمدين في ذلك على عنصر العرق. فمنهم من قسمهم إلى سبع مجموعات هي: الأتراك، الكراغلة، العرب، البربر، الأندلسيون، اليهود، السودانيون [1]. ومنهم من حاول تقسيم هذه المجموعات إلى مجموعات فرعية، كما فعل "روي –ROY" حيث قسم الأتراك إلى عناصر تركية وإغريقية وصقلية وألبانية وغيرها [2].

وبناء على هذا التقسيم، حاول الأوربيون إبراز علاقات الصراع بين مختلف هذه المجموعات. وكانوا يرجعون أسباب الصراع إلى طبيعة الحكم العثماني الذي وصفوه بالاستبداد. وقبل الشروع في تحليل العوامل المؤثرة في الأوضاع الاجتماعية، يجب التوقف عند هذه الآراء لمناقشتها. فكل هذه التقسيمات التي وردت في الدراسات الأوربية، تجعل الباحث يتساءل عما إذا كانت هناك دولة تضم شعبا من عرق واحد؟ فإذا حاولنا دراسة التركيبة السكانية لكل دولة قديما أو حديثا، فإننا نجد أنها تحتوي على خليط من الأجناس. وربما الاختلاف الوحيد الموجود بين الدول يتمثل في مدى ارتباط سكانها وانسجامهم. فالمجتمع الجزائرية لا يختلف عن بقية المجتمعات الأخرى، لكن رغم تعدد مجموعاته السكانية، فإنها كانت تتميز بالانسجام والترابط [3]. لأنه لو كان هناك تفكك بين مختلف تلك المجموعات، كما يزعم الأوربيون، لما وصلت الجزائر إلى أوج عظمتها في القرن السابع عشر وجزء

---

[1] BOUTIN: OP. CIT., PP.72-73.

[2] ROY: OP. CIT., P.202.

[3] سبنسر: المرجع السابق، ص 81.

من القرن الثامن عشر. أما مسألة الثورات وحركات التمرد، فقد نجدها عند المجتمعات التي ترفض الظلم والاستغلال.

وقد تجلى تماسك وترابط سكان الجزائر في الأعمال العمومية التي كانوا ينجزونها مجانا لصالح العام، وفي استعدادهم الدائم للدفاع عن بلادهم ضد الاعتداءات الخارجية. ولقد كانت الدول الأوربية تعتقد أنه إذا شنت حملة عسكرية ضد الجزائر، فإن سكانها ينضمون إليها ضد العثمانيين، ولكن هذا لم يحدث إطلاقا. وهناك عدة أدلة تؤكد هذه الحقيقة. فلما حاولت فرنسا احتلال مدينة جيجل في عام 1664 م، كان قائد الحملة الفرنسية "بوفور – **BEAUFORT**" يظن أن سكان جيجل سيتحالفون معه لمحاربة العثمانيين [1]. إلا أن السكان ما لبثوا أن تحالفوا مع القوات التي أرسلها الداي لصد الفرنسيين، وتمكنوا من رد الحملة على أعقابها بعد أن ألحقوا بها خسائر فادحة [2]. وقد ساد هذا الاعتقاد طوال العهد العثماني، فكانت كل المشاريع الأوربية، خاصة الفرنسية المعدة لاحتلال الجزائر، تنص على أن سكان الجزائر سيتحالفون مع القوات الأوربية. نظرا للحقد العميق الموجود بين العثمانيين والأهالي [3]. ولكن الجزائريين احتفظوا بتماسكهم ووحدتهم، وازدادوا ارتباطا كلما دهمهم خطر خارجي.

وعلى العموم، فمهما بلغت درجت علاقات الأفراد من التماسك والترابط في دولة من الدول إلا أننا نجد أن ثمة صراعا بينهم، قد تختلف درجة حدته من دولة لأخرى. وقد يظهر هذا الصراع أحيانا بين الأفراد والسلطة أو

---

[1] ROY ; OP. CIT., P.142.

[2] GAFFAREL; OP. CIT., P.33.

[3] « Mémoire de M'THEDENAT », M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, AR. M.R.E. France.

أنظر أيضا: « Mémoire militaire sur ALGER, plan des environ de cette ville », IBID.

فيما بينهم. فالصراع الذي عرفه المجتمع الجزائري، والذي كان يؤدي أحيانا إلى التمرد والثورات، كما حدث ذلك في مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن محركه الأساسي عاملا سياسيا أو عرقيا أو دينيا، وإنما كان اقتصاديا. والدليل على ذلك أن السكان لم يتمردوا على السلطة الحاكمة، إلا بعد أن فرضت عليهم ضرائب باهظة. وقد استغل الطرقيون هذا العامل لتعبئة سكان الأرياف ضد السلطة الحاكمة [1]. أما إذا نظرنا إلى الصراع الذي نشب بين الأهالي واليهود، فإننا نجد أنه لم يكن بسبب تعصب ديني أو عرقي، بل كان نتيجة تضارب المصالح الاقتصادية، مما أدى إلى تنافس شديد بين الطرفين، لكنه لم يتعد المجال التجاري والمهني [2].

يمكن تقسيم المجتمع الجزائري إلى مجموعتين هما:

1- سكان المدن الذين كانوا يمارسون المهن المختلفة والتجارة، وبعض الوظائف الإدارية. وقد عرفت بعض المدن الجزائرية، كقسنطينة والجزائر وتلمسان ومستغانم وندرومة وشرشال في العهد العثماني تطورا ملحوظا شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة بعد أن هاجر إليها المسلمون واليهود من الأندلس، إذ أدخلوا معهم صناعات جديدة ساعدت على تطوير الصناعات المحلية التقليدية. كما عرف القطاع الزراعي انتعاشا كبيرا [3]. فتمكن الأندلسيون بعد انصهارهم في المجتمع الجزائري من إحياء عدة موانئ جزائرية [4]. وقد أدى هذا النشاط إلى تحويل المدن الجزائرية إلى مراكز استقطاب للسكان، يؤمها الأهالي من الأرياف، باحثين عن العمل [5].

---

[1] أنظر الثورات الريفية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

[2] ROY: OP. CIT., P.204.

[3] سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ص 139.

[4] توفي: المرجع السابق، ص 150.

[5] DEPARADIS: OP. CIT., PP. 118-119.

وبناء على ما تقدم، يمكن تقسيم سكان المدن إلى أربع فئات، هي: فئة الجيش والإداريين، فئة التجار وأصحاب الحرف، فئة المستأجرين من الأرياف والبوادي، وأخيرا فئة الأسرى المسيحيين الذين كان عددهم يصل أحيانا إلى 25 ألف أسير [1].

2- أما سكان الأرياف، فكانوا يشكلون الأغلبية، إذ تتراوح نسبتهم بين 90 و 95 % من مجموع السكان [2]، وهم يتوزعون في المناطق الجبلية والسهلية والصحراوية. وقد كان سكان الجبال يعتمدون في حياتهم على زراعة الأشجار المثمرة، بينما كان سكان السهول يمارسون زراعة الحبوب وتربية الحيوانات. أما سكان الصحراء، فمنهم من كان يمارس زراعة النخيل في الواحات، ومنهم من كان يتولى تربية المواشي. وبالإضافة إلى النشاط الزراعي والرعوي، كان الريفيون يمارسون التجارة والصناعة التقليدية، خاصة صناعة النسيج.

أما إذا حاولنا تقسيم سكان الأرياف حسب معيار المكانة الاجتماعية وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة، فإننا نجد أن هناك أربع فئات، هي فئة قبائل المخزن الموالية للسلطة الحاكمة، وهي نوعان الفلاحية والمحاربة، وكان دورها يتمثل في جمع الضرائب المقررة على الأهالي، ومساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد والعصيان التي كانت تقوم بها بعض القبائل، وفي المقابل، كانت قبائل المخزن تتمتع ببعض الامتيازات، كإعفائها من دفع الضرائب ماعدا الضرائب التي أقرها الإسلام، كالزكاة والأعشار [3].

[1] GRAMMONT: OP. CIT., P.240.
[2] JULIEN: OP. CIT., P.7.
[3] (L.) RIN: « Le royaume d'Alger sous les derniers deys » R. A. 41 année, 1897, P. 126.
أنظر أيضا: (R.) GALLISÓT: l'Algérie précoloniale, PP.17-18.

أما الفئة الثانية تتكون من القبائل المتحالفة أو المتعاونة. فكانت تمثلها الأسر الإقطاعية الكبيرة، كأسرة المقراني بمجانة وبن حبيلس وبن قانة وبوعكاز بالزيبان وغيرها. وقد كانت هذه الأسر تتمتع بنوع من الاستقلال. ويمكن إدراج ضمن هذه الفئة الأسر الدينية التي كانت تقوم بدور الوساطة بين القبائل المتمردة والسلطة الحاكمة. وكانت هذه الأسر تحظى باحترام كبير لدى الأهالي.

أما الفئة الثالثة، فكانت تتكون من القبائل القاطنة في المناطق الجبلية والصحراوية. وقد سمح لها موقعها الجغرافي بأن تعيش شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة. وأخيرا، فئة القبائل المقيمة في أراضي الدولة التي تعرف "بقبائل الرعية"، فهي خاضعة خضوعا تاما للسلطة [1].

أما عن العدد الإجمالي للسكان في أواخر العهد العثماني، فقد أجمعت المصادر على أنه كان يقدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة [2]، وإن كانت بعض التقارير الفرنسية قد حددته بمليون نسمة [3] أو مليون ونصف نسمة [4]. والمعتقد أن الإحصاءات التي وردت في هذه التقارير تعوزها الدقة، وذلك لعدة أسباب منها: أن أصحاب هذه الإحصاءات اكتفوا فقط بإحصاء السكان المقيمين بالمدن دون أن يأخذوا بعين الاعتبار سكان المناطق الريفية والصحراوية، وذلك لعدم وجود بيانات إحصائية حكومية يعتمدون عليها.

وعلى العموم، فإن الظاهرة البارزة التي تلفت انتباه الباحث عند إقدامه على دراسة الأوضاع الاجتماعية في الجزائر، هي تناقص عدد السكان ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن

[1] JULIEN: OP. CIT., P.4.
[2] BOUTIN: OP. CIT., P.72.
[3] « Mémoire de M'THEDENAT », M. et D. Algérie 1790-1827, T.14. AR. M.R.E. France.
[4] M. et D. IBID. « mémoire de GL. HULIN »

حصرها في انتشار الأوبئة والاضطرابات التي وقعت بين الإنكشارية واليهود، وانخفاض عدد المجندين من المشرق، والثورات الداخلية والحملات الأوربية.

1- الأوبئة: من أهم وأخطر الأوبئة التي تعرضت لها الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر، وباء الطاعون. وقد يرجع تاريخ ظهوره إلى عام 1552 م [1]. إلا أنه كان في العهود الأولى أقل خطورة. فقد قدر عدد ضحايا الطاعون في عام 1788 م بـ 15793 ضحية، منهم 13482 مسلم و1771 يهودي و540 مسيحي [2]. وكان عدد ضحايا المسلمين يصل يوميا إلى 200 أو 240 ضحية [3]، بينما قدر عدد ضحايا بين سنتي 1792 م- 1793 م بـ 12 ألف ضحية [4]. وقد اشتد وباء الطاعون بين سنتي 1817 - 1822 م، مما أدى إلى هلاك عدد كبير من الأهالي، إذ قدر عدد الضحايا بـ 20 ألف ضحية [5].

وقد كانت هذه الأوبئة تنقل إلى الجزائر من طرف الحجاج والجنود المجندين والتجار القادمين من المشرق [6]، وهذا ما يؤكده الزهار حيث قال: **"عندما بلغت المراكب المهداة من استانبول جاء معها الوباء إلى الجزائر واشتعلت ناره سنة 1817 [7]، وكان الوباء يتسرب إلى الجزائر في غالب الأحيان عن طريق البحر، لذا نجد أول من كان يصاب به هم عمال الموانئ [8]،**

[1] (A.) BERBRUGGER: « mémoire sur la peste » in exploration scientifique en Algérie,T.2 ,P. 206.

[2] (E.) MERSIOL: la Régence d'Alger vue par un Allemand à la fin du XVIIIé. s ; P.310.

[3] DEPARADIS: OP. CIT., P.154.

[4] (J.) MARCHIKA: la peste en Afrique septentrionale, 1363-à 1830 P.141.

[5] IBID. PP.173-179 ;

[6] IBID. P.154.

أنظر أيضا: سعيدوني: "الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي بالجزائر..."، ص 99- 114.

[7] الزهار: المصدر السابق، ص 127.

[8] BERBRUGGER: OP. CIT., P.225.

وبعد ذلك ينتشر في بقية أنحاء البلاد" ومما تجدر الإشارة إليه، هو أن وباء الطاعون لم يكن مقصورا على الجزائر فقط، بل شمل معظم الدول المطلة على البحر المتوسط، وذلك لكثرة الاتصالات بين هذه الدول. إلا أن مصدره الأصلي، كان يرجع إلى المدن التركية باعتبارها مراكز استقطاب للأجناس المختلفة. وقد كان الوباء ينتقل من المدن التركية الساحلية إلى بيروت والإسكندرية، ثم دول المغرب العربي. وقد جاء في إحدى التقارير التي أعدها القنصل الفرنسي دبالإسكندرية السيد **"دروفتي –DROVETTI"** مايلي: **"لقد طلب قناصل الدول المقيمين بمصر من محمد علي أن يمنع الجنود العثمانيين المصابين بالطاعون من النزول من سفنهم خشية انتشار الوباء في البلاد، ولكن رغم الإجراءات التي اتخذها باشا مصر، نزل الجنود إلى البر، وحينئذ بدأ الوباء ينتشر في مدينتي رشيد ودمياط، وبعد فترة قصيرة شمل الوباء معظم المناطق الداخلية. وكان عدد الضحايا يصل يوميا إلى 60 أو 80 ضحية [1]. وهذا دليل على أن وباء الطاعون كان مصدره المشرق".**

2- الاضطرابات الداخلية: ساهمت الاضطرابات الداخلية التي نشبت في مطلع القرن التاسع عشر إلى حد كبير في تناقص عدد السكان، ونعني بذلك، اضطرابات عام 1805 م التي نشبت بين اليهود والإنكشارية، والتي أودت بحياة الداي مصطفى. هاجرت على إثرها 100 أسرة يهودية إلى تونس و200 أسرة إلى مدينة ليفورنة الإيطالية [2]، والثورات التي عمت الأرياف الجزائرية التي راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين والعسكريين.

3- انخفاض عدد المجندين: عرف عدد المجندين من المشرق تناقصا ملحوظا، فبعدما كان عددهم يصل في العهود الأولى إلى 22 ألف

[1] Rapports des consuls: "Notice sur l'état de la santé en Egypte depuis le mois de novembre 1812 jusqu'au 26 Juin 1813 , Rapport du vice Consul GL. DROVETTI », A.N.P. F12 1848.

[2] EISENBETH: les Juifs en Algérie... P.17.

جندي، انخفض في أواخر القرن الثامن عشر إلى أربعة آلاف جندي، وكان لهذا التناقص انعكاس مباشر على العدد الإجمالي لسكان الجزائر.

4- الحملات الأوربية: كانت الحملات التي تشنها الدول الأوربية ضد الجزائر من حين لآخر، من أحد العوامل الخارجية التي أدت إلى تناقص عدد سكان. ونذكر من هذه الحملات، الحملة الإنجليزية الهولندية في عام 1816م، التي راح ضحيتها عدد كبير من الأهالي [1].

ولقد كان لتناقص السكان آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية، إذ أصبحت مختلف القطاعات تعاني من قلة الأيدي العاملة. وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي، مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع وكان ذلك على حساب مستوى معيشة السكان. وعلى سبيل المثال، وصل سعر الصاع الواحد من القمح 25 فرنكا فرنسيا، بينما كان في مطلع القرن الثامن عشر لا يزيد عن فرنك ونصف فرنك [2].

تلك كانت أوضاع الجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني. فلم يكن انهيار الحكم العثماني في الجزائر بسبب تدهور الأسطول فقط، بل كانت هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تم بحثها وتحليلها، ولعدم الإخلال بالناحية المنهجية للدراسة، خصص الفصل الثاني لدراسة بقية العوامل الداخلية التي أسهمت في تدهور الأوضاع العامة في الجزائر في جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن هذه الأوضاع قد مهدت السبيل إلى دخول الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، عقب الدور العسكري الذي ستلعبه فرنسا، والذي سينتهي بالاحتلال الفعلي في عام 1830 م.

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن هذه الحملة، أنظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

[2] SHAW : OP. CIT., P.121.

الفصل الثاني

الثورات الريفية والصراعات الداخلية

1. الثورات الريفية
2. الصراع بين الكراغلة والسلطة الحاكمة
3. نفوذ اليهود واحتكارهم للتجارة

الثورات الريفية والصراعات الداخلية:

عالج الفصل السابق الأوضاع العامة في الجزائر في أواخر العهد العثماني، والعوامل الداخلية التي كانت وراء تدهور تلك الأوضاع، أما العوامل التي أسهمت بشكل مباشر في الإسراع بنهاية الحكم العثماني في الجزائر، فتمثلت في تلك الثورات التي قادها بعض الطرقيين في الأرياف ضد السلطة الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر، وذلك الصراع الذي اشتد بين الكراغلة وبقية العناصر العثمانية الأخرى، وسيطرة بعض التجار اليهود على النشاط التجاري داخليا وخارجيا، مما مكنهم من مد نفوذهم إلى المجال السياسي في فترة من الفترات.

الثورات الريفية:

عرفت الجزائر في القرن التاسع عشر عدة ثورات، خاض غمارها بعض الطرقيين، وكان أهمها الثورة الدرقاوية التي قادها كل من ابن الأحرش وابن الشريف في شرق وغرب البلاد، والثورة التيجانية التي قادها سيدي محمد التيجاني في الجنوب الغربي من البلاد. وقبل الشروع في ذكر تفاصيل هذه الثورات، نشير إلى أن معظم الدراسات التي تناولتها اكتفت فقط بوصف المعارك التي نشبت بين الثائرين والسلطة الحاكمة، كما أنها غالبا ما ترجع أسبابها إلى السياسة الجبائية التي اتبعها البايات أثناء جمعهم للضرائب من الأهالي [1]. ولم تحاول الدراسات أن تبرز الأبعاد الحقيقية لتلك الثورات، وقد يرجع ذلك إلى قلة المصادر التي تناولت الثورات من جهة، وإلى تحيز تلك المصادر للسلطة الحاكمة من جهة أخرى، إذ كانت تصف زعماء الثورات

[1] (P.) BOYER: « Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger XVI - XIX S. », R. O. M. M. N°1. P.48.

بالمغامرين وبأصحاب الشعوذة [1]. سنحاول تحليل كل ثورة من هذه الثورات، مبرزين الأسباب التي كانت وراءها.

ثورة ابن الأحرش:

اسمه الكامل هو محمد بن عبد الله الشريف [2]. ويعرف لدى العامة بابن الأحرش أو بالبودالي [3]. أما عن أصله، فقد أجمعت معظم المصادر على أنه من المغرب الأقصى إذ وصفه الزياني مثلا بأنه **"فتى مغربي مالكي مذهبا درقاويا طريقة درعي نسبا"** [4]. وقال عنه محمد بن الأمير عبد القادر إنه **"من عرب المغرب الأقصى"** [5]. أما عن تاريخ ظهوره على مسرح الأحداث فإن ذلك يعود إلى عام 1800م، وهو العام الذي قاد فيه فوجا من الحجاج المغاربة إلى المشرق لأداء فريضة الحج [6]. ولما عاد من الحجاز، توقف بمصر التي كان سكانها يخوضون غمار المجابهة آنذاك ضد الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون (1798م- 1801م). وقد قيل إن ابن الأحرش جمع جيشا من المغاربة والجزائريين وانضم إلى الجنود المصريين لمحاربة الفرنسيين، وأظهر أثناء المعارك التي خاضها ضدهم شجاعة كبيرة، مما جعله يكتسب شهرة وصيتا. ثم عاد إلى المغرب وتوقف في تونس حيث رحب به

---

[1] محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، ص 207.

[2] محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، ص 29.

[3] (C.) FERAUD: « Zebouchi et Osman Bey », R. A. N°6, 1862, P.121.

[4] الزياني: المصدر السابق، ص 207.

أنظر أيضا: (E.) DOUTTE: « Notes sur L'Islam, PP.4-5.

DEPONT et COPPOLANI: les confréries religieuses, P.422.

[5] محمد بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ص117.

[6] (H.) GARROT: Histoire général de l'Algérie, P.620.

حاكمها حمودة باي [1]. وذكر الزهار أن حموده باشا استدعى في أحد الأيام ابن الأحرش ووسوس له قائلا: **"إن رجلا مثلك شجاع أو كلام بهذا المعنى يجب أن يذهب إلى ملك الترك (بالجزائر) وينزعه من أيديهم ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك. وكان مقصد حمودة باشا أن يشغلهم عنه لا غير. وأما أخذ الملك من الأتراك، فما كان يظنه واقعا... ثم أن ابن الأحرش اتسع في عقله مثل هذا الكلام وتعلق به قلبه فوافق على ذلك"** [2]. وبعد أن مكث ابن الأحرش بعض الوقت في تونس، انتقل إلى مدينة عنابة على ظهر إحدى السفن الإنجليزية [3]. وأخيرا، استقر به المطاف في مدينة جيجل. وقد ساعده على الاستقرار في تلك المدينة، ضعف نفوذ خلفاء المرابط سيدي محمد أمقران لصغر سنهم [4]. وهناك بدأ ابن الأحرش ينشر دعوته، ويعد العدة لإعلان الحرب على السلطة الحاكمة في الشرق الجزائري. وقد تمكن من جمع عدد كبير من الأنصار من قبائل المنطقة، كأولاد عيدون وبني مسلم وبني خطاب وغيرهم [5]. كذلك يذكر الزياني عنه أنه: **"ادعى أنه الإمام المهدي المنتظر... وكان صاحب شعوذة وحيل وخبر، فرأت منه الناس العجائب وأظهر لهم الغرائب... فنصروه وعمدوا له البيعة حزبا حزبا"** [6]. وقال عنه العنتري **"رغم أنه صاحب الوقت، وأن دعوته مستجابة والنصر يتبعه حيثما يتوجه وبارود عدوه ولا يضره ولا يصيب أتباعه، بل يرجع لديهم ماء"** [7]. بينما قال عنه الحاج المبارك: "يزعم أنه من

---

[1] محمد بن الأمير: المصدر السابق، ص 117.

[2] الزهار: المصدر السابق، ص 185.

[3] GARROT: OP. CIT., P.621.

[4] BOYER: « contribution à la politique ... », P.41.

[5] العنتري: المصدر السابق، 29.

[6] الزياني: المصدر السابق، ص 207.

[7] العنتري: المصدر السابق، ص 29.

شرفاء ملوك فاس. دخل وسط القبائل ووعدهم بأخذ قسنطينة وأظهر لهم أمورا يزعم أن بارودهم يتكلم وبارود أهل قسنطينة يرجع ماء في مكاحلهم، وغرهم بأمثال هذا الكلام واستمالهم ووعدهم بأموال قسنطينة وحريمها" [1].

وقد يرجع نجاح ابن الأحرش في استقطاب سكان الأرياف إلى دعوته إلى عدة أسباب منها: استعداد الريفيين للقيام بالثورة ضد السلطة الحاكمة التي أثقلت كاهلهم بالضرائب. ويعزي عدم تحركهم من قبل إلى عدم وجود قائد يقودهم ويوحد صفوفهم، والدليل على ذلك أنه بمجرد أن ظهر ابن الأحرش على مسرح الأحداث تمسكوا به والتفوا حوله. كذلك كان الريفيون يطيعون ويحترمون كل من ينتمي إلى أية طريقة سلفية. وقد سبق الذكر [2] أنه في وقت من الأوقات كان الطرقيون يقومون بدور الوساطة بين القبائل المتمردة والسلطة الحاكمة، لذا فإنه ليس من الغريب أن نجد الريفيين يستجيبون لدعوة ابن الأحرش. فضلا على ذلك، فقد كسب ثقة القبائل عندما استقر بزاوية سيدي الزيتوني بناحية جيجل لتفقيه الناس، وتأسيسه معهدا ببني فرقان لتلقين الصبية القرآن، وتعليم الطلبة مبادئ الفقه، ومحاربة النصارى [3].

ومهما كانت الأسباب التي أدت بابن الأحرش إلى القيام بالثورة، فهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ قال إن ابن الأحرش تعرف على بعض قادة الإنجليز بمصر، وهم الذين حرضوه على الثورة في الجزائر. وكان هدفهم من وراء ذلك، هو ضرب المصالح الفرنسية بالجزائر [4]. وهناك من قال إن ابن

[1] الشيخ الحاج أحمد المبارك: تاريخ حضارة قسنطينة، تعليق نور الدين عبد القادر، ص 13.

[2] أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية" مجلة الثقافة، العدد 78 سنة 1983، ص 203.

[4] GARROT: OP. CIT., P621.

الأحرش قد تأثر بالطريقة الدرقاوية، ولا شك أنه تلقى تعليمات من شيوخه بالمغرب الأقصى، وحرضوه على إعلان الحرب ضد العثمانيين [1]. بينما هناك من قال إن ابن الأحرش قد تأثر بالفكر الوهابي الذي كان سائدا بالحجاز، والمناهض للوجود العثماني هناك. وتجدر الملاحظة أن تونس قد استلمت مذكرة الوهابيين التي ضمنوها تعاليم دعوتهم، كما أن تلك المذكرة انتقلت إلى المغرب الأقصى. ولا شك أن ابن الأحرش قد اطلع عليها في الحجاز أو في تونس عندما استقبله حموده باشا [2].

مراحل الثورة:

كان أول نشاط قام به ابن الأحرش، هو تسليح إحدى السفن، وأمر بحارتها بالاغارة على السفن الفرنسية التي كانت تصطاد المرجان في السواحل الجزائرية الشرقية. وقد تمكنوا فعلا من الاستيلاء على إحدى السفن الفرنسية وقتل عدد من بحارتها وأسر أربعة وخمسين منهم [3]. بينما ورد في كتاب "غارو– **GARROT**" أن ابن الأحرش وأتباعه استولوا في سواحل القالة على ثمان سفن لصيد المرجان، تابعة لجزيرة آلبا الإيطالية، وأسروا ثمانين من بحارتها [4].

وبعد هذه الغزوة الناجحة، قرر ابن الأحرش أن يعلن الحرب على السلطة الحاكمة. وقد قيل إنه **"انتظر وقت الصلاة الذي اجتمع فيه عدد كبير**

[1] غير المغرب الأقصى أسلوبه في محاربة الجزائر، فعندما كان في القرن السابع عشر والثامن عشر يشن حملات عسكرية، أصبح في القرن التاسع عشر يحرض الطرقيين ضد السلطات العثمانيين.

[2] إبراهيم حركات: التيارات السياسية والفكرية بالمغرب، ص 82.

[3] (A.) BERBRUGGER: « Un Cherif Kabyle en 1804 », R. A. N°, 1858 - 1859 , P.211.

[4] GARROT: OP. CIT., P.621.

من أنصاره ليأمر أحد أتباعه المقربين بأن يختبئ في أحد القبور ليخاطب الحاضرين بقوله: أنه قد حان الوقت الذي سيخلصهم الله من الأتراك المستبدين، وأن ابن الأحرش صاحب الوقت يحرركم منهم، قوموا كلكم لأن الله سيسلم لكم مدينة عنابة وقسنطينة وحتى الجزائر" [1]. ولما أخبر الداي مصطفى بتحركات ابن الأحرش، أرسل سفنا إلى مرسى الزيتون بالقرب من مصب وادي زهور للقبض على ابن الأحرش. ولكن قوات الداي لم تحقق نجاحا، إذ رفض سكان القبائل تسليم ابن الأحرش، فعادت السفن إلى مدينة الجزائر [2]. وفي تلك الفترة، انضم إلى ابن الأحرش أحد الناقمين على الباي عثمان، حاكم قسنطينة، وهو المرابط سيدي محمد بن عبد الله الزبوشي الذي ينتمي إلى الطريقة الرحمانية. أما عن أسباب انضمامه إلى ابن الأحرش، فإن الباي عثمان عندما تولى حكم قسنطينة أخبر بأن أحد مرابطي مدينة ميلة، وهو الزبوشي قد استغل نفوذه الديني ليحرض سكان قبائل المنطقة ضد الأتراك. وبدلا من أن يتخلص منه الباي عثمان، اكتفى فقط بتجريده من كل الامتيازات التي كان يتمتع بها، كإعفائه من دفع الضرائب. وقد حاول الزبوشي أن يسترجع امتيازاته، لكن دون جدوى، فاضطر إثر ذلك إلى الانسحاب إلى قبائل جبال أريس الواقعة على الضفة اليسرى من الوادي الكبير. ولما ظهر ابن الأحرش، قرر أن ينضم إليه ويسانده في حركته ضد الباي عثمان [3].

بعد أن قام ابن الأحرش بإعداد العدة وجمع الأنصار، زحف على مدينة القل التي تمكن من إخضاعها. ثم قرر أن يستولي على مدينة عنابة، ولما سمعت بذلك الحامية العثمانية المرابطة بها، انسحبت منها. إلا أن ابن

---

[1] BERBRUGGER: OP. CIT. , P210.
[2] IBID. P.211.
[3] FERAUD: Zebouchi et Osman Bey ..." P.21.

الأحرش تراجع عن قراره هذا، واستغل فرصة خروج الباي عثمان من قسنطينة في محلة إلى نواحي سطيف لجمع الضرائب ليأمر أنصاره بالهجوم على مدينة قسنطينة [1]. وقد قدر العنتري عدد الثائرين بعشرة آلاف رجل [2]. أما "دوغرامون وغارو" فقد ورد في كتابيهما أن عدد الثائرين بلغ ستين ألف محارب [3]. وعندما وصل ابن الأحرش وأتباعه إلى ضواحي مدينة قسنطينة، اعترض طريقهم قائد الديار سي الحاج أحمد بن الأبيض ومعه سكان ضواحي قسنطينة. فالتقى الجمعان واشتد القتال بينهما، ولكن في النهاية اضطر الحاج أحمد وأتباعه إلى الانسحاب إلى مدينة قسنطينة. وعلى إثر ذلك، تقدم الثائرون إلى المدينة، فحاصروها، إلا أن الحاج أحمد والشيخ سيدي محمد الفقون تمكنا بمساعدة سكان قسنطينة من فك الحصار عن مدينتهم، وتشتيت صفوف الثائرين بالمدافع والقنابل، التي كانوا يلقونها من فوق أسوار المدينة. فلما أصيب ابن الأحرش بجروح، انسحب الثائرون من قسنطينة [4]. وعندما سمع الباي عثمان بالهجوم الذي قام به ابن الأحرش، عاد إلى قسنطينة، وفي طريقه التقى بالثائرين، وقتل عددا كبيرا منهم بوادي القطن شمال شرقي ميله. وإثر هذه الهزيمة، انسحب ابن الأحرش وأتباعه إلى جبال بني فرقان [5]. أما الباي عثمان، فواصل طريقه إلى قسنطينة، ليخبر الداي مصطفى بالحصار الذي ضربه ابن الأحرش على مدينة قسنطينة، كما

---

[1] BERBRUGGER: OP. CIT. , P.211.

[2] العنتري: المصدر السابق، ص 30.

[3] (H. DE.) GRAMMONT: histoire d'Alger sous la domination turque, P.364.
أنظر أيضا: GARROT: OP. CIT., P.621.

[4] العنتري: المصدر السابق، ص 31.
أنظر أيضا: الزهار: المصدر السابق، ص 86.
وكذلك: الشيخ الحاج المبارك: المصدر السابق، ص 13.

[5] GARROT: OP. CIT., P.621.

طلب منه أن يرسل له الإمدادات. فاستجاب الداي مصطفى لطلبه، وأمر بقتل ابن الأحرش وأتباعه أو نفيهم من قسنطينة وضواحيها. وتنفيذا لهذه الأوامر، أعد الباي عثمان جيشا من الجنود العثمانيين والقبائل الخاضعة له، وخرج لملاحقة الثائرين [1]. وعندما وصل إلى جبال بني فرقان الوعرة المسالك، اعترضت قبائل تلك المنطقة سبيله، وأحاطت به وبجيشه من كل الجهات [2]. فاضطر الباي عثمان وأتباعه أن يعسكروا في سهل وادي زهور، وعندما قام الليل، استغلت القبائل فرصة نزول الأمطار لتحويل مجرى السيل إلى السهل الذي عسكر فيه الباي وأتباعه، مما جعل السهل يتحول إلى مستنقع. ويتحدث الشريف الزهار عن هذه المكيدة بقوله **"فأطلق هؤلاء (الثائرون) الماء على تلك الأرض التي بها المحلة، فصارت مثل السبخة حتى ابتلعت أرجل الخيل إلى البوادر والرجال إلى الركبة ثم حملوا على المحلة وقاتلوا الباي ومن معه، فلم ينج منهم إلا القليل"** [3]. وقد قتل أثناء هذه المعركة الباي عثمان. ولما سمع الداي مصطفى بمقتل الباي عثمان، قرر أن يخرج بنفسه لمحاربة ابن الأحرش، ولكنه عدل عن رأيه. فأرسل الأغا الحاج علي وفرقة من الجنود، وكلفهم بتهدئة الأوضاع في الشرق الجزائري. كما عين عبد الله بن إسماعيل، قائد الخنشنة، بايا على قسنطينة. ولما وصل هذا الأخير إلى مقر تعيينه، نظم جيشا من الجنود العثمانيين والقبائل الخاضعة له، كما طلب المساعدة من أصهاره العرب، وخرج لملاحقة ابن الأحرش [4].

[1] الحاج أحمد المبارك، المصدر السابق، ص 13.

[1] BERBRUGGER: OP. CIT., P 213.

[3] الزهار، المصدر السابق، ص 86.

أنظر أيضا، العنتري، المصدر السابق، ص 32.

وكذلك محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص 117.

[4]. الزهار، المصدر السابق، ص 86.

والتقى بالثائرين بالقرب من ميلة. وتمكن من قتل خمسة وسبعين منهم، وثلاثة نصارى [1]. فمن المحتمل أنهم كانوا من الأسرى الذين أسرهم ابن الأحرش أثناء هجومه على السفن الفرنسية. وفي هذه الفترة أيضا، أرسل الداي بعض السفن بقيادة الرايس حميدو إلى سواحل جيجل لمعاقبة قبائل تلك المنطقة.

وبعد هذه الهزيمة التي تلقاها ابن الأحرش، اختفى من ضواحي قسنطينة، ولم يظهر إلا في شهر فبراير عام 1806 م في جبال بجاية. وقد تمكن من كسب عدة أنصار من سكان قبائل تلك المنطقة. كما وجد سندا لدى المرابط الرحماني ابن بركات. وحاول ابن الأحرش هذه المرة، محاصرة مدينة بجاية، ولكن أتباع المقراني والفرق العثمانية أحبطوا محاولته [2].

أما عن نهاية ابن الأحرش، فهي غامضة، إذ اختلفت من مصدر إلى آخر. فهناك من قال إن ابن الأحرش عندما ضاق عليه الخناق في الشرق انتقل إلى غرب البلاد وانضم إلى ابن الشريف الدرقاوي الذي أعلن الحرب على السلطة الحاكمة. وبعد أن مكث ابن الأحرش هناك بعض الوقت، قتله ابن الشريف [3]. إلا أن أصحاب هذا القول لم يفسروا أسباب اغتيال ابن الأحرش، وربما يكون ذلك بسبب التنافس على الزعامة. لأن ابن الأحرش وابن الشريف ينتميان إلى طريقة واحدة، وهي الطريقة الدرقاوية. أما البعض الآخر، فقد قال إن ابن الأحرش لم يلتحق بالغرب الجزائري، إذ قتل في إحدى المعارك التي جمعته مع أتباع المقراني والفرق العثمانية في منطقة

[1] BERBRUGGER: OP. CIT., P.213.

[2] GRAMMONT: OP. CIT., P.365.

أنظر أيضا، (E.) VAYSSETTES: « Histoire des derniers Beys de Constantine », R.A,P.264.

[3] الزهار، المصدر السابق، ص 57.

أنظر أيضا، محمد بن الأمير، المصدر السابق، ص 118.

الرابطة بضواحي سطيف عام 1807 م، ثم ظهر شخص آخر يعرف بابن عبد الله، وادعى أنه من أقارب ابن الأحرش، فحاول أن يقود الثورة من جديد ولكنه قتل في إحدى المعارك [1].

وهكذا تنتهي ثورة ابن الأحرش بالفشل، ويرجع هذا الفشل إلى عدة أسباب، منها: عدم انتشار الطريقة الدرقاوية في شرق البلاد، إذ كان معظم سكان تلك المنطقة تابعين للطريقة الرحمانية [2]. فإذا نجح ابن الأحرش في كسب بعض الأنصار من أهالي شرق البلاد، فذلك يرجع إلى شخصيته القوية والمؤثرة، وإلى ذكائه الخارق، كما أن حالتهم المتردية ساعدته على تعبئتهم ضد السلطة الحاكمة التي اعتبروها سبب معاناتهم. كذلك لم يتمكن ابن الأحرش من جلب سكان المدن وشيوخ القبائل والأسر الكبيرة إلى دعوته [3]. وقد رأينا أن هذه الفئة تحالفت مع السلطة الحاكمة ضد الثائرين وذلك حفاظا على الامتيازات التي كانت تتمتع بها. ومن هنا يتضح سبب اقتصار اشتراك سكان الريف دون سكان المدن في تلك الثورة. فضلا على ذلك، فقد أعلن ابن الأحرش الثورة على السلطة الحاكمة قبل أن تنتشر دعوته انتشارا واسعا بين أوساط الجماهير. وربما يرجع تسرع ابن الأحرش في اتخاذ قرار إعلان الحرب إلى اعتقاده أن الظروف كانت مواتية، إذ كانت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر تعاني من ضغوط الدول الأوربية. كما يمكن إرجاع فشل هذه الثورة إلى عدم تلقي ابن الأحرش مساعدات مادية وبشرية من الأطراف

[1] GRAMMONT: OP. CIT., P.365.

أنظر أيضا: VAYSSETTES:OP. CIT., P.264.

[2] قام أصحاب الطريقة الرحمانية بدور بارز في عهد الاستعمار الفرنسي، إذ قادوا معظم الثورات التي اندلعت في وسط وشرق البلاد، نذكر ثورة لالة فاطمة أنسومر عام 1857 وثورة، المقراني عام 1871 م.

[3] BOYER: « CONTRIBUTION à L'étude ... », P.42.

خارجية التي وعدته بذلك قبل قيام الثورة، ونعني بذلك الإنجليز وباي تونس، ومشايخ الطريقة الدرقاوية بالمغرب الأقصى.

ويتضح من تفاصيل تلك الثورة أنها كانت نابعة من الواقع الجزائري، وكان هدفها هو تغيير الأوضاع السائدة في البلاد والقضاء على سلطة البايلك، إلا أن البعض يرى أن هناك تأثيرات خارجية، كما سبق أن ذكرنا، دفعت ابن الأحرش إلى القيام بالثورة [1].

ويمكن إجمال أهم النتائج التي ترتبت على تلك الثورة في أنها أثرت بشكل سلبي في الأوضاع الاقتصادية في شرق البلاد. إذ غادر المزارعون أراضيهم، وتوقف النشاط الزراعي، نتيجة الاضطرابات التي عمت الأرياف. وقد أدى هذا الوضع إلى قلة الحبوب. كما هاجر الفلاحون والتجار الأسواق، إذ لم يعودوا يأتون بإنتاجهم إليها لانعدام الأمن في الطرق [2]. ومما زاد الوضع تفاقما، تعرض الشرق الجزائري إلى الجفاف في فترة الثورة، فانتشرت المجاعة وارتفع عدد الوفيات، ثم أن الكمية القليلة من الحبوب المتوفرة في البلاد قام التجار اليهود بكري وبوشناق بتصديرها إلى الخارج بموافقة الداي مصطفى [3]. فأصبح الصاع الواحد من القمح يباع بستين فرنكا [4]. وبالإضافة إلى كل هذه النتائج، سخرت الدولة إمكانيات بشرية ومادية هائلة لإخماد الثورة. ومن ثمة يمكن القول أن ثورة ابن الأحرش كانت أحد العوامل التي أضعفت الدولة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة تحاول إخماد لهيب الثورة في شرق البلاد، ثار ضدها أحد الطرقيين في الغرب.

[1] الزهار: المصدر السابق، ص 85.

[2] المتري: المصدر السابق، ص 33.

[3] VAYSSETTES: OP. CIT., P.265.

[4] BERBRUGGER: OP. CIT., P.213.

ثورة ابن الشريف:

اسمه الكامل هو عبد القادر بن الشريف، والذي يعرف لدى العامة بابن الشريف الدرقاوي، نسبة إلى الطريقة الدرقاوية التي كان ينتمي إليها. أما عن أصله فقد أجمعت المصادر على أنه من قبيلة وادي العبد بالغرب الجزائري. قال عنه الزياني "عبد القادر بن الشريف من أولاد سيدي الليل الكساني قاطن وادي العبد" [1]. وقال عنه صاحب تحفة الزائر "أصله من الكاسنة قبيلة من البربر بوادي العبد، أخذ العلم في صغره عن سيد الجد السيد محي الدين في مدرسته بالقيطنة ثم رحل إلى المغرب الأقصى، فأخذ من علماء فاس ولقي الشيخ العربي الدرقاوي [2] وسلك طريقته" [3]. وقد بدأ ابن الشريف نشاطه بتأسيس معهدا أو زاوية بقرية أولاد بليل بنواحي فرندة لتفقيه الناس وتعليم الصبية [4]، مما مكنه من نشر دعوته بين قبائل الغرب الجزائري. وقد قال الزهار في هذا الصدد: "ظهر ابن الشريف وكاتب العرب في أمر القيام على الترك، وادعى أنه صاحب الوقت واتبعه العرب وسارت إليه القبائل وظهرت له الكرامات" [5].

---

[1] الزياني: المصدر السابق، ص 208.

[2] هو أبو عبد الله محمد العربي بن أحمد البوبريحي الدرقاوي، ولد ببني زروال، وسمي بالدرقاوي نسبة إلى قبيلة درقة التي ينحدر منها جده يوسف أبو درقة، توفي في 8 ديسمبر عام 1823 م، ودفن في بوبريح، وتدعو طريقته إلى تطهير الإسلام والعودة به إلى أصله الأول.

أنظر DOUTTE: OP. CIT., P.P.4-5.

وكذلك DEPONT et COPPOLANI: OP. CIT., P.422.

[3] محمد بن الأمير عبد القادر: المصدر السابق، ص 115.

[4] سعيدوني: "ثورة ابن الأحرش..." ص 212.

[5] الزهار: المصدر السابق، ص 84.

وهكذا بدأ ابن الشريف يعدّ العدّة ليعلن الحرب على سلطة البايلك في الغرب الجزائري. أما عن أسباب إعلانه للحرب، فقد قيل إنه عندما كان بالمغرب الأقصى عند شيخه محمد العربي الدرقاوي قال له: "يا سيدي إن بوطننا قوما يقال لهم الترك لاشيء لهم من دعائم الإسلام ويظلمون الناس ولا يعبؤون بالعلماء والأولياء، نسأل منك أن يكون هلاكهم على يدي ليستريح منهم العباد وتطهر منهم البلاد. فقال له عليك بجهادهم وقتالهم وأن الله ينصرك عليهم" [1].

ونلاحظ من خلال هذا القول أن الأسباب التي دفعت ابن الشريف إلى القيام بالثورة لا تختلف عن تلك الأسباب التي أدت إلى نشوب ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري. كما أن ابن الشريف قد اتبع نفس الطريقة والأسلوب الذي اتبعه ابن الأحرش في جمع الأنصار ونشر دعوته. ويمكن أن نستخلص سببا ثانيا من قول ابن الشريف نفسه، عندما حقق أول انتصار على قوات الباي، وهو يخاطب الأهالي، إذ قال لهم: "قد نزعنا عنكم ظلم الترك والذل والمسكنة والمغارم والمكوس، فالواجب عليكم مبايعتنا" [2]. تلك هي أهم الأسباب التي أدت بابن الشريف إلى إعلان الثورة ضد الأتراك، إلا أننا لم نقتنع بها، لأن الأسباب الحقيقية تبقى مجهولة في نظرنا، لعدم وجود مصادر تاريخية محايدة، إذ كل من كتب عن هذه الثورة، إما أنه كان متحيزا للسلطة، أو كان يجهل نوايا ابن الشريف الحقيقية. فنعتقد أن المغرب الأقصى كان لها ضلع في هذه الثورة، لأن كما سبق أن ذكرنا، أن ابن الشريف ترعرع وتعلم في مدارسها. كما أن في مطلع القرن التاسع عشر، أخذت

---

[1] الزياني: المصدر السابق، ص 208.

[2] نفسه، ص 209.

الاعتداءات المغربية على الجزائر شكلا آخر، تمثل في تدعيم المغرب للطرقيين الدرقاويين، ومنهم ابن الأحرش وابن الشريف [1].

ولما سمع الباي مصطفى، حاكم وهران، بتحركات ابن الشريف، جهز جيشا عظيما وخرج لمحاربته وقمع حركته. وقد التقى الجمعان بفرطاسة بين وادي مينا ووادي العبد في عام 1805م، ووقعت بينهما معركة كبيرة، انهزم فيها الباي مصطفى وقواته، فاضطروا إثر ذلك إلى مغادرة ميدان القتال والرجوع إلى ميدنة وهران، بعد أن تركوا عتادهم للثائرين [2]. وقال صاحب در الأعيان عن هذه المعركة: **"وقد مات يوم فرطاسة من المخزن خلق كثير ومات كاتبا الباي العلامة السيد الحاج أحمد بن هطال التلمساني والعالم الأديب السيد أبو عبد الله الغزلاوي"** [3].

وبعد هذا الانتصار الذي حققه ابن الشريف، استقر بمدينة معسكر، وانضمت إليه القبائل الداخلية، وقام بطرد الحاميات العثمانية المرابطة في مدن تلك المنطقة، فأصبح سلطانة يمتد من مليانة شرقا إلى وجدة غربا [4]. وقال صاحب در الأعيان **"ثم إن الدرقاوي (ابن الشريف) لما استولى على المحلة عز جانبه، كتب للرعايا بالبشائر يقول لهم: نزعنا عنكم ظلم الترك والذل... فوافقه جم غفير وخلق كبير"** [5].

---

[1] (PH.) DECOSSE BRISSAC: les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête d'Alger ,PP.1-3.

[2] الزياني: المصدر السابق، ص 208- 209.
أنظر أيضا: الزهار: المصدر السابق، ص 84.
وكذلك محمد بن الأمير: المصدر السابق، ص 115.

[3] حسن خوجة: در الأعيان، نقلا عن الزياني، المصدر السابق، ص 210.

[4] GRAMMONT: OP. CIT., P.365.

[5] حسن خوجة: المصدر السابق، ص 209.

وبعد أن أنهى ابن الشريف تحضيراته، أمر أتباعه بمهاجمة مدينة وهران. وفي طريقه إليها انضمت إليه عدة قبائل. وقد كتب الزياني عندما قرب ابن الشريف من وهران يقول: **"وكان قدومه لوهران إبان الحصاد فسارت إليه وأطاعته جميع العباد.. مخافة على زرعهم وضرعهم"** [1]. ولما وصل ابن الشريف وأتباعه إلى مدينة وهران، حاولوا فتحها عنوة، ولكن سكانها صدوهم عنها، فاضطر الثائرون عندئذ إلى محاصرتها، فضيقوا على أهلها حتى نفذت أقواتهم [2]". وبعد أن عجز سكان وهران عن فك الحصار عن مدينتهم، استقدمت السلطة الحاكمة الشيخ محمد العربي الدرقاوي من المغرب الأقصى قصد إقناع تلميذه ابن الشريف بفك الحصار عن مدينة وهران [3]. وقد قال الزياني عن حضور الشيخ محمد العربي الدرقاوي إلى وهران مايلي: **"ثم إن الدرقاوي (ابن الشريف) صار يعد جنوده كل يوم بفتح وهران... إلى أن جاءه شيخه من المغرب وحضر للمقاتلة وشدة الحرب مع جيش تلميذه... قال له يا سيدي عبد القادر بن الشريف إنك قلت لي إن الترك ومن تبعهم نصارى ولا يصومون ولا يصلون وليس لهم من الدعائم الشرعية شيئا، وسألت مني الإذن في جهادهم فأذنت لك، وإني لما رأيتهم وجدتهم أشد إيمانا وعبادة مني ومنك، إن الجهاد فيك وفي قومك جائز لا في أهل وهران، إن الدائرة عليك لا لك، إن القتال في هذا اليوم وهو الفراق بيني وبينك وإني بريء مما أنت مرتكبه"** [4]. إن مخاطبة الشيخ محمد العربي تلميذه ابن الشريف بهذه اللهجة، يدعونا إلى الاعتقاد أن الشيخ كان تحت ضغط السلطات الحاكمة؟

---

[1] الزياني: المصدر السابق، ص 210.

[2] محمد بن الأمير: المصدر السابق، ص 115.

[3] GARROT: OP. CIT., P.622.

[4] الزياني: المصدر السابق، ص 213.

دمر وخرب قرية بوترفاس ومزارعها. وفي نفس السنة المذكورة، قام الدرقاويون بمحاولة أخيرة، إلا أن الباي الجديد على قارة أجهضها [1].

ويرجع فشل ثورة ابن الشرف إلى عدم تمكنه من ضم سكان وهران وقبائل المخزن إلى حركته. فقد تحالفت هذه الفئة مع جيش الباي للدفاع على مدينة وهران، كما أنها شاركت في المعارك التي خاضها البايات ضد الثائرين. وكان هدف هذه الفئة هو الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية. فضلا على ذلك، يبدو أن شخصية ابن الشريف لم تكن محبوبة لدى الناس، ويوضح محمد بن الأمير هذه النقطة بقوله: **"إنما لم ينجح ابن الشريف في أمره لكونه كان ممقوتا عند سيدي الجد، فمقتته الناس لذلك"** [2].

ولقد كان لثورة ابن الشريف عدة نتائج، فقد أثر نشاطها الحربي في القطاع الاقتصادي، إذ توقف النشاط الزراعي طوال فترة الحرب، مما أدى إلى قلة الحبوب. وقد ترتب على هذا الوضع ارتفاع أسعار الحبوب [3]. وبالإضافة لكل ما ذكر، فإن الحروب قد خلفت عدة خسائر مادية وبشرية. فقد قام الباي حسن، حاكم وهران، (1817- 1830م) باغتيال جميع العناصر المشتبه فيها والمنتمية إلى الطرق الدينية، فقتل في عام 1822م سيدي محمد الصادمي مرابط أولاد سيدي بن حليمة، وسيدي بن عبد الله بن حواء، وسيدي فرقان الغليتي، ولم ينج من هؤلاء كلهم إلا سيدي محمد بن عبد الله المعروف بابن سحنون، لكونه كان تحت حماية كبار شيوخ المخزن.

---

[1] (A.) DELPECHE: « Résumé historique sur le soulèvement des D'Arkaoua, d'après la chronique D'EL Mosselem ben Bach- Defter du Dey Hassan 1800 à 1813 » R. A. N° 18 , 1874, P.58.

[2] محمد بن الأمير، المصدر السابق، ص 116.

[3] وصل سعر الصاع الواحد من القمح إلى خمسة دورو، الزهار، المصدر السابق، ص 87.

وكادت هذه الاغتيالات أن تودي بحياة الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر، الذي قاد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي [1].

ونلاحظ مما تقدم أن ثورة ابن الشريف لا تختلف عن ثورة ابن الأحرش من حيث الأسباب والظروف والنتائج وعوامل فشلها. ورغم فشل هذه الثورات كلها، فإن ذلك لم يمنع أحد أتباع الطريقة التيجانية من إعلان الحروب على السلطة الحاكمة في منطقة عين ماضي.

ثورة محمد التيجاني:

اسمه الكامل هو محمد بن أحمد ابن المختار التيجاني المعروف بمحمد الكبير التيجاني أو التجيني، كما ورد في بعض المصادر. وهو من قرية عين ماضي، قرب الأغواط [2]، وقيل إن أجداده من الأشراف ينتهي نسبهم إلى حسن بن علي ابن فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم [3]. وكان والده سيدي أحمد التيجاني رجلا صالحا، زاهدا، عابدا، صاحب طريقة لجأ إلى المغرب الأقصى بأهله وأولاده هاربا من تهديدات البايات، ومكث بفاس حتى توفي عام 1815م، ثم تولى ابنه محمد الكبير أمر طريقته بعد أن رجع مع شقيقه محمد الصغير إلى عين ماضي [4]. إلا أن عودة أبناء سيدي أحمد التيجاني إلى البلاد، أثار مخاوف السلطة الحاكمة. لذا أصدرت أوامرها للباي حسن حاكم وهران بأن يراقب تحركات التيجانيين. وتنفيذا لهذه الأوامر، خرج الباي حسن في محلة إلى نواحي الجنوب الوهراني لجمع الضرائب، لامتناع أهل عين ماضي عن دفع الضرائب المقررة عليهم. وعندئذ قام الباي

---

[1] BOYER: " Contribution à l'étude ..." , PP.44-45.

[2] الزهار، المصدر السابق، ص 159.

[3] (L.) ARANAUD: "Histoire de L'Ouali Sidi Ahmed Tedjani". R. A N°5, 1861, P.468.

[4] محمد بن الأمير، المصدر السابق، ص 125.

حسن بمحاصرة قريتهم. وفي النهاية، تصالح الطرفان، ودفع أهل عين ماضي الضرائب، ورفع الباي حسن الحصار عن قريتهم، وعاد بجيشه إلى وهران. ولكن حملات الباي حسن على التيجانيين لم تتوقف حتى عام 1826م[1]. وتعتبر هذه الحملات المتتالية أحد الأسباب المباشرة التي دفعت محمد الكبير التيجاني إلى تحريض قبائل الجنوب الوهراني ضد سلطة بايلك الغرب.

ولقد شرع محمد الكبير التيجاني في نشر دعوته بنواحي عين ماضي وتمكن من جمع عدد كبير من الأنصار ز وفي هذا الصدد قال الزياني "ثم عن التجيني لما رأى ما حل به بغير موجب، ظهر له مقاتلة الأتراك والغزو على الباي حسن في محله، كما جاءه لمحله، ودس ذلك في قلبه، وصار يجمع الجنود ويحشد الحشود ويكاتب من يظن به الأذعان له، ومن جملة ذلك الحشم، وأخبرهم بما يريده فوافقوا على ذلك"[2]. ولما أنهى محمد الكبير استعداداته، أمر أتباعه بمهاجمة مدينة معسكر. وفي طريقه إليها، انضمت إليه بعض القبائل كالحشم. ويقول الزهار في هذا الشأن: "وجعل يدا مع حشم غريس لأنهم أصحاب فتن"[3]. أما قبائل المخزن البرجية والغرابة والزمالة والدوائر وبعض قبائل العرب، كبني شقران وبني عامر، رفضت الانضمام إلى الحركة التيجانية[4]. ولما اقترب محمد الكبير وأتباعه من معسكر، التقى بأهلها المتحالفين مع بني شقران، ووقعت معركة كبيرة، قتل فيها عدد كبير من المحاربين من كلا الطرفين، وكان ذلك في عام 1826م[5].

---

[1] الزياني: المصدر السابق، ص 125.

أنظر أيضا: BOYER: « Contribution ... » , PP.45-46.

[2] الزياني: المصدر السابق، ص 244.

[3] الزهار، المصدر السابق، ص 159.

[4] الزياني: المصدر السابق، ص 244.

[5] نفسه، ص 245.

وعندما سمع الباي حسن بهذه المعركة، قام بإغراء أعيان الحشم بالمال ليتخلوا عن محمد التيجاني. وقد نجح الباي في خطته هذه، إذ انصرف عنه أعيان الحشم وتركوه مع عدد قليل من أتباعه المخلصين، الذين بلغ عددهم حوالي ثلاثمائة رجل. وفي تلك الأونة، خرج الباي حسن بجيش كبير من مدينة وهران لملاحقة الثائرين، والتقى الجمعان في نواحي غريس، واشتد القتال بينهما، وتمكن الباي حسن من إبادة معظم الثائرين، ومن بينهم محمد الكبير. وبعد نهاية المعركة، أرسلت رؤوس القتلى إلى الجزائر[1].

وتعود أسباب فشل الثورة التيجانية إلى نفس الأسباب التي أدت إلى فشل الثورات الدرقاوية. وما يمكن قوله، هو أن هذه الثورات التي اندلعت في مطلع القرن التاسع عشر، تحتاج إلى دراسة عميقة من حيث عوامل اندلاعها وأسباب فشلها، وذلك لأن الظروف التي وقعت فيها أحداثها كانت مضطربة ومتشعبة، غير أن المهم هو أن تلك الثورات كانت من أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى انهيار الحكم العثماني في الجزائر.

الصراع بين الكراغلة والسلطة الحاكمة:

لقد رأى العثمانيون بعد دخولهم الجزائر أن وجودهم وبقاءهم لا يتم إلا بالتقرب من الأهالي. ورأوا أن الوسيلة الوحيدة التي ستمكنهم من تحقيق هذا الهدف، هي الزواج من الجزائريات. وقد وجد العثمانيون ترحيبا لدى سكان المدن الأثرياء، الذين كانوا بحاجة إلى أناس أقوياء لحماية ثروتهم وتعزيز مكانتهم، خاصة في مثل تلك الظروف التي كانت تمر بها البلاد. ونلاحظ أنه منذ البداية كان عامل التوحيد بين سكان المدن والعثمانيين هو

---

[1] نفسه، ص 247.

أنظر أيضا: الزهار: المصدر السابق، ص 159- 160.

وكذلك GRAMMONT: OP. CIT., P.354.

المصلحة المشتركة. وقد نتج عن هذه المصاهرة عنصر جديد عرف بالكراغلة[1]. وهكذا توصل العثمانيون بفضل تلك السياسة إلى إخضاع البلاد، وكسب بعض الأسر الجزائرية لصالحهم. كما ساعدهم عامل الدين والخطر الخارجي على التقرب من الأهالي. فامتدت علاقات العثمانيين فيما بعد إلى الأسر القوية القاطنة داخل البلاد، مثل أسرة المقراني بمجانة، وأسرة بن قانة بالزيان، إذ كانت تربطهم بهذه الأسر علاقات المصاهرة[2].

ومع مرور الوقت، أصبح الكراغلة همزة الوصل بين العثمانيين والأهالي ولعبوا بذلك دورا بارزا في تاريخ البلاد خلال العهد العثماني. ولفهم علاقات الكراغلة بالعثمانيين على وجه الخصوص، فلابد من تقديم لمحة عن الخلفية التاريخية لتلك العلاقات.

لقد عاش الكراغلة في بداية الأمر كبقية العناصر العثمانية، إذ كانوا يتمتعون بنفس الحقوق و الامتيازات التي كان يتمتع بها آباؤهم، وأبرز مثال على ذلك، حسن بن خير الدين الذي تولى الحكم ثلاث مرات[3]، رغم انتمائه للكراغلة[4]. وقد يرجع سبب اندماج الكراغلة بالانكشاريين إلى قوة الحكام الأوائل الذين عرفوا كيف يوحدون العناصر المختلفة تحت حكمهم. كما ساعدت سياستهم العادلة على خلق نوع من الانسجام والترابط بين هذه العناصر طوال مدة حكم باي البايات (1519م- 1587م)[5]. كما أن عدد الكراغلة والانكشاريين كان محدودا في تلك الفترة. وكان شغلهم الشاغل

[1] (A.) DESJOBERT: La question d'Alger , politique, colonisation, commerce ,PP.21-22.

[2] صالح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة، 1826 – 1850، ص 52.

[3] تولى الحكم في (1544- 1551م) و (1557- 1561م) و (1562- 1567م).

[4] (P.) BOYER: « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger ». R.O.M.M spécial 1970 P303

[5] IBID.: P80

الأول، هو الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية، وتوحيدها تحت راية واحدة. ولهذه الأسباب أيضا، عرفت البلاد استقرارا داخليا لا مثيل له. إلا أن الوضع قد تغير في بداية عهد الباشوات (1587- 1659م)، نتيجة عدة عوامل طرأت على المستوى الداخلي، فأصبح نفوذ الانكشاريين في عهد الباشوات يزداد شيئا فشيئا حتى استولوا في نهاية الأمر على الحكم. وكان أول ما فكروا فيه، هو إبعاد كل من لا ينتمي إليهم، ولذا نجدهم في عام 1580م يطردون من صفوفهم كل العناصر اليهودية المرتدة، ولم يتوقفوا عند هذا الحد، بل حاولوا إبعاد طائفة الرايس التي كانت تنافسهم، وتشكل خطرا على مصالحهم. ولكن الانكشاريين تراجعوا عن مشروعهم هذا، خشية أن ينقلب الرايس ضدهم، ويحرمونهم من الانضمام إلى البحرية وبالتالي لا عدم استفادتهم من أرباحها. فلما عجز الانكشاريون عن تحقيق أهدافهم وأغراضهم، التفوا إلى الكراغلة، الذين أصبحوا يشكلون قوة لا يستهان بها[1]. وهكذا دخل الانكشاريون في صراع مع الكراغلة، ودام حتى استولت فرنسا على الجزائر في عام 1830م.

وقد يرجع تاريخ أول تكتل الكراغلة إلى عام 1596 م، وذلك حينما حاول خيضر باشا حاكم الجزائر، الاستعانة بهم لإخماد عصيان الانكشاريين[2]. ومنذ ذلك الحين، أصبح الانكشاريون يخشون الكراغلة، وبدؤوا يفكرون بجدية في كيفية التخلص منهم نهائيا، وإقصائهم من المناصب الحساسة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الأسباب تفسر موقف الإنكشاريين من الكراغلة. فمن الناحية السياسية، كان الإنكشاريون يعتبرون وجود عناصر كرغولية في صفوف الجيش ومناصب الدولة يشكل خطرا على مصالحهم، وأن انتماءهم العاطفي إلى أهالي الجزائر يعتبر عاملا

[1] IBID. P.81.

[2] IBID.

مساعدا لتشكيل القوة التي ستنقلب في يوم من الأيام ضدهم. كما أن الإنكشاريين كانوا يرون في الكرغلة أداة خطيرة في يد الحكام، يمكن استخدامها في أي وقت ضدهم، وهذا ما حدث فعلا في عهد خيضر باشا السالف الذكر. ومن الناحية المادية، كان السماح للكراغلة بتولي المناصب الهامة في الدولة يساعدهم على تقسيم جميع خيرات البلاد مع الإنكشاريين، كما يحق لهم الاستفادة من جميع الحقوق والامتيازات. وكان في اعتقاد الإنكشارية أن هذه الثروة ستساعدهم على فرض وجودهم، وبسط نفوذهم، والاستيلاء في نهاية الأمر على مقاليد الحكم. ويكون ذلك على حسابهم [1].

ولهذه الاعتبارات كلها، اتبع الإنكشاريون سياسة معادية ضد الكراغلة، مما أدى إلى إتحاد الكراغلة فيما بينهم لمواجهة الموقف. كما أصبحوا يساندون طائفة الرياس التي دخلت هي الأخرى في تنافس حاد ضد الإنكشاريين، اعتقادا منهم – أي الكراغلة – أن الرياس سيمنحونهم بعض المناصب في حالة انتصارهم على الإنكشاريين [2].

ولقد كانت كل توقعات الإنكشاريين صائبة. إذ ما لبث أن حدث ما كانوا يخشونه، ففي عام 1629م، نظم الكراغلة مؤامرة ضدهم لطردهم من البلاد [3]. لكن رد فعل الإنكشاريين كان سريعا، وتمكنوا من السيطرة على الأوضاع [4]. وبعد هذه الحادثة، طردوا الكراغلة من مدينة الجزائر. وهكذا تفرق شمل الكراغلة وتوزعوا عبر مختلف أنحاء البلاد، فمنهم من استقر بوادي الزيتون، وأسسوا القبيلة التي عرفت بقبيلة الزواتنة، ومنهم من استقر بضواحي زمورة في بايلك قسنطينة، ومنهم من التحق بمنطقة القبائل الجبلية،

---

[1] IBID.

[2] GARROT: OP. CIT., P.478.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، ص 154.

[4] BOYER: « Le problème Kouloughli ... », P.82.

التي كان أهلها في حروب ضد الحكومة آنذاك [1]. وبقي الكراغلة في المناطق ... كرة يترقبون الفرصة للأغارة على الإنكشاريين مرة أخرى. فأتيحت أول فرصة لهم في عام 1633 م، عندما ثار الإنكشاريون ضد حسين باشا لعجزه عن دفع مرتبات الجنود [2]. وقد استغل الكراغلة هذا الوضع، ليتسللوا خفية إلى مدينة الجزائر، فحاولوا محاصرة قلعة القصبة التي تشرف على المدينة، وحينئذ جرت معركة دامية بينهم وبين الإنكشاريين، مما تسبب في انفجار مخزن البارود الذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة. ولما رأى الكراغلة أنهم غير قادرين على الصمود أمام الإنكشاريين، فضلوا الانسحاب من ميدان القتال، راجعين إلى مقر إقامتهم في الأرياف [3].

وقد حقق الإنكشاريون في هذه المعركة انتصارا باهرا. أما عن سبب فشل الكراغلة، فإنه يرجع إلى عدم معرفتهم اختيار الوقت المناسب للقيام بثوراتهم، لأن أنصارهم الرياس وبعض الكراغلة، كانوا محجوزين بمدينة بجاية من قبل الإنكشاريين، وذلك بعد هزيمتهم البحرية ضد الإسبان عام 1629م [4]. وبعد هذه الحادثة، قام الإنكشاريون بطرد الكراغلة من جميع مناصب الدولة، كما لم يسمح لهم بالاستمرار في سلك الجندية، إذ كانوا يعزلون بمجرد وصولهم إلى مرتبة الضابط [5]. ولكن رغم إبعادهم، ظلوا يتقاضون رواتبهم من الحكومة، خوفا من إثارة سخطهم [6]. ولم يكتف الإنكشاريون بهذه الإجراءات الصارمة التي اتخذوها ضد الكراغلة، بل

---

[1] IBID. P.83.

[2] الميلي: المرجع السابق، ص 154.

[3] GARROT: OP. CIT., P.478.

[4] IBID. P.478.

[5] (V.) DEPARADIS: Tunis et Alger au XVIII e s P.180..

[6] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 155.

ضربوا عليهم حراسة مشددة، إذ كانوا يتتبعون نشاطهم عن كثب. "فعندما **يكتشف الأتراك أنهم يضمرون لهم نوايا سيئة، بل عندما يخامرهم أدنى شك، فإنهم ينفون قادتهم ويفرقون اجتماعهم"** [1].

وهكذا بقي الكراغلة في عزلة تامة، بعد أن جردوا من حقوقهم وامتيازاتهم، وخلا الجو للإنكشاريين الذين أصبحوا يسيرون البلاد حسب أهوائهم وأغراضهم. ورغم ذلك كله، فإن اللكراغلة تمكنوا من الظهور على مسرح الأحداث بعد فترة قصيرة، وذلك حينما أصدر الداي شعبان (1689 – 1695م)، قرارا نص على معاملة الكراغلة كبقية العناصر العثمانية الأخرى، وكان الداي يهدف من وراء هذا القرار، رفع عدد الجنود، لأنه كان آنذاك بحاجة ملحة إلى جيش قوي لمواجهة التطورات الخطيرة التي طرأت على الساحة الخارجية، إذ تعرضت البلاد في فترة حكمه لحملتين عسكريتين شنهما التونسيون والمغاربة على الحدود الشرقية والغربية [2]. وقد استطاع الجيش الجزائري بمساعدة العناصر الكرغولية، أن يتصدى لهاتين الحملتين، بل دخل تونس لمساعدة أحمد بن يونس ضد منافسه محمد باي على تولية عرش تونس [3].

ولم يغير القرار الذي أصدره الداي شعبان بشأن الكراغلة كثيرا من وضعهم، إذ بمجرد اغتياله، واصل الإنكشاريون المسيطرون على الحكم سياستهم المعادية للكراغلة. إلا أن هذا لم يمنع الكراغلة من تشكيل تجمعات في البياليك الثلاثة والمدن الرئيسية في البلاد. وقد تمكنوا من إخضاع مدينة تلمسان لحكمهم، كما كان لهم دور بارز في مدينة معسكر ومستغانم

[1] نفسه، ص 157.

[2] BOYER: « Le problème Kouloughli … », P.84.

[3] أبو القاسم سعد الله: " من أخبار شعبان باشا داي الجزائر 1695، مجلة التاريخ، العدد 18، السنة 1985، الجزائر، ص 108.

والمدية ومليانة وعنابة. وبهذه الكيفية، حصل الكراغلة على امتيازات هامة، وبالتالي عوضوا ما فقدوه في مدينة الجزائر [1]. وكان البايات يعينونهم في الوظائف الإدارية والعسكرية في بياليكهم، مما ساعدهم على الوصول إلى مرتبة الباي نفسها [2].

وبعد أن استرجع الكراغلة نفوذهم ومكانتهم في البلاد، بدؤوا يفكرون في تنظيم مؤامرة جديدة لقلب النظام. وكانت أول محاولة لهم، تلك التي قام بها كراغلة تلمسان ضد الحامية العثمانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر 1748م. وبعد هذه المحاولة الفاشلة، تدخلت الحكومة وقررت أن توقف تعيين الكراغلة في منصب البايات. وقد تم تطبيق القرار المذكور، بين سنتي (1748- 1780م) [3]. إلا أن إبعاد الكراغلة من مناصب البايات كان مؤقتا، إذ عادت الحكومة إلى تعيينهم مرة أخرى في نفس المنصب، وكان ذلك ابتداء من عام 1780م. وهكذا احتفظ الكراغلة بمناصبهم حتى دخل الفرنسيون الجزائر عام 1830م. وكان أخرهم الحاج أحمد، باي الذي قاد المقاومة الرسمية ضد الاحتلال الفرنسي للشرق الجزائري [4].

ويرجع سبب تغيير الحكومة لموقفها إزاء الكراغلة، إلى مواجهة حكام الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، لعدة صعوبات،

[1] BOYER: « Le problème Kouloughli … », P.87.

[2] تولى الكراغلة منصب الباي في الغرب (1736- 1748)، و(1780- 1799) و(1805- 1812) م. أما في قسنطينة من (1700- 1713 م) فقد عين خمسة بايات منهم أربعة كراغلة، كما عينوا أيضا في نفس المنصب من (1792- 1795) م و(1803- 1807 م) و (1814 - 1815م) وكان أخرهم الحاج أحمد باي الذي دام حكمه حتى عام 1837م.

[3] BOYER: OP. CIT., P.89.

[4] BOYER: « Le problème Kouloughli … », P.89.

منها: الثورات الريفية التي قادها الطرقيون، وتمرد الإنكشاريين، والضغوط الأوربية المتزايدة، بالإضافة إلى ضعف حركة التجنيد من الولايات العثمانية الشرقية [1]. وقد ساعدت كل هذه الظروف على خلق نوع من التقارب بين الحكام والكراغلة، قصد مواجهة الموقف الصعب الذي تمر به البلاد. فاستنجد بهم الداي علي عام 1808م لإخماد عصيان الإنكشاريين، وتمكن الكراغلة من منع الجيش آنذاك من نهب محلات مدينة الجزائر. إلا أن أكبر مساعدة لهم كانت عام 1817م، وذلك حينما استنجد بهم الداي علي خوجة للقضاء على فرقة الإنكشاريين. وقد استطاع الكراغلة وفرقة الزواوة (الأهالي)، في ذلك الوقت قتل 1200 من الإنكشاريين، ونفي مجموعة كبيرة منهم من البلاد [2].

وقد تعتبر تلك المشادات العنيفة التي انفجرت بين الكراغلة والإنكشاريين في القرن التاسع عشر، نتيجة منطقية لذلك الصراع الذي بدأ منذ نهاية عهد باي البايات. والجدير بالملاحظة أن الكراغلة قد انحرفوا في أواخر القرن الثامن عشر عن تلك الأهداف التي رسموها في العهود الأولى، وهي طرد الإنكشاريين من الجزائر. فأصبحوا يفكرون في كيفية الحفاظ على امتيازاتهم أو مساندة فرقة ضد فرقة أخرى [3]. كما يمكن إرجاع سبب فشلهم في تحقيق أهدافهم إلى عدم محاولتهم الاستعانة بالأهالي أثناء تنفيذ مشاريعهم، ولعل هذه الأسباب هي التي جعلتهم غير قادرين على تحقيق ما

1 فارس: المرجع السابق، ص 89.

2 BOYER: OP. CIT., P.92.

3 IBID.P.90.

... الكراغلة في تونس، إذ تمكنت الأسرة الحسينية من الاستيلاء على عرش تونس في عام 1705م [1].

وخلاصة القول، أن الصراع الذي نشب بين الكراغلة والإنكشاريين طوال العهد العثماني كان سببه ذلك الحاجز الذي وضعه بعض الحكام بين الفئتين. وقد أدى هذا الوضع، إلى تحريم البلاد من الاستفادة من علوم وأموال الكراغلة [2]. ومن هنا يمكن أن نعتبر الصراع عاملا من العوامل التي ساعدت إلى حد كبير على إضعاف الحكم في الجزائر. وقد تمكن عنصر من العناصر السكانية في الجزائر من استغلال هذا الصراع الذي نشب بين الإنكشاريين والكراغلة، لصالحه، ولم يكن ذلك العنصر سوى اليهود الذين **"وضع الأتراك ثقتهم فيهم لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم"** [3]. وكان الحكام يعتقدون أن الاستعانة باليهود أقل خطورة من الاستعانة بالكراغلة، لأن نفوذهم بين أهالي الجزائر كان ضعيفا، إلا أنه اتضح فيما بعد أن دور اليهود في البلاد كان أخطر من كل الأدوار التي قام بها الكراغلة وبقية العناصر الأخرى.

نفوذ اليهود واحتكارهم للتجارة:

ساهم اليهود المقيمون بالجزائر إلى حد كبير في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، إذ كانوا وراء كل التوترات والاضطرابات التي نشبت داخليا بين الحكام والجيش، وخارجيا بين الجزائر والدول الأوربية. وحتى يتسنى فهم ذلك الدور الخطير الذي لعبه

1 (M.EH.) CHERIF: Pouvoir et société dans la Tunisie de H'ussayn bin Ali, P.122.

2 حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 157.

3 نفسه، ص 158.

اليهود، وكيف أصبحوا قوة تجارية لها نفوذ سياسي في البلاد، يجب الرجوع إلى بداية ظهورهم في البلاد، ثم تتبع المراحل والتطورات التي مروا بها.

لقد صنفت بعض الدراسات التاريخية الجالية اليهودية التي عاشت في الجزائر إلى مجموعتين، المجموعة الأولى، وكان يمثلها اليهود القدماء الذين ظهروا في إفريقيا بصفة عادية منذ أقدم العصور، هؤلاء اندمجوا منذ وقت مبكر بأهالي البلاد. أما المجموعة الثانية، فهي تلك التي هجرت من جزر البليار، وإيطاليا، وأوربا الشمالية، وفرنسا، وإنجلترا، وذلك ابتداء من القرن الثالث عشر. وقد عرف عدد هذه المجموعة ارتفاعا ملحوظا نتيجة هجرة يهود إسبانيا إلى الجزائر بعد سقوط غرناطة في عام 1492م [1]. وهكذا أصبح هؤلاء اليهود المحاطين برؤسائهم الدينيين (حاخاماتهم)، يشكلون طبقة أرستقراطية من المثقفين والتجار، خاصة بعدما سمح لهم خير الدين حاكم الجزائر آنذاك، بالإقامة الدائمة بالبلاد. فانتشر اليهود في مختلف المدن الجزائرية، كتلمسان ومعسكر ومستغانم وقسنطينة والجزائر ووهران. إلا أن اليهود المقيمين بمدينة وهران، طردوا منها بعد سقوط المدينة في يد الإسبان في عام 1509م، ولكنهم رجعوا إليها مرة أخرى، ثم ما لبثوا أن طردوا منها من جديد في عام 1689م، وكان ذلك بمقتضى مرسوم أصدرته الأميرة "آن النمساوية – **ANNE D.AUTRICHE**" حاكمة إسبانيا آنذاك. ولم يرجع اليهود إلى مدينة وهران، إلا عندما حررها الجزائريون في عام 1792م [2].

وقد مارس اليهود في الجزائر نشاطا تجاريا متنوعا، فمنهم من مارس المهن المختلفة كصناعة المجوهرات والحلي الذهبية والفضية، وسك النقود،

---

[1] (CA.) JULIEN: Histoire de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation, P.11.

[2] (M.) ESENBETH: Les Juifs en Algérie, esquisse historique depuis les origines jusqu' à nos jours, PP.14-15.

ومنهم من مارس التجارة. وقد بدأ اليهود عملهم التجاري بالتوسط في عمليات افتداء الأسرى المسيحيين، وشراء غنائم رياس البحر بأثمان بخسة، وبيعها بعد ذلك بأثمان باهظة للأوربيين المقيمين بالجزائر، وإرسالها إلى مدينة ليفورنة الإيطالية، حيث كان يوجد أكبر مخزن لليهود [1]. وقد تمكن اليهود مع مرور الوقت، من السيطرة على معظم المبادلات التجارية حتى قيل إنه لم تتم مبادلة أو صفقة تجارية بين تاجر وآخر، إلا إذا توسط اليهود فيها [2]. فكانت التجارة الداخلية خاضعة لهم، إذ كانوا يرسلون قوافل من مدينة الجزائر إلى قسنطينة وتلمسان ووهران وعنابة، محملة بالأقمشة والحرير والخردوات الأوربية. وامتد نشاطهم في أواخر القرن السابع عشر إلى المدن التونسية والمغربية وطرابلس [3]، مما ساعدهم على كسب أرباح طائلة، وصلت أحيانا إلى 400% [4]. ويعزى سبب نجاح اليهود في تجارتهم إلى ذكائهم وأساليبهم المتعددة وإلى تلك الرعاية والحماية التي وجدوها لدى بعض حكام الجزائر، إذ كان الحكام يتدخلون في عدة مناسبات لحل قضايا اليهود وحماية مصالحهم. وهناك أمثلة عديدة تؤكد هذه الحقيقة، ففي عام 1689م، طلب الداي شعبان من ملك فرنسا لويس الرابع عشر (1631-1715م)، أن يتوسط لدى دوق فلورنسا حتى يسمح لليهودي "داود فرنديز" وزوجته بالعودة إلى مدينة فلورنسا بعدما تم طردهما منها. كما طلب الداي من نفس الملك أن يأمر سلطاته بإخلاء سبيل سفينة أحد اليهود التي حجزتها بميناء طولون بعد أن قذفت بها الرياح إلى سواحل فرنسا وهي

---

[1] (R.) LESPES: Alger étude géographie et d'histoire urbaines, P.143.

[2] JULIEN: OP. CIT., P.12.

[3] EISENBETH: OP. CIT., P.16.

[4] LESPES: OP. CIT., P.143.

في طريقها إلى الجزائر، قادمة من مدينة ليفورنة [1]. فاستجاب ملك فرنسا لمطلب الداي.

ونلاحظ أن اليهود وجدوا في الجزائر كل العناية والرعاية الضرورية التي ساعدتهم على ممارسة نشاطهم، والسيطرة على جل المبادلات التجارية منذ وقت مبكر. ويمكن القول أن ظروف بعضهم كانت أحسن بكثير من وضعية أهالي الجزائر.

وقد عرف نشاط اليهود التجاري ازدهارا واسعا، ابتداء من القرن الثامن عشر، خاصة لما وصلت إلى الجزائر أسرتان يهوديتان قادمتان من مدينة ليفورنة. وقد لعبت الأسرتان دورا مهما وخطيرا في المجال السياسي والاقتصادي، فكان له فيما بعد نتائج وخيمة على الأوضاع العامة في الجزائر. الأسرة الأولى، هي أسرة بوشناق أو بوجناح التي استقرت بالجزائر في عام 1723م، وكان أفرادها يمتهنون التجارة في الخارج. وكان نشاطها في بداية الأمر متواضعا، لكنها سرعان ما حققت نجاحا باهرا. ويرجع الفضل في ذلك إلى أحد أفرادها البارزين، وهو نفتالي بوشناق الذي عرف بدهائه كيف يستغل ظروف البلاد المضطربة ليكسب ثقة الحكام والموظفين الكبار، وكان منهم مصطفى الوزناجي، باي التيطري (1775- 1794م) [2] الذي قيل عنه إنه رفض السفر إلى الجزائر خشية غضب الداي حسن. فانتهز بوشناق

[1] EISENBETH: OP. CIT., P.15.

[2] هو مصطفى بن سليمان المعروف بالوزناجي، لأنه كان يتقن صناعة البارود، وهو ينحدر من أتراك الجزائر، حكم بايلك التيطري مدة عشرين سنة. ثم عين على رأس بايلك قسنطينة (1795- 1798م). كان يغلب على نشاط الباي مصطفى الطابع العسكري، ربما يرجع ذلك إلى طبيعة بايلك التيطري، إذ تقطنه قبائل متمردة ضد السلطة. وقد يرجع الفضل إلى هذا الباي في استخلاص أراضي البايلك من قبائل التيطري. وقد صادف تاريخ تعيينه، أن قامت إسبانيا بحملة عسكرية ضد الجزائر عام 1775م، وحصل له الشرف أن يكون ضمن الشخصيات البارزة، أمثال صالح باي ومحمد بن عثمان التي قهرت الإسبان.

ظروف الباي مصطفى الصعبة ليعرض عليه مساعدات مالية، ينقذ بها حياته المهددة [1]. وهكذا استطاع بوشناق بذكائه ودهائه أن يكسب ثقة الباي. ولما عين مصطفى باشا على قسنطينة، جعل بوشناق رجل أعماله ومستشاره [2]. أما الأسرة الثانية القادمة من ليفورنة، فكانت أسرة **"ميشيل كوهين بكري"** المعروف **بابن زاهوت**. فكانت أيضا صاحبة نشاط تجاري في الخارج. وقد استهل بكري عمله في الجزائر بفتح مكتب تجاري في عام 1770م. وكانت بدايته متواضعة، ولكنه بعد فترة قصيرة عرف نجاحا كبيرا، وذلك عندما اتحد ابنه الأكبر يوسف في عام 1780م مع إخوانه مردوشي وسليمان ويعقوب وابنه داود. وتفاديا للمنافسة التجارية بين أسرة بكري وبوشناق، فضلت الأسرتان توحيد مصالحهما، ورأتا في علاقة المصاهرة أحسن وسيلة لتحقيق تلك الوحدة [3].

ولقد تمكن بوشناق وبكري بعد أن وحدا مصالحهما من السيطرة على الأسواق التجارية داخليا وخارجيا، كما استطاعا بنشاطهما وذكائهما عرض خدماتهما على الحكومة الجزائرية، قصد التقرب من أعضائها وبسط نفوذهما. وتمكنا فعلا من كسب ثقة الحكام، أمثال الداي حسن الذي اقترح عليه بوشناق بأن يعين مصطفى خزناجيا [4]. وهكذا امتد نفوذ اليهوديين إلى الأمور المالية، وأصبحا يتصرفان في أموال البلاد حسب إرادتهما. ولم يكن نشاطهما مقصورا على هذا المجال فحسب، بل استعانا بمجموعة من السماسرة الموزعين عبر البلاد ليتجسسوا على تحركات الأهالي لصالح

[1] GRAMMONT: OP. CIT., P.360.

أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ص 14- 15.

[2] (G.) ESQUER: les commencements d'u Empire la prise d'Alger, P.19.

[3] IBID. PP. 19-20.

[4] GRAMMONT: OP. CIT., P.355.

الحكام، كما أن لهما وكلاء في جميع موانئ البحر المتوسط، ينقلون لهما الأخبار عن كل ما يتعلق بالسياسة والتجارة الأوروبية. ونظرا لكثرة أعمالهما وتشعبها، تفرغ بكري للمسائل التجارية، بينما تولى بوشناق النشاط السياسي، مما مكنه من أن يصبح عضوا بارزا في الحكومة، يعين ويعزل الموظفين، ويتوسط في الخلافات بين الجزائر والدول الأوربية، ويستقبل باسم الداي قناصل الدول ومبعوث الباب العالي، ويشرف على مفاوضات الجزائر مع الدول الأوربية، كما حدث ذلك مع البرتغال في عام 1803م. فأصبح الناس يطلقون عليه اسم **"ملك الجزائر"**، نظرا لتعدد صلاحياته ووزنه السياسي في الحكومة [1]. وقد زاد نفوذ بوشناق السياسي، حينما عين صديقه مصطفى الخزناجي، دايا في عام 1798م، خلفا للداي حسن [2].

وقد تمكن اليهود بفضل علاقاتهم الوطيدة التي تربطهم بالحكام، من احتكار المواد الأساسية التي كانت تنتجها البلاد، كالحبوب والشموع والجلود والأصواف. وقد سمح لهم هذا الاحتكار بمنافسة الوكالة الوطنية الفرنسية، التي كانت تتولى مهمة شراء وتصدير تلك المواد إلى فرنسا ولكن في أواخر القرن الثامن عشر، أصبح اليهود يتولون بمفردهم تصدير البضائع إلى ليفورنة ومرسيليا وجنوه وغيرها من موانئ البحر المتوسط [3] وامتد نفوذهم التجاري فيما بعد إلى هولندا والولايات المتحدة الأمريكية [4].

ومن أهم الامتيازات التي حصل عليها اليهود في الجزائر، حق شراء وبيع الحبوب. وقد كان هذا الامتياز من قبل، من نصيب الشركة الملكية

---

[1] ESQUER: OP. CIT., P.20.

[2] IBID.

انظر أيضا: الزهار: المصدر السابق، ص 71.

[3] ESQUER: OP. CIT., P.21.

[4] LESPES: OP. CIT., P.148.

الإفريقية ثم الوكالة الوطنية فيما بعد. وكانت الوكالة في بداية عهدها تتعامل مباشرة مع الحكومة الجزائرية، وتتولى بنفسها عملية شراء الحبوب وتصديرها إلى فرنسا. إلا أن الوضع قد تغير في أواخر القرن الثامن عشر، فأصبحت الوكالة تتعامل مع اليهود باعتبارهم ممثلين للحكومة الجزائر [1]. وقام اليهود بعد استفادتهم من هذا الوضع، بتصدير الحبوب إلى معظم الأسواق العالمية، ومنها فرنسا التي اشترت كميات كبيرة من الحبوب في عام 1793م لكي تقضي على المجاعة التي حلت بها، وتواجه الحصار الذي فرضته على موانئها الدول الأوربية، وعلى رأسها إنجلترا. وهكذا أصبحت فرنسا تحت رحمة اليهود الذين عرفوا كيف يستغلون ظروفها الحرجة، ليوطدوا علاقاتهم مع بعض الشخصيات الفرنسية البارزة [2].

وقد طلبت الحكومة الفرنسية من اليهود في عدة مناسبات تزويدها بشحنات من الحبوب، فاستجاب اليهود لمطالبها في عامي 1796 و1797م. وفي تلك الأونة، طلب اليهود عن طريق ممثلهم في باريس **"سيمون أبو قاية"** من الحكومة الفرنسية تسديد ديونها، وعندئذ أرسل **"دولا كروا –DELACROIX"** وزير فرنسا للعلاقات الخارجية رسالة إلى زميله **"راميل –RAMEL"** وزير المالية، جاء فيها **"نرجو منكم أن تؤجلوا تسديد ديون اليهود حتى نجبرهم على التخلي عن دسائسهم مع الإنجليز الذين يفضلونهم عنا في سواحل شمال إفريقيا، والذين يأملون في تطوير علاقاتهم التجارية معهم"** [3]. وقد أدى تماطل الحكومة الفرنسية في تسديد ديونها، إلى تدخل الداي حسن بنفسه في القضية، لكونه دائنا لليهود، فوجه

---

[1] GARROT: OP. CIT., P.601.

[2] ESQUER: OP. CIT., P.20.

انظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر...، ص 16.

[3] (E.) LEMARCHAND: l'Europe et la conquête d' Alger , P.33.

رسالة إلى الحكومة الفرنسية في 18 مايو 1797م، جاء فيها "**لكي نثبت لكم كم نتمنى توطيد وترسيخ العلاقات القائمة بين هذه الحكومة والشعب الفرنسي منذ قرن من الزمن، فإننا مستعدون لتموينكم أثناء حربكم بالحيوانات والمواد الضرورية وكل ما تنتجه بلادنا. ونحاول أن نلبي طلبات الجمهورية بكل سرعة وأمان. ونطلب منكم فقط مراعاة حسن معاملة رعايانا المقيمين عندكم، خاصة أسرة بكري وسيمون أبو قاية الذي سيتولى مهمة تسليمكم هذه الرسالة. ونحن نعتبر هذه المسألة معروفا. ونرجو منكم أن تتفضلوا بالتسديد الفوري لديون سيمون أبو قاية حتى يتمكن من مواصلة نشاطه**" [1].

وبالرغم من الرسالة الرسمية التي وجهها الداي حسن إلى الحكومة الفرنسية، فإن قضية الديون بقيت عالقة، إذ رفضت الحكومة الفرنسية الاستجابة لمطالب الداي حسن، بحجة أن اليهود لا زالوا يمولون أعداءها الإنجليز في جبل طارق بالمواد الغذائية، ولكن في تلك الأونة، كانت الحكومة الفرنسية تسعى إلى الحصول على المواد الغذائية من الجزائر لتلبي احتياجات جيشها الذي كان يجهز نفسه آنذاك، للقيام بالحملة ضد مصر. فلذا رأت الحكومة الفرنسية أنه من الحكمة أن تسدد ديونها، فطلبت من اليهود تقديم فواتير ديونهم. فكان ذلك باقتراح من قنصلها في الجزائر "**مولتيدو- MOLTEDO**". إلا أنه ما لبث أن توترت علاقاتها مع الجزائر بسبب حملة نابليون ضد مصر عام 1798م، ولهذا السبب، أجلت قضية الديون من جديد. وعندما رجعت علاقات البلدين إلى حالتها الطبيعية، طلب "**تاليرون**" من حكومته تصفية ديون اليهود التي كانت تقدر آنذاك

[1] (E.) PLANTET: correspondances des Deys d'Alger avec la cour de France, 2T., T.2. P.463.
انظر أيضا: GARROT: OP. CIT., P.604.

بـ 7942992 فرنك. وبناء على اقتراح "تاليرون"، قررت الحكومة الفرنسية أن تدفع لليهود مبلغا مسبقا قدره 3725631 فرنك. لكن سرعان ما توترت العلاقات مرة أخرى بين فرنسا والجزائر [1]. وهكذا بقي الوضع على حاله، ولم تطرح قضية الديون، إلا بعدما انتهت الخلافات بين فرنسا والجزائر.

وقد أبرمت الدولتان معاهدة في 25 ديسمبر عام 1801م، نصت على ضرورة سداد فرنسا ديونها لليهود [2]. لكن الحكومة الفرنسية لم تلتزم بما جاء في المعاهدة، فاضطر الداي مصطفى أن يرسل عدة رسائل إلى الحكومة الفرنسية يطالبها بدفع الديون إلى رعاياه اليهود. وقد جاء في إحدى الرسائل المطولة التي وجهها الداي مصطفى إلى نابليون بونابرت في 12 أغسطس عام 1802م مايلي "**... أرجو منكم أن تعطوا الأوامر الضرورية لكي ننهي قضية بكري وبوشناق**" [3]. وقد أصدر نابليون أوامره إلى حكومته نصت على ضرورة مراجعة ديون اليهود بكل دقة، والتي كانت تقدر آنذاك بـ 8151062 فرنك [4]. إلا أن الأحداث التي عرفتها كل من فرنسا والجزائر في تلك الأونة، حالت دون معرفة إن كانت الحكومة الفرنسية مستعدة فعلا لتسديد ديونها، أم كانت مجرد مراوغة سياسية؟ والمعروف، أن فرنسا أجلت قضية الديون، لأنها كانت في تلك الفترة تخوض غمار الحروب في القارة الأوروبية. بينما كانت الجزائر تمر باضطرابات عنيفة، إذ ثار الإنكشاريون والأهالي ضد الداي مصطفى، نتيجة علاقته باليهود، وسماحه لهم باحتكار التجارة وتصدير المواد الغذائية إلى أوربا، في الوقت الذي كانت

[1] LEMACHAND: OP. CIT., P.54.
[2] IBID.
[3] PLANTET: OP. CIT., P.507.
[4] LEMARCHAND: OP. CIT., P.55.

فيه البلاد تعاني مجاعة [1]. وتعبيرا عن سخط الأهالي والجيش، أطلق أحد الإنكشاريين في 28 يونيو عام 1805م، النار على بوشناق. ولما انتشر خبر مقتل بوشناق، نزل الإنكشاريون وبعض الأهالي إلى شوارع مدينة الجزائر، لينتقموا من اليهود. وقد أسفرت تلك المشادات عن مقتل 42 يهوديا، ونهب محلات بوشناق.

وبعد هذه الاضطرابات الدامية، تدخل الداي مصطفى، وعين يوسف كوهن بكري رئيسا للجالية اليهودية. كما وعد الداي الإنكشاريين بطرد اليهود من مدينة الجزائر. وقبل أن يصدر أوامره، غادرت 100 أسرة يهودية الجزائر متجهة إلى تونس، كما رحلت 200 أسرة أخرى إلى ليفورنة، منها أسرة بوشناق وبعض أفراد من أسرة بكري. ورغم هذه الإجراءات التي اتخذها الداي مصطفى ضد اليهود، لترضيه الإنكشاريين و امتصاص غضبهم، فإنه اغتيل هو الأخر، في 31 أغسطس عام 1805م [2]. وكان ذلك نتيجة لسياسته الداخلية. إلا أن حمدان خوجة يرى عكس ذلك، إذ قال عن مقتل مصطفى باشا: "**تجمعت الميليشيا، فحطمت عظمة الداي مصطفى وقتلته دون أن يرتكب أدنى خطأ**" [3].

وبعد هذه الحادثة، قام الإنكشاريون بتعيين أحمد خوجة في منصب الداي (1805 – 1808م)، الذي كان يتولى في حكومة مصطفى باشا دفتر دار، إلا أنه عزل نتيجة خلافاته مع الداي [4]. وقد قام أحمد خوجة بمصادرة أملاك بوشناق لعدم قدرة خلفائه على دفع القروض التي اقترضها من الخزينة

[1] GARROT: OP. CIT., P.614.

[2] EISENBETH: OP. CIT., P.17.

(R.)AYOUN: les JUIFS d'Algérie deux mille ans D'histoire ,P.80. **انظر أيضا**

[3] **حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 149.**

[4] **الزهار: المصدر السابق، ص 88.**

العامة، إذ كان بوشناق في أواخر أيامه يقترض من الخزينة العامة لمواصلة نشاطه التجاري. وكان من المقرر أن يسدد القرض عندما يستلم مبالغ الحبوب التي كان يصدرها إلى فرنسا [1].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن في مطلع القرن التاسع عشر اشتد التنافس بين أسرة دوران اليهودية وأسرة بكري وبوشناق. وكانت كل أسرة تحاول أن تكسب ود الحكومة الجزائرية. فقد استطاع داود دوران أن يتفوق بدسائسه على خلفاء بكري وبوشناق. وعندما أعدم الحاج علي داود بكري عام 1811م، حل محله داود دوران. ولكن هو الآخر تلقى نفس المصير في 19 أكتوبر من نفس السنة [2].

وكانت تلك الأحداث التي شاهدتها كل من فرنسا والجزائر في مطلع القرن التاسع عشر، سببا في وقف المفاوضات بين البلدين حول قضية الديون. ولما استقرت الأوضاع في كلا البلدين، قام الداي حسين (1818- 1830م) بإثارة قضية الديون من جديد، إذ طلب من الحكومة الفرنسية تسديد ديونها. وبناء على طلب الداي، شكلت الحكومة الفرنسية لجنة في عام 1819م للنظر في ديون اليهود. وقام ممثل بوشناق وبكري في باريس "**نيقولا بليفيل NICOLAS PLEVILLE**" بتسليم فواتير الديون إلى اللجنة التي شكلتها فرنسا. وقد قدرت فيها ديون اليهود بـ 16431305 فرنك. وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية في 28 أكتوبر عام 1819م، وافقت اللجنة على تسديد 7 ملايين فرنك فقط. وصادق المجلس الملكي الفرنسي من جهته على الاتفاقية بمقتضى القانون المالي الذي أصدره في 24 يوليو عام 1820م [3]. وقد نص البند الرابع من الاتفاقية على أن

[1] EISENBETH: OP. CIT., P.17.

[2] IBID.P.18.

[3] PLANTET: OP. CIT. , P.555.

الحكومة الفرنسية لا تسدد الديون التي عليها إلى أصحابها، إلا بعد النظر في الشكاوى التي رفعها بعض المواطنين الفرنسيين ضد **"يعقوب بكري"**، يطالبونه فيها بدفع الديون التي عليه. وعلى هذا الأساس، قررت الحكومة الفرنسية أن تحتفظ بديون اليهود حتى تتأكد محاكمها من صحة شكاوى مواطنيها [1].

وبعد أن يئس الداي حسين من تماطل الحكومة الفرنسية، وجه رسالة في 26 أغسطس عام 1826م إلى وزير العلاقات الخارجية الفرنسية **"البارون دو داماس- DE DAMAS"**، جاء فيها: **"نرجو من سيادتكم بعد استلامكم لهذه الرسالة تسوية الديون التي على فرنسا مع "نيقولا بلفيل" ممثل خادمنا يعقوب بكري"** [2]. ولكن الحكومة الفرنسية أسدلت الستار على ما عرف في التاريخ بقضية ديون اليهود، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث اتخذت من هذه القضية ذريعة لمحاصرة سواحل الجزائر لمدة ثلاث سنوات (1827- 1830م)، ثم احتلالها نهائيا في عام 1830م.

ويتضح مما سبق ذكره، أن اليهود ساهموا إلى حد كبير في تدهور أوضاع الجزائر الاقتصادية والسياسية، كما كانوا سببا في توريط الجزائر في قضايا دولية كانت في غنى عن التورط فيها، مثل توتر علاقاتها مع فرنسا لتدخلها في محاولة الفصل في قضية الديون. فتطورت القضية من قضية فردية بين اليهود وفرنسا حتى أصبحت قضية حكومية أي بين الجزائر وفرنسا. كما ذهب اليهود إلى أبعد من ذلك، حيث ساهموا مساهمة كبيرة في زيادة الخلافات بين الحكومتين لأنهم كانوا السبب الرئيسي في إبعاد القنصل الفرنسي، ديبوا نفيل من الجزائر عام 1814م. وخير دليل على ذلك، ما

---

[1] (C.) ROUSSET: la conquête d'Alger, P.22.

[2] PLANTET: OP. CIT., P.555.

جاء على لسان "تنفيل" في المذكرة التي وجهها إلى وزير خارجيته دوق دوفيسانس -DUC DEVICENCE، إذ ذكر فيها: **"لقد كنت مضطرا لمغادرة الجزائر في 19 أكتوبر الأخير، لأنني رفضت الاعتراف بمبلغ 114300 بياستر، ثمن حمولة السفينة اليهودية "غيوسبينو - LE GIOSPPINO" التي احتجزها الأسطول الفرنسي في ميناء ملقة. كما طالبوا مني دفع الديون القديمة المستحقة على فرنسا. ورغم أن الداي لم يكن له أي حقد شخص ضدي... تم إبعادي من الجزائر نتيجة مؤامرة أعدها الإنجليز واليهود"** [1].

وما يمكن استخلاصه من هذا العرض، هو أن الثورات الريفية مهما كانت الأسباب المتحكمة فيها، فإنها كان لها تأثير مباشر على الأوضاع العامة للبلاد. فقد ساهمت في إضعاف الدولة داخليا وخارجيا. ولهذا يمكن اعتبارها أحد الأسباب الرئيسية التي عجلت بنهاية الحكم العثماني في الجزائر. كما أن احتضان سكان الأرياف لتلك الثورات وتدعيمهم لها، لدليل على تدهور العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، لاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني، ويمكن إرجاع ذلك، إلى طبيعة السياسة الداخلية التي نهجها الحكام في جمع الضرائب، إذ تميزت بالعنف والصرامة. كما أن الأعوان المكلفين بجمع الضرائب قد ارتكبوا بعض التجاوزات أثناء أداء مأموريتهم في الأرياف.

وبالرغم من أن الثورات الريفية كانت نابعة من المجتمع الريفي، إلا أن هناك بعض الأطراف الخارجية التي كان لها دور فيها، مثل المغرب الأقصى

---

[1] « Note sur la Barbarie, Paris le 20 Avril 1815 », C.C. Alger 1815-1816, T.42, AR. M.R.E. France.

انظر أيضا: LEMARCHAND: OP. CIT., P.56.

وتونس. وكان ذلك يندرج في إطار التنافس التقليدي الذي تميزت به علاقات الأقطار المغاربية منذ وقت بعيد.

لقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وقلة الموارد المالية، إلى عجز الحكام عن دفع رواتب الجند، مما تسبب في عزل وقتل عدد منهم. وقد ترتب على هذا الوضع ضعف مركز السلطة الحاكمة، وعدم استقرار الأحوال السياسية، في الوقت الذي تضاعفت التحرشات الخارجية والاضطرابات الداخلية.

استغل بعض تجار اليهود المؤثرين، الأوضاع الحرجة التي كانت تمر بها الجزائر، لعرض خدماتهم على الحكام، مما مكنهم من الاستفادة من بعض الامتيازات في المجال التجاري، فأصبحوا يشكلون قوة اقتصادية لها تأثير بارز في المجال السياسي. لهذا كانوا سببا في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا.

الفصل الثالث

1 . الجزائر والأطماع الأجنبية الاستعمارية

2 . الصراع الإنجليزي الفرنسي وأثره على الجزائر

3 . حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر عام 1815م

4 . الحملة الإنجليزية الهولندية على الجزائر عام 1816م

5 . حملة إنجلترا على الجزائر عام 1824م

لم يبق في البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر من الدول الأوربية، سوى فرنسا وإنجلترا، اللتين كانتا تتنافسان من أجل الحصول على امتيازات تجارية في السواحل الجزائر، فضلا على الاستفادة من موقع الجزائر الإستراتيجي الممتاز، وثروتها الهائلة. كذلك دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة كطرف ثالث في دائرة الصراع، إذ وجهت اهتمامها إلى الجزائر بصفة خاصة وإلى البحر المتوسط بصفة عامة. وقد حاولت كل دولة من هذه الدول، لتحقيق أطماعها، كسب ود الجزائر والتقرب إلى حكامها. وعندما عجزت الدول الثلاث عن تحقيق تلك الأطماع، قامت بشن حملات عسكرية ضد الجزائر، كان لها آثار مدمرة على الاقتصاد الجزائري، مما أسهم بدوره في القضاء على الحكم العثماني في الجزائر.

الصراع الإنجليزي الفرنسي وأثره على الجزائر

بدأ الإنجليز يدعمون مواقعهم في البحر المتوسط بعد أن أبرموا معاهدة سلم مع الجزائر عام 1622م[1]، ومنذ ذلك التاريخ، دخلت إنجلترا في صراع مع بقية الدول الأوربية التي كانت لها مصالح في المنطقة. إلا أن الصراع الذي نشب بين تلك الدول كان ضعيفا نسبيا في العهود الأولى، لانشغالها بمناطق أخرى بعيدة عن البحر المتوسط. كما أن الأسطول الإسلامي بما فيه الأسطول الجزائر، كان حاجزا أمام التوسع الأوربي في المنطقة. وعندما فقدت الدول الأوربية جزءا كبيرا من مستعمراتها في القارة

---

[1] (R.L.) PLAYFAIR: «Episodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant la conquête. FR. R. AN°22, P.460.

أنظر أيضا: وولف، جون ب: الجزائر وأوربا، ترجمة أبي القاسم سعد الله، ص 240.

الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، وجهت أنظارها من جديد إلى البحر المتوسط. وقد شجعها على ذلك أيضا، ضعف البحرية الإسلامية بما فيها البحرية الجزائرية. وفي تلك الأونة، ألقت إنجلترا بكل ثقلها في البحر المتوسط، ساعية أخذ مواقع فرنسا في السواحل الجزائرية [1]، مما أدى إلى احتدام الصراع بين البلدين، وهو صراع خلف أثارا عديدة على الجزائر.

وقبل حدوث صراع بين الدولتين (إنجلترا وفرنسا)، حول الجزائر، كانت الأمور بينهما قد تطورت بشكل أدى إلى فرض إنجلترا حصارا بحريا شديدا على سواحل فرنسا (1792 – 1794م)، فمنعت بعض الدول التعامل معها، أملة بذلك تجويع الفرنسيين. إلا أن خطة الحصار قد أثبتت فشلها، إذ ظلت سفن الولايات المتحدة الأمريكية تزود الموانئ الفرنسية بالمواد الغذائية وغيرها. ولذا رأت إنجلترا أنه من الحكمة أن تنهي الحرب بين الجزائر والبرتغال حتى يتمكن الأسطول الجزائري من التغلغل إلى مياه المحيط الأطلسي ليعرقل نشاط الأسطول الأمريكي، ويمنعه من الاتصال بالموانئ الفرنسية. وقد تمكنت إنجلترا بفضل دبلوماسيتها من إقناع الجزائر والبرتغال بعقد هدنة لمدة سنة، وكان ذلك في سبتمبر عام 1793م. وبعد فترة قصيرة من عقد تلك الهدنة، دخل الأسطول الجزائري في حرب مع أسطول الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا تحقق ما كانت تصبو إليه إنجلترا [2].

وشرعت الحكومة الفرنسية آنذاك، تفكر في وسيلة تمكنها من فك الخناق الذي فرضته إنجلترا على سواحلها، وفتح الطريق أمام سفن الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى موانئها المطلة على بحر المانش. فلهذا قررت

---

[1] (A.) NETTEMENT: histoire de la conquête d'Alger, P.123.

[2] «rapport du 28 pluviôse an 3 (janvier), présenté par Cambacérès. J. P CHAZAL, MERLIN, LACOMBE, M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, AR. M.R.E. France.

أن توفد مبعوثين إلى تونس والجزائر قصد إقناع حكامهما بالتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية [1]. ولكن في ذلك الوقت، أي في أبريل عام 1794م نشبت الحرب من جديد بين البرتغال والجزائر، وأعلن البلاط البرتغالي عن استعداده لإرسال أسطوله إلى مضيق جبل طارق لإغلاقه أمام الأسطول الجزائري، ومنعه من التوغل إلى المحيط الأطلسي [2]. وقد سهلت هذه الإجراءات التي اتخذها البلاط البرتغالي، لسفن الولايات المتحدة الأمريكية مهمة تموين الموانئ الفرنسية. وأدت تلك التطورات الجديدة التي طرأت على السواحل الأوربية إلى تراجع الحكومة الفرنسية عن قرارها المتعلق بإرسال مبعوثيها إلى تونس والجزائر لتسوية الخلافات بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة الأمريكية [3].

وقد يرجع سبب تراجع الحكومة الفرنسية عن قرارها، إلى تخوفها من احتمال تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها إلى البحر المتوسط، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى إلى عقد معاهدة مع البلدان المغاربية حتى تتمكن من مد نشاطها إلى مصر وسوريا. وهذا ما توحي به التحركات التي قام بها سفير الولايات المتحدة الأمريكية في باريس، إذ طلب من الحكومة الفرنسية أن تسمح لمبعوث بلاده بمرافقة المبعوثين الفرنسيين إلى بلدان المغرب للتفاوض معها قصد إبرام معاهدة [4].

وعندئذ، أدركت الحكومة الفرنسية الخطورة التي سيشكلها الأمريكيون على تجارتها إذا تمكنوا من نفوذهم إلى البحر المتوسط، فلذا قررت الحكومة الفرنسية إبقاء الوضع على ما هو عليه [5]. إلا أن الولايات

---

[1] IBID.

[2] IBID.

[3] IBID.

[4] IBID.

[5] IBID.

المتحدة الأمريكية أدركت نوايا الحكومة الفرنسية، ولذا طلبت من مفوضها في البرتغال "**دافيد همفريز** -D. HUMPHREES" أن يحاول عقد معاهدة سلام مع الجزائر بحيث تضمن إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين [1]. وتنفيذا لهذا الطلب، كلف "**همفريز**" مواطنه "**جوزيف دونالدسون**- J.DONALDESON" بالتوجه إلى الجزائر ليتفاوض مع حكامها. وتوصل "**دونالدسون**" بالفعل إلى إبرام معاهدة سلام مع الجزائر في شهر سبتمبر عام 1795م. وبناء على ما نصت عليه المعاهدة، أطلق الداي حسن مئة أسير أمريكي مقابل فدية قدرها 64500 دولار، كما وافق الداي على التدخل لدى حكام تونس وطرابلس لعقد اتفاقيات سلم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 2 مارس عام 1796م، صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على المعاهدة المبرمة بين البلدين، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع 21600 دولار سنويا للجزائر في شكل تجهيزات بحرية [2].

وهكذا دخلت الجزائر دائرة الصراع الذي نشب بين فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت كل دولة تحاول في الحقيقة استغلال الجزائر واستخدامها ضد الأخرى لتحقيق أغراضها الاقتصادية والإستراتيجية، إلا أن حكام الجزائر عرفوا كيف يوفقون في معاملاتهم مع تلك الدول، خاصة إنجلترا وفرنسا، إذ نجدهم تارة يميلون إلى فرنسا، وتارة أخرى يساندون إنجلترا. وهذا ما تؤكده المراسلات التي كان حكام الجزائر يتبادلونها مع حكام فرنسا وإنجلترا. فقد طلبت الحكومة الفرنسية في إحدى تلك الرسائل التي وجهتها إلى الداي حسن في 28 يوليو عام 1797م، بأن يسمح للقراصنة الفرنسيين بنقل البضائع التي استولوا عليها من السفن التي

[1] **وليام سبنسر**: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية، ص 155.

[2] نفسه، ص 156.

أنظر أيضا: **ديفو**، البير: الرايس حميدو، ترجمة محمد العربي الزبيري، ص 90.

كانت تمون الإنجليز، إلى موانئ الجزائر [1]. وقد رد الداي حسن على تلك الرسالة برسالة مماثلة في 29 سبتمبر عام 1797م، عبر فيها للحكومة الفرنسية عن استعداده لفتح موانئ بلاده لجميع السفن الفرنسية المحملة بالغنائم [2]. وفي تلك الفترة، حدث أن استولى الإنجليز على إحدى السفن الفرنسية الراسية في ميناء عنابة، فسارع القنصل الفرنسي في الجزائر "**جون بون سان أندري** – J. B. ST. ANDRE"، فطلب من الداي أن يحاول استرجاع السفينة الفرنسية من الإنجليز. وقد صرح له الداي بأنه سيقطع علاقته مع الإنجليز إذا رفضوا رد السفينة التي استولوا عليها قبل أول يناير [3]. كما استغلت الحكومة الفرنسية من جهتها هذه الفرصة لتحرض الداي ضد الإنجليز، وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهتها له في شهر ديسمبر عام 1797م، حيث جاء فيها "**لقد ارتكبت الحكومة الإنجليزية ضدكم أخطاء عديدة وخطيرة، فإذا لم تحصلوا على الترضيات التي من حقكم أن تطالبونها بها خلال الآجال المحددة، فلا تترددون في إعلان الحرب عليها**" [4].

وهكذا كان ثمة نوع من التقارب بين الجزائر وفرنسا. وقد كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية جيدة بوجه عام، وذلك ابتداء من عهد الثورة الفرنسية عام 1789م، إذ عمد قادتها على توطيد علاقاتهم مع حكام الجزائر. كما أن الجزائر قدمت مساعدات مالية ومادية لفرنسا التي كانت تعاني أزمات اقتصادية، نتيجة الحصار الذي فرضته عليها الدول الأوربية، وعلى رأسها إنجلترا [5].

[1] PLANTET: OP. CIT., P.464.

[2] IBID. P.468.

[3] IBID. P.469.

[4] IBID. P.474.

[5] (E.) CAT: PETITE HISTOIRE DE L'ALGERIE , T.1, P.38.

وحسب ما ورد في الرسائل المذكورة، كانت فرنسا تحاول دائما تحريض حكام الجزائر ضد الإنجليز بهدف إبعادهم عن مناطقها الحيوية بشمال إفريقيا. إلا أن إنجلترا أدركت أن التقارب الجزائري الفرنسي ليس في صالحها، لذا حاولت منذ وقت مبكر تعكير صفو علاقات الصداقة بين الجزائر وفرنسا. وقد استعمل الإنجليز عدة أساليب لتحقيق ذلك. فطلبوا من الداي حسن قطع علاقاته مع فرنسا، وعدم تزويد موانئها بالمواد الغذائية، ولكن الداي رفض الاستجابة لهم [1]. وفي أعقاب فشل الإنجليز في محاولتهم، اتصلوا باليهود الذين كانوا يتحكمون في التجارة، ويزودون الموانئ الفرنسية بالمواد الغذائية آنذاك. فطلبوا منهم التخلي عن فرنسا وتموين قواعد إنجلترا في جبل طارق بالمواد الضرورية. فوافق اليهود على التعامل مع الإنجليز عوضا عن فرنسا التي أصبحت في نظرهم دولة ضعيفة، نتيجة الحصار الذي فرض عليها.

ولما أدرك اليهود أن فرنسا قد حققت عدة انتصارات على أعدائها، وبدأت تسترجع مكانتها تراجعوا عن قرارهم، وأصبحوا يتعاملون مع كلا الدولتين، إلا أنهم كانوا يفضلون التعامل مع الدولة التي تضمن لهم أرباحا أكثر [2]. وبالرغم من فشل محاولات الإنجليز، إلا أنهم واصلوا مجهوداتهم الرامية إلى تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية عن طريق قناصلهم في الجزائر، ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم. وبقي الوضع على حاله حتى قامت فرنسا بحملتها على مصر عام 1798م. وحينئذ حاول الإنجليز استغلال ذلك الحادث لصالحهم، وكانوا يرون في ذلك فرصة مناسبة لإرغام الجزائر على الدخول في حرب ضد فرنسا، وفسخ المعاهدة التي أبرمتها معها في 30 سبتمبر عام 1800م. فطلبوا من السلطان العثماني أن يأمر الداي مصطفى

[1] GRAMMONT: OP. CIT., P.348.
[2] GRAMMONT: OP. CIT., P.351.

بقطع علاقاته مع فرنسا، وإعلان الحرب عليها. ولكن الداي رفض الامتثال لأوامر السلطان لتعارضها مع مصالح الجزائر. إلا أنه اضطر في النهاية، تحت ضغوط وتهديدات السلطان والإنجليز إلى إعلان الحرب ضد فرنسا [1].

ورغم إعلان حالة الحرب بين الجزائر وفرنسا، فإن الداي مصطفى استقبل القنصل الفرنسي في الجزائر "دوبوانا نفيل –D. THAINVILLE" وطلب منه مغادرة الجزائر مع الرعايا الفرنسيين. كما وجه رسالة إلى نابليون في 13 أبريل عام 1801م، شرح له فيها الأسباب التي أجبرته على إعلان الحرب على بلاده. فطلب منه أن يعد أسطوله لمواجهة الأسطول العثماني الإنجليزي الذي قرر السلطان إرساله إلى الجزائر لإخضاعها [2]. وكاد هذا الموقف الذي اتخذه الداي مصطفى أن يكلفه حياته، إذ قام بعض أفراد جيشه في 18 سبتمبر عام 1800م بمحاولة اغتياله، وكان ذلك بتحريض من الأميرال الإنجليزي "كيت –KEITH" ومواطنه القنصل "فالكون–FALCON" [3].

وبعد بضعة أشهر من تلك الأحداث، عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى حالتها الطبيعية، وتم إبرام معاهدة سلم بين البلدين في 17 ديسمبر عام 1801م [4]، وأعقب ذلك قيام الداي مصطفى بطرد القنصل

[1] GARROT: OP. CIT., P.608.

أنظر أيضا: أرجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1848 م، ترجمة عبد الجليل التميمي، ص 19.

وكذلك: جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 – 1830 م، ص 196.

صلاح العقاد: المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب الأقصى دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة، ص 48.

[2] PLANTET: OP. CIT., P.491.
[3] GRAMMONT: OP. CIT., P.357.
[4] GARROT: OP. CIT., P.609.

الإنجليزي "فالكون" من الجزائر [1]. وبعد هذا الموقف الصارم الذي اتخذه الداي وصل الأسطول الإنجليزي بقيادة اللورد "نيلسون –NELSON" إلى الجزائر في يناير عام 1804م، محاولا إرجاع القنصل المخلوع إلى منصبه بالقوة، ولكن الداي تمسك بقراره [2].

وقد حدث أن شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية أنذاك نوعا من التوتر والاحتدام، مما أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين، ويرجع سبب القطيعة إلى تلك الاعتداءات التي ارتكبها بعض الجزائريين ضد السفن الفرنسية. وقد احتجت السلطات الفرنسية على الاعتداء الذي قام به الجزائريون ضد إحدى السفن الفرنسية التي قذفت بها الرياح إلى سواحل مدينة تنس [3]. وهذا ما جعل القنصل الفرنسي "تانفيل" يطلب من الداي مصطفى في أبريل عام 1802م معاقبة المعتدين على السفينة المذكورة، وإعادة ممتلكات ركابها، وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين [4] كما بعث نابليون هو الأخر برسالة تهديد إلى الداي في 18 يونيو عام 1802م، ذكر له فيها الاعتداءات التي ارتكبها الجزائريون ضد السفن الفرنسية. كما حذره من بعض وزرائه الذين يحرضونه وينصحونه على نهج سلوك معاديا لفرنسا الذي قد ينجم عنه شقاء كبير [5] ثم بعث نابليون برسالة ثانية إلى الداي مصطفى في 27 يوليو عام 1802م، عبر له فيها عن غضبه وطلب منه تلبية مطالب فرنسا، وتقديم التعويضات عن الخسائر التي ألحقها بحارته

---

[1] الزهار: مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني، ص 78 – 79.

[2] PLAYFAIR: OP. CIT., P.460.

[3] قنان: المرجع السابق، ص 198 – 199.

[4] PLANTET: OP. CIT., PP.498-500.

[5] IBID: PP.501-502.

أنظر أيضا: قنان: المرجع السابق، ص 199.

بالسفن الفرنسية، وهدده بغزو الجزائر وتخريبها إذا رفض [1]. ورد الداي على هذه الرسالة برسالة مماثلة في 12 أغسطس من نفس السنة، أعرب فيها لنابليون عن حسن نيته واستعداده للاستجابة لمطالبه. كما طلب منه أن يرسل إليه شخصيا مراسلاته لتسوية الخلافات بطريقة ودية وسلمية [2]. وقد يرجع سبب رضوخ الداي مصطفى لمطالب فرنسا إلى الظروف الداخلية التي أحاطت به [3].

ومهما كانت الأسباب التي أدت بالداي مصطفى إلى تلبية مطالب فرنسا، فإن نابليون عقد العزم على شن حملة عسكرية ضد الجزائر، ولكنه تراجع عن قراره بسبب التطورات الخطيرة التي طرأت على الساحة الأوربية، إذ تم في عام 1803م فسخ صلح "أميان –AMIENS" [4]، وتجددت الحروب بين الدول الأوربية، واستطاع الأسطول الإنجليزي أن يهزم الأسطول الفرنسي في معركة "الطرف الأغر –TRAFALGAR" في عام 1805م. وقد استغل الداي أحمد (1805م- 1808م). خليفة الداي مصطفى تلك الظروف، واستولى على المؤسسات التي كانت بحوزة فرنسا في السواحل الجزائرية، وأجرها في عام 1807م إلى إنجلترا لمدة عشر سنوات مقابل ضريبة سنوية قيمتها 26700 فرنك فرنسي [5].

وفي الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين فرنسا وإنجلترا حول تلك المؤسسات، انتهز نابليون فرصة إبرام معاهدة "تليست" مع روسيا في عام

---

[1] PLANTET: OP. CIT., PP.502-504.

[2] IBID: PP. 504-507.

[3] تعرض الداي مصطفى لعدة محاولات اغتيال بسبب تعامله مع تجار اليهود (بكري وبوشناق). كما قامت انتفاضة ضده في شرق البلاد بتحريض من الإنجليز.

[4] عقد صلح أميان –AMIENS بين فرنسا وإنجلترا في 25 مارس 1802م.

[5] PLYFAIR: OP. CIT., PP. 460-461.

1807م، ليضيف في بندها الخامس نصا يشير إلى حق الفرنسيين في احتلال الدول الإفريقية مثل تونس والجزائر [1]. وشرع نابليون يفكر بكل جدية في كيفية الاستيلاء على الأقطار المغاربية. ولقد كان تدهور العلاقات بين الجزائر وفرنسا في صالح الإنجليز، الذين عرفوا كيف يوطدون علاقاتهم بحكام الجزائر. وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهها ولي عهد إنجلترا إلى الداي الحاج علي في عام 1812م، حيث أكد فيها للداي أنه طالما استمرت الصداقة بين البلدين، فإن إنجلترا ستحمي عاصمة الجزائر بأساطيلها من الاعتداءات الخارجية [2]. وقد واصل الإنجليز سياستهم الرامية إلى إثارة الخلافات بين فرنسا والجزائر. وتمكنوا من تحقيق أهدافهم، إذ حرضوا الداي الحاج علي على طرد القنصل الفرنسي **"تانفيل"** من الجزائر، كما يذكر ذلك القنصل نفسه [3].

ومهما يكن من أمر، فإن الإنجليز لم يعرفوا كيف يحافظون على علاقاتهم الودية مع الجزائر، إذ بمجرد أن وضعت الحروب الأوروبية أوزارها في عام 1815م، حتى التفت الإنجليز إلى قوة الأسطول الجزائري، الذي عرف خلال الحروب الأوروبية، انتعاشا نسبيا. وحاولوا القضاء عليه حتى لا يعرقل نشاطهم التجاري في البحر المتوسط. ولتحقيق هذا الهدف، قام الأسطول الإنجليزي بشن حملة عسكرية ضد الجزائر في عام 1816م. وكانت الظروف في صالح فرنسا، إذ رأت أن الفرصة مواتية لاسترجاع مؤسساتها التي ضاعت منها في عام 1807م، وهذا ما يفسر عدم تورط فرنسا في ذلك الصراع الذي نشب بين الجزائر وإنجلترا.

[1] سبنسر: المرجع السابق، ص 183.

[2] وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816م - 1824م، ترجمة إسماعيل العربي، ص 140.

أنظر أيضا: سبنسر: المرجع السابق، ص 158.

[3] « Note sur la Barbarie, Paris le 20 Avril 1815, Présenté par D. Thainville», C. C. Alger 1815-1816, T.42, AR. M.R.E. France.

ويتضح ذلك أيضا من التعليمات التي تلقاها القنصل الفرنسي في الجزائر **"دوفال –DEVAL"**، من حكومته قبل الحملة الإنجليزية بأسابيع معدودة [1].

وبهذا الشكل، تمكنت فرنسا من تحقيق أهدافها، إذ سمح لها موقفها الحيادي من الحملة الإنجليزية ضد الجزائر بأن تسترجع مؤسساتها الواقعة في السواحل الجزائرية في عام 1817م.

وهكذا يمكن القول بأن الصراع الذي حدث بين إنجلترا وفرنسا في الجزائر سحب الجزائر – بالضرورة – إلى دائرة الصراع الأوروبي. وقد استخدمت الدولتان كل الوسائل لجر الجزائر إلى تلك الدائرة بهدف إضعافها من جهة، والحفاظ على امتيازاتها في شمال إفريقيا من جهة أخرى.

حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر عام 1815 م:

قررت الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر عدم دفع الإتاوات المقررة عليها إلى الجزائر. وربما يعود ذلك إلى إدراكها لضعف الجزائر. ولقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين، مما دفع الداي الحاج علي (1809- 1815م) إلى طرد قنصلها من الجزائر عام 1812 م [2]. ويبدو أن الرسالة التي نقلها مبعوث إنجلترا إلى الجزائر كان لها تأثير على علاقات البلدين [3]. كما أن اليهود قد اقترحوا – كما يذكر

[1] « Lettre de Richelieu à P. Deval, Paris le 2 Aout 1816 », C. C. Alger 1815-1816, T.42, AR. M.R.E. France.

[2] محمد الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، تحقيق ممدوح حقي، ص 114.

[3] راي أروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776- 1716م، ترجمة إسماعيل العربي، ص 248.

شالر- على الداي الحاج علي مهاجمة السفن الأمريكية حتى يرغم حكومتها على تجديد معاهدة السلام مقابل مبلغ مالي كبير [1].

ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى انقطاع العلاقات بين البلدين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في تلك الفترة عاجزة عن معاقبة الجزائر أو شن حملة عسكرية ضدها، وذلك لانشغالها بمحاربة إنجلترا. وبمجرد أن تم التصديق على معاهدة **"غنت –GHENT"** في 24 ديسمبر عام 1814م التي أنهت الحرب بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حتى قرر الكونجرس الأمريكي إعلان الحرب على الجزائر [2]. وتم تجهيز أسطول حربي، وأسندت قيادته إلى القبطانين **"بنبريدج –BAINBRIDGE"** و**"ديكاتور –DECATUER"**. وأصدر وزير العلاقات الخارجية الأمريكي تعليماته إلى القبطانين والسيد شالر **(الذي سوف يصبح فيما بعد قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر)**، بعقد الصلح مع الجزائر على أن يتم بشروط مشرفة للولايات المتحدة الأمريكية [3]. وغادر الأسطول الأمريكي الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو عام 1815م، ووصل جزء منه إلى جبل طارق بقيادة الأميرال "ديكاتور" في شهر يونيو من نفس السنة المذكورة. ومن هناك أبحر إلى الجزائر. وقد التقى في طريقه ببارجة جزائرية بقيادة الرايس حميدو، فقام بمطاردتها ثم التحرش بها. واستسلمت البارجة

[1] شالر: المصدر السابق، ص 140- 146.

[2] نفسه، ص 146.

أنظر أيضا: أروين، المرجع السابق، ص 246.

وكذلك، وولف، المرجع السابق، ص 419.

[3] شالر: المصدر السابق، ص 146- 147.

أنظر أيضا: الزهار: المصدر السابق، ص 118.

أخيرا، بعد أن قتل قائدها حميدو ومجموعة كبيرة من البحارة الجزائريين [1]. كذلك اكتشف الأسطول الأمريكي سفينة جزائرية أخرى، فاشتبك معها وأسرها ثم أرسل بها إلى قرطاجنة الإسبانية [2]. وعندما وصل الأسطول الأمريكي إلى ميناء الجزائر، حاول الأمريكيون التفاوض مع الداي عمر (1815- 1817م)، إلا أنه امتنع عن مصالحتهم. ولما أخبروه بمقتل الرايس حميدو وبمصير السفينتين الجزائريتين، اضطر إلى التفاوض معهم [3].

وهكذا تصالح الطرفان ووقعا على معاهدة في 30 يوليو عام 1815م، نصت بنودها على إلغاء الإتاوة السنوية [4]، وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين، ودفع تعويضات مقدرها عشرة آلاف دولار للاستيلاء على السفينة الأمريكية **"إيدوين"**، وغيرها من ممتلكات الأمريكيين في الجزائر. وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بأن ترد إلى الجزائر السفينتين اللتين استولى عليهما الأسطول الأمريكي من قبل، وإطلاق سراح الأسرى الجزائريين [5]. وبعد أن تم إبرام المعاهدة، نصب السيد **"شالر"** قنصلا للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر.

ولقد كانت حملة الولايات المتحدة الأمريكية عاملا مشجعا للدول الأوربية لشن حملاتها العسكرية ضد الجزائر قصد الحصول على نفس المعاهدة التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] أروين: المرجع السابق، ص 247.

[2] نفسه، ص 247.

[3] الزهار: المصدر السابق، ص 118.

[4] ظلت الولايات المتحدة تدفع الضريبة من عام 1795 إلى غاية عام 1810 م وعندما توقفت عن دفعها، وقعت الحرب بين الطرفين، أنظر: ديفو، المصدر السابق، ص 90

[5] « Bulletin D'Alger du 27 Juin au 1ER Juillet 1815 », C.C. Alger 1815-1816. T.42, AR. M.R.E. France.

الحملة الإنجليزية الهولندية على الجزائر عام 1816 م:

عرفت الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر استقرارا نسبيا، نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الأوربية كإسبانيا والبرتغال [1] والولايات المتحدة الأمريكية [2]. وقد استغلت الجزائر فترة الاستقرار هذه، والحروب التي اندلعت في القارة الأوربية [3]، لكي تجدد قطع أسطولها الذي وصل إلى 30 قطعة [4].

واستطاعت خلال فترة قصيرة أن تسترجع جزءا من قوتها. ولكن هذا الانتعاش الذي شهده الأسطول الجزائري لم يدم مدة طويلة، إذ بمجرد أن توقفت الحروب الأوربية، تحالفت تلك الدول من أجل القضاء على الأسطول الجزائري، الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر المتوسط. وكانت إنجلترا قد وعدت الداي من قبل بأن أسطولها سيتولى حماية بلاده من الاعتداءات الخارجية، ولكنها لم تلتزم بوعدها، إذ لما وقعت الجزائر تحت رحمة الأسطول الأمريكي في عام 1815م. كانت إنجلترا وغيرها من الدول الأوربية، تخطط للقضاء عليها. وهذا ما جعل أحد وزراء الجزائر يقول للقنصل الإنجليزي عندما أرسى الأسطول الأمريكي في ميناء الجزائر: **"لقد سبق أن أخبرتنا أن أسطولكم سوف يطرد الأسطول الأمريكي من البحار في ظرف**

[1] عبد الحميد زوزو: " هدنة 1810 م ومعاهدة 1813 بين الجزائر والبرتغال"، مجلة التاريخ، العدد 11، الجزائر 1981 م، ص 21.

[2] أبرمت الجزائر مع الولايات المتحدة معاهدة عام 1795م، تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها أن تدفع ضريبة سنوية قدرها 12 ألف سلطاني، أي 64800 فرنك.
أنظر: ديفو: المرجع السابق، ص 90.

[3] خاض غمار هذه الحروب نابليون ضد إسبانيا وإنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا.

[4] شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، ص 270.

ستة أشهر، ولكن الأمريكيين يشنون الحرب علينا مستعينين ببعض السفن الحربية التي أخذوها منكم" [1].

وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تخوض غمار الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمعت الدول الأوربية في فيينا أواخر عام 1814م، قصد تسوية الخلافات والقضايا الأوربية الناجمة عن الحروب النابليونية. وقد تطرق المؤتمرون إلى قضية القرصنة المغاربية. وقام ممثلو فرسان مالطة [2] بتسليم عدة مذكرات إلى المؤتمرين، يطالبونهم فيها بإعادة تشكيل نظامهم القديم، وذلك بمنحهم مقر آخر في البحر المتوسط تجتمع فيه جميع أساطيل الدول المسيحية لمواجهة **"قراصنة الدول المغاربية"** ومحاربتهم [3]. كما سلم الأميرال الإنجليزي **"سيدني سميث – S. SMITH"** مذكرة إلى المؤتمرين، استند في إعدادها إلى التجارب التي أكتسبها خلال المعارك البحرية التي شارك فيها. وقد ألح سيدني سميث في مذكرته على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغاربية. كما أشار إلى الوسائل التي يمكن أن تحقق هذا الهدف حيث قال: **"ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة أن لا ننتبه إلى الساحل الشمالي لهذه القارة الذي يقطنه الأتراك الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم**

[1] أروين: المرجع السابق، ص 270

[2] فرسان يوحنا، نظام ديني عسكري، طردوا أثناء الحروب الصليبية من القدس، استقروا بجزيرة قبرص حيث عرفوا باسم الأسبتارية. وبعد ذلك انتقلوا إلى جزيرة رودس بعد أن طردوا منها الإغريق، وعرفوا هناك بفرسان رودس، إلا أن السلطان العثماني سليمان، قام بطردهم من هناك في عام 1522 م، فلجأوا إلى جزيرة مالطة عام 1530م. واستقروا هناك حتى فرق نابليون صفوفهم في عام 1798 م.
للمزيد من التفاصيل أنظر: GARROT: OP. CIT. , P.466.

[3] LEMARCHAND: L'Europe et la conquête d'Alger , P.21.

ليستخدمونهم في جدف سفنهم. إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب، بل إنما تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحار في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لاعتداءات القراصنة" [1].

وقد دعا "سميث" الدول الأوربية إلى إنشاء قوة بحرية تضم جميع وحدات الدول المسيحية لمراقبة سواحل البحر المتوسط، ومطاردة القراصنة [2]. وإضافة إلى هذه المذكرة، أسس "سميث" جمعية محاربة القراصنة، ولكي يحافظ على حركته المضادة للقراصنة، وكسب لقضيته ممثلي الدول الأوربية، أسس جمعية أخرى أطلق عليها اسم **"جمعية فرسان محرري الرقيق الأبيض في شمال إفريقيا"**. وقد شكل هذه الجمعية من فرسان النظم الإمبراطورية والملكية والشخصيات المسيحية البارزة والمشهورة. وكان "سميث" يهدف من وراء عمله هذا، إلى إعادة تشكيل نظام فرسان مالطة في شكل جديد [3]. وقد عرفت أفكار "سميث" انتشارا واسعا في أوربا، واعتنقتها بعض الشخصيات الأوربية باعتبارها **"مبادئ إنسانية"**. إلا أن فرنسا لم تتحمس لتلك الأفكار لأنها لم تعد دولة قوية كما كانت في عهد نابليون. فكانت ترى أن تنفيذ مثل تلك الأفكار، سيخدم مصالح إنجلترا أكثر من مصالحها، باعتبارها أقوى دولة آنذاك. ولكن **"بوليبياك"**، الرجل المخلص والموالي لأسرة البوربون الملكية والموالي لها، والذي سوف يصبح فيما بعد رئيس حكومة شارل العاشر، خالف حكومة بلاده في الرأي، إذ كان يرى في مشروع "سميث" فرصة مناسبة تنسي الشعب الفرنسي أحزان

---

[1] (F.) CHARLES ROUX: France Afrique du nord avant 1830 , les précurseurs de la conquête , PP.496-498.

[2] IBID. P.498.

[3] PLANTET: OP. CIT., P.LXX.

هزيمة عام 1814م، وتعيد له مجده القديم [1]. كما أيد الكاتب الفرنسي **"شاتوبريون- CHATEAU BRIAND"** رأي مواطنه **"بوليبياك"**، إذ قدم هو الآخر، مذكرة إلى ملك فرنسا في 9 أبريل عام 1816م، استوحى أفكاره من تلك المذكرة التي سلمها "سميث" إلى مؤتمر فيينا [2]. وقد ذهب **"شاتوبريون"** إلى أبعد من ذلك، حيث قال في مذكرته: **"لقد بركت الحملة الصليبية الأولى هنا في فرنسا، لذا يجب أن يرفع علم آخر حملة هنا أيضا"** [3].

وبعد أن تداول المؤتمرون في القضايا المطروحة في مؤتمر فيينا، أصدروا قرارا نهائيا في 9 يونيو عام 1815م، ألحوا فيه على ضرورة وضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين في البلدان المغاربية [4]. إلا أن الدول الأوربية كانت عاجزة على تنفيذ توصيات المؤتمر، نظرا للتطورات الخطيرة التي طرأت على الساحة الأوربية، إذ هرب نابليون من جزيرة "ألبا-ELBE"، وعاد إلى باريس في 20 مارس عام 1815م. ولكن بعد أن تخلصت منه [5] القوات الأوربية المتحالفة، اجتمع ممثلو تلك الدول في باريس، وهناك وصلت إليهم أخبار الحملة التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجزائر [6]، مما شجع الدول الأوربية على إعادة النظر في قراراتها المتعلقة **"بالقرصنة المغاربية"**. وجاءت أول مبادرة من هولندا التي أرسلت أسطولها الحربي إلى الجزائر في شهر يوليو عام 1815م قصد تجديد معاهدتها مع الجزائر بنفس الشروط

---

[1] CHARLES ROUX: OP. CIT. , P.500.

[2] IBID. P.509.

[3] IBID. P.510.

[4] LEMARCHAND: OP. CIT. , P.22.

[5] هزم نابليون في معركة واترلو في 18 يونيو 1815 م، بعد أن تحالفت ضده الدول الأوربية، ونفي بعد ذلك إلى جزيرة سانت هيلينا.

[6] شالر: المصدر السابق، ص 148.

التي نصت عليها المعاهدة القديمة، إلا أن الداي عمر رفض التفاوض مع الهولنديين قبل أن تدفع بلادهم الإتاوات المتأخرة [1]. وفي تلك الأونة أيضا، ظهر الأسطول الإنجليزي في ميناء الجزائر عدة مرات [2]. فاضطر الداي عمر أمام تلك التحركات التي تنذر بالخطر، إلى بعث رسالة إلى السلطان محمود الثاني في 15 مايو 1815م، أخبره فيها بتحركات الأساطيل الأوربية في البحر المتوسط، ونوايا الدول الأوربية السيئة تجاه الجزائر، وضرورة تعضيد السلطان للجزائر بالجند والسلاح [3].

وقد عقدت الدول الأوربية اجتماعا في لندن يوم 27 أغسطس عام 1816م، بهدف النظر في **"قضية القرصنة المغاربية"**. ولكنها لم تتوصل إلى قرار نهائي، لاختلاف أهدافها ومواقفها حول كيفية قمع **"القرصنة المغاربية"**. إلا أن إنجلترا وهولندا اتفقتا على شن حملة عسكرية ضد الجزائر [4].

وتعتبر الحملة التي قام بها الأسطول الإنجليزي الهولندي المتحالف ضد الجزائر من أهم العوامل التي أثرت تأثيرا بالغا في الأوضاع العامة في الجزائر، نظرا لما خلفته الحملة من خسائر وأضرار مادية وبشرية معتبرة.

وقد قامت إنجلترا بإعداد مجموعة من التبريرات لحملتها ضد الجزائر. ومن بين تلك التبريرات التي تذرعت بها، أن الجزائريين قد استولوا على سفينة في عنابة تحمل علم إنجلترا، كما أنهم أسروا رعايا سردينيا ونابولي [5]. وفي شهر أبريل عام 1816م، وصل الأسطول الإنجليزي إلى الجزائر بقيادة **"اللورد إكسموث"** – L. EXMOUTH، قصد افتداء أسرى

---

[1] نفسه، ص **149**.

[2] نفسه، ص **149**.

[3] (A.) TEMIMI: « Documents turcs inédits sur le bombardement d'Alger 1816 »., R. O. M. M. N°5, 1968, P.122.

[4] LEMARCHAND: OP. CIT. , P.26.

[5] IBID. P22.

مملكتي سردينيا ونابولي [1]. وقد جاء في تقرير مبعوث الداي عمر إلى الباب العالي أنه عندما اقترب **"اللورد إكسموث"** من ميناء الجزائر، أرسل مبعوثا إلى الباشا ليخبره بأنه يريد افتداء أسرى يعتبرون من رعايا إنجلترا، لكون سردينيا كانت تحت إدارتها وإذا وافق والي الجزائر على ذلك، فإنه مستعد أن يدفع مقابل كل رأس من هؤلاء الأسرى البالغ عددهم 50 أسيرا ألف ريال. وقد وافق الباشا على الاقتراح الذي عرضه عليه **"إكسموث"**. إلا أن القائد الإنجليزي لم يقف عند هذا الحد فقط، بل طلب أيضا من الباشا أن يطلق سراح الأسرى النابوليتانيين البالغ عددهم 1200 أسير. والذين كانوا قد أسروا منذ مدة طويلة. فقد عرض القائد الإنجليزي على الباشا ألف ريال مقابل كل رأس. إلا أن الباشا لم يستجيب لهذا الطلب، حيث رد على القائد بقوله: إن النابوليتان دولة مستقلة ولها ملكها، فإذا جاء الطلب منه بشأن افتداء أسراه، فإنني مستعد أن أسلم إليكم هؤلاء الأسرى أيضا. وعندئذ، أجابه القائد الإنجليزي: لا داعي أن يطلب ملك النابوليتان منكم تحرير الأسرى ما دمت مستعد أن أدفع لكم ثمن فديتكم. فأجابه الباشا قائلا: **"إن إنجلترا دولة تربطها علاقات وطيدة بالدولة العثمانية وأوجاقنا تابع لها أيضا، ونحن كلنا رعايا مولانا وباد شاهنا المعظم، ولذا فإننا مستعدون أن نسلم لكم هؤلاء الأسرى ولكن بعد أن تدفعوا ثمن فديتكم المتفق عليه"** [2]. ولما استمع **"إكسموث"** إلى هذا الرد، شد رحاله إلى تونس وطرابلس، حيث

---

[1] شالر: المرجع السابق، ص **150**.

[2] **م م و: "تقرير الحاج عبد الله مبعوث الداي عمر إلى الباب العالي حول كيفية استقبال عمر باشا للقبطان الإنجليزي اللورد إكسموث عام 1816 م، رقم الوثيقة 48979/1231 هـ. أنظر تفاصيل التقرير في الملحق رقم (1) (باللغة العثمانية).**

أبرم مع حكامهما معاهدة سلم، وحرر بموجبها أسرى سردينيا ونابولي، دون أن يدفع لهما فدية [1].

وبعد أن صفى "إكسموث" حساباته مع تونس وطرابلس، عاد إلى الجزائر في شهر مايو. كما يذكر "شالر"، القنصل الأمريكي في الجزائر، مصطحبا معه جميع قواته البحرية. وهو إجراء قد اتخذه بدون شك، نتيجة لتعليمات تلقاها، ولم يكن من الممكن معرفة محتوى الاقتراحات التي قدمها إلى الحكومة الجزائرية، ولكن يبدو أنها تضمنت شروطا تتناقض مع الشروط التي وردت في الاتفاق الذي تم منذ شهر [2].

وإن لم يتمكن "شالر" من معرفة التعليمات التي تلقاها "إكسموث"، والاقتراحات الجديدة التي عرضها على الحكومة الجزائرية، فإن التقرير الذي سلمه المبعوث الجزائري إلى الباب العالي قد أجاب عن هذه الخفايا، حيث ورد فيه أنه بعد أن عاد الأسطول الإنجليزي من تونس وطرابلس، توقف في ميناء الجزائر. وعندما التقى "إكسموث" بالباشا، قال له "إكسموث": **"لما غادرت الجزائر متوجها إلى تونس وطرابلس أخبرني ملكنا بأنني يمكنني أخذ بقية الأسرى الموجودين بالجزائر، وذلك حسب الاتفاق المبرم بيننا من قبل... ولكن بشرط أن يقوم أوجاق الجزائر بعد تنفيذ هذا الاتفاق برد كل الأسرى الذين وقعوا في الأسر أثناء الحرب... ويتم بعد ذلك عقد معاهدة...** وعندما استمع الباشا لمطالب "إكسموث"، قال له: **"سوف نبعث هديتنا**

[1] GARROT: OP. CIT. , P.632.

[2] شالر: المصدر السابق، ص 152.

التقليدية إلى الدولة العلية وعندئذ يصدر فرمان عال، ونحن نعمل بموجبه". ولما تلقى "إكسموث" هذا الجواب، قال للباشا: **"إنني لا يمكنني انتظار كل هذه المدة، وأود أن ننهي هذه المسألة في أقرب وقت، ويتم ذلك حسب الشروط التي اتفقنا عليها من قبل، وإنني أريد جوابا قاطعا خلال ثلاث ساعات"**. وقد اعتبر الباشا هذا الرد بمثابة إنذار، لذا جمع أهل البلد وأخبرهم بجواب "إكسموث". وبعد النظر والتشاور في جواب "إكسموث"، اتفقوا على إعلان الحرب على الإنجليز وقصف أسطولهم بالمدافع... ولما رأى القائد الإنجليزي أهالي الجزائر مستعدون لمحاربته، رفع العلم الأبيض واعتذر للباشا عن تصرفاته، وقبل في النهاية تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر الشاهانية التي سوف تصدر في هذا الشأن بعد ستة أشهر. كما طلب من الباشا أن تتولى السفينة الإنجليزية مهمة حمل هدية الجزائر إلى الدولة العلية [1]. وهكذا توصل الطرفان إلى تسوية النزاع بينهما مؤقتا، ووافق الأميرال الإنجليزي منح الداي مهلة للتشاور مع الباب العالي بشأن المسألة التي بقيت عالقة. كما اعترف الداي من جهته بمملكة "هانوفر" الجديدة، وسمح لها بالتمتع بالامتيازات التي نصت عليها المعاهدة الجزائرية الإنجليزية باعتبار تلك المملكة تابعة للامبراطورية البريطانية، على أن يتلقى الهدايا التقليدية [2].

[1] م م و: المصدر السابق، رقم الوثيقة 48979/1231 هـ.
أنظر أيضا: شالر، المصدر السابق، ص 154- 155.

[2] شالر، المصدر السابق، ص 153- 155.

وقد أثار الصلح الذي أبرمه "إكسموث" مع الداي عمر سخط الدول الأوربية التي اتهمت إنجلترا بأنها لا تعمل إلا من أجل مصالحها ولا تهتم بالأضرار التي قد تلحق بالآخرين في سياستهم مع الجزائر [1]. كما أن الحكومة الإنجليزية كانت غير راضية عن النتائج التي حققها قائد أسطولها، لذا قررت تجهيز حملة ثانية ضد الجزائر. وتنفيذا لهذا القرار غادر الأسطول الإنجليزي ميناء "بليموث- PLAYMOUTH" بقيادة "إكسموث" يوم 28 يوليو 1816م، ولما وصل إلى جبل طارق، انضم إليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال "ڤان كابلان –VAN CAPPELLEN" [2]. ومن هناك أبحر الأسطول المتحالف إلى الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن الأميرال الإنجليزي كان قد أرسل الضابط "وارد –WARDE" إلى الجزائر لمعاينة الرصيف وتحصينات مدينة الجزائر قبل أن يغادر الأسطول جبل طارق [3]. ولما وصل الأسطول المتحالف بالقرب من ميناء الجزائر، وجه "إكسموث" إنذارا إلى الداي. وقد ورد في تقرير الداي عمر الذي سلمه رئيس ميناء الجزائر، القبطان علي، إلى الباب العالي، أنه رغم أننا قد أبرمنا اتفاقا مع الإنجليز والفلامنك (الهولنديين)، ونص على انتظار مدة ستة أشهر لإعادة النظر في مسألة الأسرى، فإنهم قدموا إلى الجزائر بأسطول ضخم يتكون من ثلاثين قطعة وكان ذلك يوم 15 أغسطس عام 1816 م، قبل أن تنتهي المدة التي اتفقنا عليها من قبل. وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض، رمز الصلح والسلام، أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر، ونرد على رسالتهم خلال ساعة

---

[1] نفسه، ص 155.

[2] (C.) ARNAUD: « Attaque des batteries Algériennes par L. EXMOUTH 1816 », R. A. N° 19, 1875, P.195.

[3] PLAYFAIR: OP. CIT. , P.462.

واحدة فقط، وفي الوقت الذي اجتمعنا فيه للنظر والتباحث في الشروط المرسلة إلينا قصد إعداد الجواب المناسب، إذ بهم يتقدمون من الميناء، دون أن يحترموا الوقت الذي حددوه لنا للرد على رسالتهم. فأدركنا عندئذ أن الغرض من الرسالة والمدة التي حددوها لنا، هو مخادعة الجزائريين لإشعال نار الفتنة. وهذا ما حدث فعلا إذ لما شرعنا في إعداد الجواب، تقدمت بعض قطع الأسطول من التحصينات، وبدأت تقصف مواقعنا بالقذائف. وهكذا نشبت الحرب بين الطرفين، واستمرت بكل ضراوتها من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف الليل [1]. وقد علق "شالر" عن هذه الأحداث، فقال: "تصرف الداي تصرفا يتسم بقلة التصميم والحزم ولا يليق بشخصيته، فإنه لم يكتف بأن يعيد رسول القائد البريطاني بدون جواب على إنذاره، بل إنه سمح في نفس الوقت أيضا للأسطول المشترك بأن يختار المواقع الملائمة لقصف المدينة، دون أن يخطر في باله مقاومته [2]. وقد أضاف الداي عمر في تقريره" أنه عند الغروب أراد العدو أن ينسحب من ميدان المعركة، إلا أن ركود الهواء منعه عن ذلك. فلذا استمرت المعركة حتى الصباح. وأثناء الليل، اقترب العدو من الميناء وأحرق ثمان من سفننا الراسية في الميناء. أما نحن، فقد تمكننا من حرق سفينتين، وتخريب قطعتين ذات ثلاثة مخازن وقطعا أخرى من نوع الغليون الكبيرة، وأسفرت المعركة عن قتل وجرح ثلاثمائة شخص من المجاهدين، إلا أن خسائر العدو كانت أكثر بكثير، إذ وصل القتلى والجرحى إلى ثلاثة آلاف شخص، كما فقد ثمانية أو عشرة من قباطنته. وفي الصباح جاء إلينا مترجم العدو، فقال: "**إننا لم نرد ما حصل بيننا، ولا نتحمل وحدنا المسؤولية لأننا كلفنا من قبل جميع الدول المسيحية بتنفيذ**

---

[1] م م و: "تقرير الداي عمر إلى السلطان العثماني محمود الثاني عن حملة إنجلترا عام 1816 /" رقم الوثيقة 22486/1231 هـ. (باللغة العثمانية).

[2] شالر: المصدر السابق، ص 156.

هذه المهمة. فإذا رفضتم الصلح، فإننا سنواصل الحرب. ولما استمعنا إلى بيان المترجم، جمعنا الديوان للنظر في الأمر. وبعد مهلة التشاور، قررنا مواصلة الحرب دفاعا عن الدين والوطن. إلا أننا عدلنا في النهاية عن هذا القرار، وفضلنا أن نتصالح مع الأعداء، ونرجع لهم الأسرى، لأننا رأينا أنه ليس من الممكن محاربة الدول المسيحية المتحالفة. وبعد أن تمت عملية تسليم الأسرى، الذين بلغ عددهم **1200** أسير، والذين كانوا يشكلون المحور الأساسي في الحروب، أجريت المراسيم، وأبرمنا الصلح معهم. أما الخسائر التي خلفتها الحرب، فإنها لم تصل إلى حد الهلاك والدمار. وقد تركت القذائف ثغورا في بعض المناطق من أبراج القلعة، إلا أنها لم تهدم تماما. كما احترقت السفن الراسية في الميناء"[1]. أما "شالر"، فقد علق عن هذه الأحداث، فذكر أن الجزائريين اعترفوا بعجزهم عن المزيد من المقاومة، في الوقت الذي كان فيه الأسطول المشترك يبدو على استعداد لاستئناف الهجوم، ثم قبلوا الشروط المهينة التي قدمها إليهم المنتصرون[2]. بينما ورد في كتاب "وولف" أنه "عندما سكتت المدفعية، سارع الداي عمر بعقد السلام بالشروط الإنجليزية الهولندية، وهو لم يكن يدري أن السفن المتحالفة قد استنفدت عمليا جميع ما عندها من بارود وقذائف. وكانت غير قادرة على القيام بهجوم آخر"[3].

ومهما كانت أسباب الهزيمة التي منيت بها القوات الجزائرية، فإن شروط المعاهدة التي فرضها المنتصرون على الداي عمر كانت قاسية ومجحفة، إذ نصت على إلغاء الرق نهائيا، وتسليم جميع الأسرى المسيحيين الموجودين في الجزائر مهما كانت جنسيتهم، وإعادة جميع أموال الفدية

---

[1] م م و: المصدر السابق، رقم الوثيقة 22486/1231 هـ.

[2] شالر: المصدر السابق، ص 156

[3] ج ب وولف: الجزائر و أوروبا، ترجمة أبي القاسم سعد الله، م و ك الجزائر 1986،.

التي أخذها الداي على الأسرى السردانيين والنابوليتانيين [illegible]، والتعويض الخسائر التي ألحقت بالقنصل الإنجليزي عقب القبض عليه وسجنه، واعتذار الداي علانية بمحضر وزرائه وضباطه، وفقا للإرادة الإنجليزية[1].

وقد تمكن الهولنديون هم أيضا من عقد معاهدة مماثلة مع الجزائريين ذكرها "الزهار". وكذلك عقد الصلح مع الفلامينك، ولم يدفعوا شيئا مما كانوا يطلبونه منهم، وهو غرامة سبع سنين. وكان الفلامينك يحتزمون أن يدفعوا غرامة ثلاث سنين ثمنا للصلح، تدفع في أجل معلوم[2].

وإذا كانت المصادر قد اتفقت على شروط المعاهدة، فإنها قد اختلفت في تقدير حجم الخسائر المادية والبشرية التي مني بها كل طرف، كما أنها لم تتفق على عدد السفن الإنجليزية الهولندية التي شاركت في المعركة، فإن كان هناك نوع من التقارب بين المصادر الأجنبية على عدد الجرحى والقتلى في القوات الإنجليزية الهولندية المتحالفة، فإن هناك فرقا شاسعا بين الأرقام التي وردت في تقرير الداي والأرقام التي وردت في المصادر الأجنبية[3].

---

[1] شالر: المصدر السابق، ص **307**.

أنظر أيضا: LEMARCHAND: OP. CIT. , P.25.

وكذلك محمد العربي الزبيري: " مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي قبل الاحتلال مجلة الأصالة، العدد 12، الجزائر *1973*، ص*124*.

[2] الزهار: المصدر السابق، ص *125*.

[3] جاء في تقرير الداي عمر أن عدد القتلى والجرحى قد بلغ **300** جزائري و**3** آلاف إنجليزي وهولندي، أما شالر فيذكر أنهم كانوا *600* قتيل وجريح جزائري و**138** قتيلا و**90** جريحا إنجليزيا، و**13** قتيلا و**25** جريحا هولنديا. المصدر السابق، ص **292- 312**. أما ماك كارتي، فإنه قدر عدد القتلى والجرحى في صفوف الجزائريين ب **600** قتيل وجريح، و**73** قتيلا و**744** جريحا هولنديا وإنجليزيا. أنظر

SHAW: voyage dans la *Régence d'Alger* , Trad. De l'Anglais par J. M. CARTY, P.277.

وقد حمل الجيش الجزائري الداي عمر مسؤولية الأضرار والمصائب التي تعرضت لها البلاد، ولذا فقد تم اغتياله في شهر سبتمبر عام 1817م [1]. ويقوم الزهار بتقويم عهد الداي عمر، فيقول: "كانت دولته وأيامه كلها مصائب، الجراد، والغلاء، ومصيبة حميدو، ومصيبة الإنجليز" [2] وهكذا وضعت الحملة الإنجليزية الهولندية حدا للانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية في مطلع القرن التاسع عشر، كما أنها تمكنت من تحرير عدد من الأسرى المسيحيين دون مقابل، مما ضيع على الجزائر أموالا طائلة. كما ألحقت بالجزائر أضرارا مادية وبشرية بالغة. ويتضح مما تقدم أن الحملة الإنجليزية الهولندية قد أسهمت في إنهاء الحكم العثماني في الجزائر.

حملة انجلترا على الجزائر عام 1824م:

ناقشت أوربا في عدد من المؤتمرات التي عقدتها موضوع "القرصنة" التي كانت تمارسها البلدان المغاربية، إلا أن الدول الأوربية لم تتفق على القيام بعمل موحد بسبب اختلاف مصالحها وتضارب أهدافها.

وكان مؤتمر "إيكس لا شابيل –AIX LACHAPPEL" عام 1818م [3]، هو آخر المؤتمرات التي ناقشت المسألة. وقد تمكن مندوبو الدول الأوربية في ذاك المؤتمر من توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر عام 1818م، جاء فيه "**اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكول على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن النظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية (المغاربية) بطريقة فعالة... وقد طلبوا من مندوبي**

---

[1] م م و: رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني " برقم الوثيقة 22556/1231هـ (باللغة العثمانية).

[2] الزهار: المصدر السابق، ص 127.

[3] LEMARCHAND: OP. CIT., P.33.

بريطانيا وفرنسا بوصفهما ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكون لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه الإيالات، أن يوجها إليها إنذارات جديدة بأن استمرارها على نظام القرصنة الذي يقلق التجارة السلمية ستكون له آثار تحسن الإيالات صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه... ويحتفظ البلاطات الخمس بحقها في تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الإيالات البربرية، نتيجة لاستمرارها في ممارسة القرصنة من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوربية باتخاذ إجراءات حاسمة" [1].

وتنفيذا لتوصيات المؤتمر بتكليف كل من فرنسا وإنجلترا بالاتصال بالبلدان المغاربية، أوفدت فرنسا وإنجلترا الأميرالين "جوريان –JURIEN" و"فريمنتل –FREEMANTALE" إلى الجزائر. وقد خصص لهما الداي حسين لقاءين يوم 5 و9 سبتمبر عام 1819م، استمع خلالهما إلى قرارات ومطالب الدول الأوربية التي أنذرت البلدان المغاربية بضرورة وضع حد لأعمال القرصنة [2]. ولما استمع الداي حسين لتلك المطالب، رفض الامتثال لها، وقال للوفد الأوربي إنه لا يخضع لأوامر الملوك الأوربيين، وأن دولته حرة في أن تحارب وتسالم من تشاء، وأنه سيواصل تفتيش جميع السفن الأجنبية ليتأكد من الصديق والعدو [3]. ولم يكتف الداي حسين بهذا الرد، بل أمر بتكثيف النشاط البحري، كما أنذر جميع القناصل الأوربيين المعتمدين بالجزائر بأنه في حالة ما إذا رفضوا دفع الإتاوات المقررة عليهم، يعتبرون أعداء [4]. وبعد تلك المحاولة الفاشلة، أبحر الوفد الأوربي إلى تونس وطرابلس

---

[1] شالر: المصدر السابق، ص 323- 324.

[2] نفسه، ص 326.

[3] GARROT: OP. CIT., P.641.

[4] الزبيري: المرجع السابق، ص 127.

ليبلغ حكامهما بقرارات "إيكس لا شبيل". إلا أن باي تونس رفض هو الآخر الامتثال لمطالب الوفد. بينما أعطى باي طرابلس للوفد جوابا مرضيا [1].

وهكذا بقي الوضع على حاله حتى عام 1823م. وتأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوربية، نتيجة تدخل تلك الدول عن طريق قنصلياتها في شؤون الجزائر الداخلية، خاصة القنصلية الفرنسية في مدينة عنابة التي كانت تستورد الأسلحة وتبيعها للقبائل الجزائرية. وكان رد فعل الحكومة الجزائرية إزاء هذه العملية، هو فرض رقابة صارمة على الهيئات الأجنبية [2] كما أنها اضطرت إلى تفتيش منزل القنصل الفرنسي في عنابة [3].

وقد حدث في تلك الفترة أيضا، أن ثارت قبائل ضواحي مدينة بجاية، التي كان بعض أفرادها يشتغلون خدما في القنصليات الأجنبية بمدينة الجزائر، على السلطة المركزية، مما جعل الداي حسين يوجه مذكرة إلى القناصل المقيمين بمدينة الجزائر، يطالبهم بأن يسلموا له الأشخاص الذين يعملون لديهم، المنتمين إلى القبائل الثائرة [4]. إلا أن القناصل رفضوا الامتثال لتلك الأوامر، خاصة القنصل الإنجليزي **"ماك دونال – MAC DONELL"** الذي اعتبر ذلك الإجراء تدخلا في شؤونه الخاصة. وعندئذ اضطرت الحكومة الجزائرية إلى استعمال القوة للقبض على خدم القنصليات، مما أدى إلى توتر العلاقات بين الجزائر وإنجلترا [5]. وبالنسبة لإنجلترا بالذات، فإن "الزهار" يرجع سبب توتر العلاقات بينها والجزائر إلى تورط بعض

---

[1] LEMARCHAND: OP. CIT., P.42.

[2] الزبيري: المرجع السابق، ص 127.

[3] ROUSSET: la conquête d'Alger , P.25.

[4] شالر: المصدر السابق، ص 193 – 194.

[5] GRAMMONT: OP. CIT., P.385.

أنظر أيضا: BERBRUGGER, SIR HARY NEAL: «Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterre» R. A. N° 8, P.202.

العاملين في القنصلية الإنجليزية في الهجوم على إحدى السفن الأمريكية ونهبها عندما قذفت بها العواصف إلى سواحل بجاية، ورفض القنصل تسليمهم إلى الداي لمعاقبتهم [1]. ومن المستبعد أن يكون هذا هو السبب الذي أدى إلى انفجار الأزمة بين الجزائر وإنجلترا، لأن حادثة السفينة الأمريكية التي أشار إليها "الزهار" وقعت في شهر سبتمبر عام 1824م. أي بعد نهاية الحرب الإنجليزية الجزائرية بحوالي شهرين [2].

ومهما كانت أسباب الخلافات التي نشبت بين الجزائر وإنجلترا، فإن القناصل الأجانب المقيمين في الجزائر اجتمعوا في دار القنصل الأمريكي يوم 2 ديسمبر عام 1823م، وحرروا مذكرة احتجاج ضد أعمال الحكومة الجزائرية التي وقعت في شهر أكتوبر عام 1823 م [3] وقد رد الداي حسين على هذا الاحتجاج بأن بلاده حرة في تصرفاتها مع رعاياها كما هو الشأن سائر البلدان المتحضرة [4]. وبعد هذا الرد بفترة قصيرة، وصلت البارجة الإنجليزية بقيادة القبطان "سبنسر – **SPENCER**" إلى الجزائر يناير عام 1824م، تحمل معها تعليمات الحكومة الإنجليزية إلى القنصل **"ماك دونال"**، عن أحداث أكتوبر المنصرم، كما اشتملت التعليمات على بنود إضافية للمعاهدة التي أبرمت بين الجزائر وإنجلترا بعد حملة اللورد **"إكسموث"** عام 1816م. ولكن الداي رفض التفاوض مع الإنجليز، واعتبر المعاهدة التي أبرمها معهم لمدة ثلاث سنوات قد انتهى أجلها المحدد، كما أنه رفض التوقيع على البنود الإضافية للمعاهدة التي عرضت عليه، لأنها لا تحمل الختم الحقيقي

---

[1] الزهار: المصدر السابق، ص 151 – 152.

[2] شالر: المصدر السابق، ص 247.

[3] نفسه، ص 200.

[4] الزبيري: المرجع السابق، ص 128.

للحكومة الإنجليزية.[1] ولهذه الأسباب، انسحب "ماك دونال" من الجزائر[2] ولجأ إلى البارجة الإنجليزية الراسية في الميناء، ليتخذها مقرا له يملي منه شروطه على الحكومة الجزائرية. وهذا ما تؤكده رسالته التي وجهها من البارجة إلى القنصل "شالر" حيث ذكر فيها: **"بأنه سيواصل مفاوضاته بعد الآن من البارجة من أجل التوقيع على البنود التي وجهتها حكومته إلى الداي، دون أن يتنازل عن شيء من مضمونها"**.[3]

وقد ورد في الرسالة التي وجهها الداي حسين إلى السلطان العثماني محمود الثاني عن الخلافات التي نشبت بين الجزائر وإنجلترا أنه "رغم الصلح **الذي أبرم بين البلدين بعد حرب 1816م، فإن الإنجليز ما زالوا ينظرون إلى القضية نظرة غالب ومغلوب ويعتبرون أنفسهم غالبين والجزائريين مغلوبين وعلى هذا الأساس يتصرفون بما لا يتفق مع الصلح المبرم بين البلدين، حيث يأتون بسفنهم إلى واجهة الميناء ويظهرون قوتهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم. ولما أرست سفنهم بالغرب من المدينة، خرج القنصل الإنجليزي من قصره وذهب إليها. ثم بعد ذلك أرسل شخصا إلى أمير الأوجاق يعرض عليه شروطا قاسية. وذكر القنصل أنه لا يرجع إلى قصره إلا إذا وافق الأمير على شروطه. وبعد أن تلقى الأمير تلك التهديدات، عقد اجتماعا مع ديوانه للنظر في شروط القنصل الإنجليزي، واتفق المجتمعون على رفض**

[1] شالر: المصدر السابق، ص 202.

[2] ورد في كتاب "GRAMMONT" أن ماك دونال أرغم في أواخر يناير على مغادرة الجزائر، ص 385.

[3] شالر: المصدر السابق، ص 203.
أنظر أيضا: BERBRUGGER: OP. CIT., P.203.

الشروط المعروضة عليهم"[1]. ولما تلقى **"ماك دونال"** رد الحكومة الجزائرية، انسحب الأسطول الإنجليزي من ميناء الجزائر، وبدأ يضايق السفن الجزائرية في عرض البحر، محاولا منعها من الدخول إلى ميناء أو الخروج منه. وقد أدت هذه الاستفزازات إلى اشتباك إحدى المراكب الجزائرية بقيادة الرايس قدور باصون، مع الأسطول الإنجليزي في بداية شهر يناير عام 1824م. وقد أفاد شالر" بالمقاومة الباسلة للجزائريين في ذلك الاشتباك.[2]

وبعد هذه المناوشة، حاول الإنجليز التصالح والتفاوض مع الداي حسين، ولكنه رفض ذلك. وطلب من الحكومة الإنجليزية أن تستبدل القنصل "ماك دونال" – سبب الخلاف – بشخص آخر، كما تدخل في تلك الفترة أيضا بعض القناصل المحايدين لتسوية الخلاف بين إنجلترا والجزائر. إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل[3]. وعندما عجزت الحكومة الإنجليزية عن فرض شروطها على الحكومة الجزائرية، أرسلت أسطولا حربيا بقيادة الأميرال "هاري نيل – **HARRY NEAL**" الذي وصل إلى مدينة الجزائر في شهر فبراير 1824م، حاملا معه تعليمات مفادها أن الحكومة الإنجليزية تعتبر نفسها في الوقت الحاضر في حالة حرب مع الجزائر، وأنه لا يحمل أية تعليمات خاصة، ولكنه أمر بفرض حصار شديد على الجزائر حتى يوافق الداي على التوقيع على التصريح الذي عرضه عليه القنصل الإنجليزي[4]. وقد تمثلت مطالب القنصل في امتداد الحصانة الدبلوماسية إلى دار القنصل الريفي،

[1] م م و: "ملخص لرسالتي الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول الحرب الجزائرية الإنجليزية عام 1824 م" رقم الوثيقة 22550/1242 هـ. (باللغة العثمانية) أنظر تفاصيل الرسالتين في الملحق رقم (2).

[2] شالر: المصدر السابق، ص 206.

[3] الزبيري: المرجع السابق، ص 128.

[4] شالر: المصدر السابق، ص 215.

وحق رفع العلم الإنجليزي فوق مبنى الدارين، الريفي والحضري، والاعتراف بالقنصل الإنجليزي كعمدة للقناصل المسيحيين، وإعطائه جميع الإمتيازات المترتبة على ذلك، وإعفاء الأهالي الذين يخدمون القنصل الإنجليزي من الضرائب، وعدم مراقبة الدبلوماسيين الإنجليز [1].

وقد أدرك الداي أن الأوضاع زادت تفاقما، وأن الحرب على وشك الانفجار، لذا قرر أن يتخذ كل التدابير اللازمة لمواجهة التطورات الخطيرة، فأخبر السلطان العثماني بالأوضاع في الجزائر، وبالاعتداءات الإنجليزية [2].

وقد ظل الإنجليز يحاصرون السواحل الجزائرية، ويعززون أسطولهم بقطع أخرى يوما بعد يوم، ورغم ذلك، فإنهم لم يتمكنوا من تحقيق أية نتيجة. وبعد أن يئسوا من كثرة الانتظار طلب "الأميرال هاري نيل" مقابلة الداي حسين، وتمت المقابلة في يوم 28 مارس 1824م. وتوصل الطرفان في نهاية اللقاء إلى الاتفاق على بنود رسالة السلام، إلا أن الداي أصر على عدم عودة القنصل ماك دونال إلى الجزائر [3]. ولما عاد الأميرال إلى بارجته، وجه رسالة إلى الداي أعرب له عن أسفه حيث أنه لم يستطع عقد الصلح، وأن رفضه لاستقبال القنصل الإنجليزي الأخير، يعتبر اهانة لحكومته [4].

وقد رد الداي على رسالة الأميرال برسالة مماثلة قال له فيها: "إنه لم يعلن الحرب على إنجلترا، ولا يعتقد أنه توجد أسباب لإعلان الحرب عليها، وأنه يرغب في استقرار السلام الذي يقبله بالشروط التي عرضها عليه

[1] « Rapport du Consul de France P. Deval sur les négociations de Harry Neal et le Dey d'Alger, le 30 JUILLET 1824 », C. C. Alger 1824 Juillet 1829, T.47. AR. M.R.E. France.

انظر أيضا: شالر: ص 327 – 328. وكذلك الزبيري، المرجع السابق، ص128 – 129.

[2] م م و: المصدر السابق، رقم الوثيقة 22550/1242هـ.

[3] شالر: المرجع السابق، ص 224.

[4] نفسه.

الأميرال، ولكنه لم يقبل أبدا بعودة السيد "ماك دونال"، وأنه قد أبلغ في الحال خبرا مفاده أن بارجتين بريطانيتين قد قامتا بقصف ميناء عنابة، وأنهما أسرتا سفينة محايدة، وأحدثتا أضرارا كبيرة، وأن عددا من رعاياه قتلوا وجرحوا، وأن هذه التصرفات لا تتعلق مع اللهجة التي استعملها الأميرال مع الداي بالأمس" [1]. وفي هذه الظروف الحرجة، طلب الداي من السلطان العثماني أن يرسل له جنودا عن طريق تونس وطرابلس لمساعدة الجزائر ضد الإنجليز [2].

وقد أجرى الإنجليز خلال مدة الحصار الذي دام ستة أشهر، عدة مفاوضات مع الحكومة الجزائرية، إلا أنها باءت بالفشل بسبب تشبث كل طرف بموقفه. ولما رأى الإنجليز أن لا أمل في إرغام الحكومة الجزائرية على قبول شروطهم، قرروا شن حملة عسكرية ضد الجزائر. فقد ورد في إحدى الرسائل التي وجهها القنصل الفرنسي في الجزائر "دوفال – DEVAL" إلى وزير خارجيته "أن الأسطول الإنجليزي تقدم من جديد إلى الجزائر يوم 11 يوليو، وهو يتكون من ست سفن شراعية، منها مركب كبير وثلاث بوارج وحراقتين بينما بقيت عشر سفن أخرى متوسطة الحجم، تبحر بعيدا عن الميناء. وفي اليوم التالي اقتربت إحدى السفن من الميناء وقصفت التحصينات، وعندئذ صدرت الأوامر للأسطول الجزائري لمطاردتها وإرغامها على الابتعاد عن الميناء. وفي 13 يوليو، انسحبت السفن الإنجليزية لتلتحق ببقية الأسطول الموجود في عرض البحر [3]. وفي يوم 24 يوليو أعاد الإنجليز

[1] نفسه، ص 224.

[2] م م و: المصدر السابق، رقم الوثيقة 22550/1242هـ.

[3] « Lettre de Deval au Comte de Château Briant, Ministre des affaires étrangères à Paris, Alger le 26 Juillet 1824 ». C. C. Alger 1824 Juillet 1829, T.47. AR. M.R.E. France. 1824 ».

الكرة، وبلغ أسطولهم هذه المرة 22 قطعة، ولما اقتربوا من الميناء، بدأت المدفعية الجزائرية والأسطول في إطلاق الرصاص والقنابل على الإنجليز.[1]

وقد ورد في إحدى تقارير ممثل الدولة العثمانية في مدينة "ليفورنة" الإيطالية، أن الجزائريين لم يتضرروا من الهجوم الإنجليزي لأنهم تمكنوا من إبعاد الأسطول الإنجليزي عن الميناء، إلا أن الإنجليز لم يقفوا عند هذا الحد، بل أعادوا الكرة والهجوم على الجزائر في اليوم التالي، الأمر الذي جعل جميع أهالي مدينة الجزائر يغادرون المدينة، ويصعدون إلى المرتفعات المحيطة بها، ولم يبق في المدينة، إلا الجنود المجاهدون الذين دفعوا عن البلاد دفاع الأبطال، وصمدوا أمام الهجوم الإنجليزي ثلاث ساعات[2]. وقد اضطر الإنجليز، نتيجة المقاومة الشديدة التي أبداها الجزائريون، إلى الانسحاب من ميدان المعركة.

وأخيرا أرسل الأميرال الإنجليزي مركبا رفع عليه العلم الأبيض ليتفاوض مع الحكومة الجزائرية. وتوصل الطرفان إلى إبرام معاهدة صلح في يوم 26 يوليو، قبل الداي بمقتضاها شروط الإنجليز، بعد أن وافقوا على استبدال القنصل "ماك دونال"[3].

والجدير بالملاحظة، أن الحصار الذي فرضه الإنجليز على السواحل الجزائرية في عام 1824م والذي دام ستة أشهر، كان له تأثير سلبي على

---

[1] شالر: المصدر السابق، ص 236.

[2] م م و: "تقرير شهبندر ممثل الدولة العثمانية في مدينة ليفورنة إلى الباب العالي"، رقم الوثيقة 46324/ 1240 هـ/ (باللغة العثمانية).

ورد في التقرير أن الداي حسين أرسل 2000 جندي لمساعدة الدولة العثمانية في حرب اليونان، كما وردت معلومات عن تحضيرات الدول الأوربية لعقد اجتماع للتباحث في المسألة اليونانية.

[3] شالر: المصدر السابق، ص 129.

أنظر أيضا: م- م- و، رقم الوثيقة 46324/ 1240 هـ.

التجارة الجزائرية الخارجية، إذ أضحى من الصعب على السفن الجزائرية والأجنبية الدخول والخروج من ميناء الجزائر. وكان الجزء القليل من المبادلات التجارية يتم عن طريق البر بين الأقطار المجاورة تونس والمغرب الأقصى.[1]

بعد هذا العرض يمكن استخلاص بعض النتائج التي تتلخص في النقاط الآتية:

- كانت الجزائر ضحية الصراع الذي اشتد بين الدول الأوربية العظمى، إذ لاحظنا أن الحكام الجزائريين قد ركزوا جهودهم لمواجهة الأطماع الأوربية الاستعمارية، وسخروا لذلك إمكانيات مادية وبشرية، وكان ذلك على حساب التنمية الداخلية. كما أن الأوضاع الخارجية قد أثرت بشكل مباشر في الاستقرار السياسي في الجزائر. فكان اغتيال الداي عمر، نتيجة للهزيمة التي مني بها الجزائريون في حربهم ضد الحملة الإنجليزية الهولندية المتحالفة.
- تعتبر هزيمة عام 1816م، بداية حقيقية لنهاية الحكم العثماني في الجزائر، إذ فقدت معظم قطع أسطولها الذي كان يمثل الدرع الواقي لأمنها وسلامتها في العهود السابقة. كما أن الدول الأوربية التي طورت وسائلها الحربية قد عقدت العزم على التخلص من خطر البلدان المغاربية، فلهذا زادت من وتيرة تحرشاتها، وأفصحت عن نواياها الحقيقية إزاء الأقطار المغاربية في مؤتمر فيينا المنعقد في عام 1815م. فقد استغلت الدول الأوربية ضعف الدولة العثمانية، والأوضاع الحرجة التي كانت تمر بها الجزائر، لتشديد قبضتها على السواحل الجزائرية.

---

[1] الزبيري: المرجع السابق، ص 129.

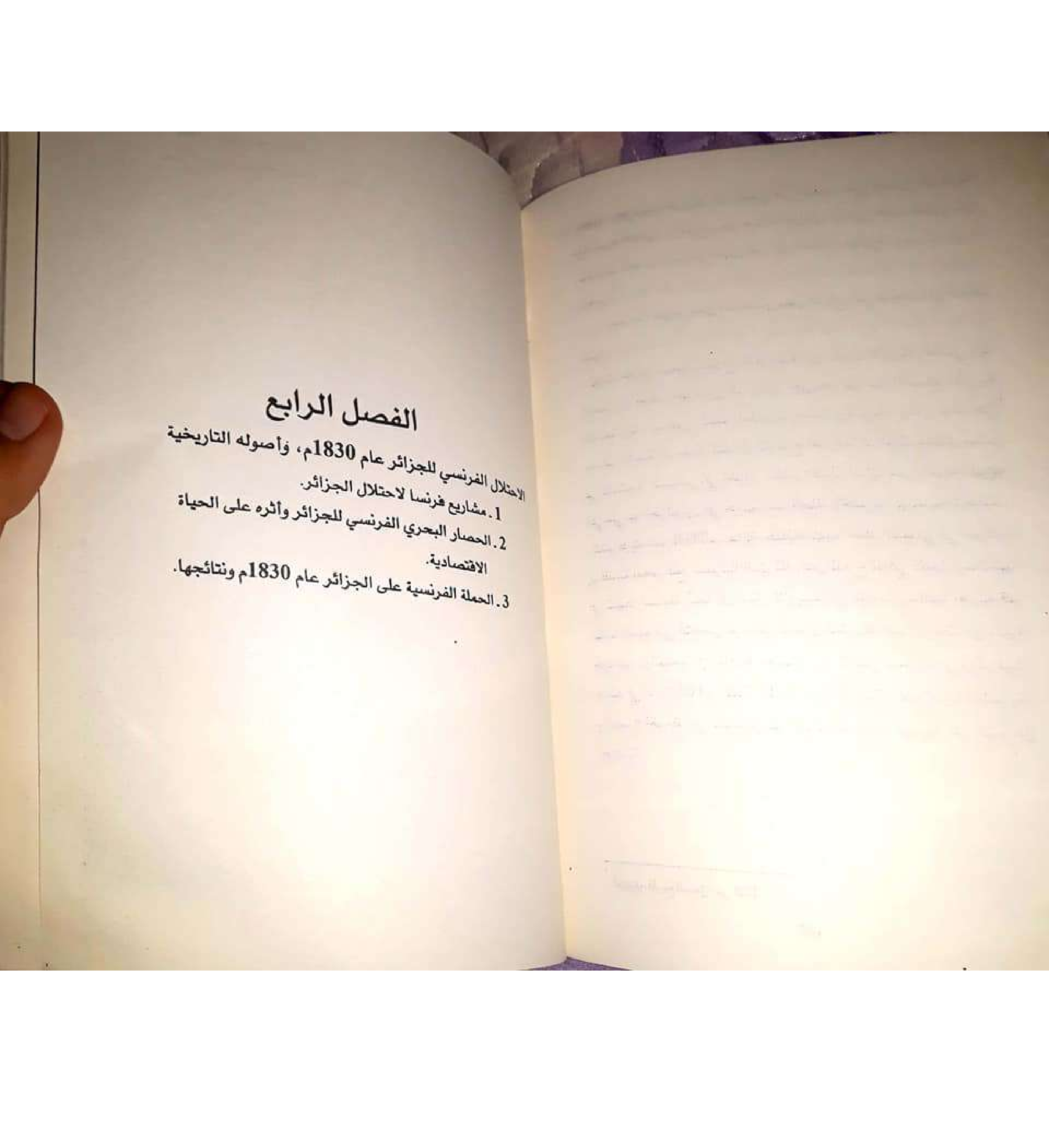
التجارة الجزائرية الخارجية، إذ أضحى من الصعب على السفن الجزائرية والأجنبية الدخول والخروج من ميناء الجزائر. وكان الجزء القليل من المبادلات التجارية يتم عن طريق البر بين الأقطار المجاورة تونس والمغرب الأقصى[1].

بعد هذا العرض يمكن استخلاص بعض النتائج التي تتلخص في النقاط الآتية:

- كانت الجزائر ضحية الصراع الذي اشتد بين الدول الأوربية العظمى، إذ لاحظنا أن الحكام الجزائريين قد ركزوا جهودهم لمواجهة الأطماع الأوربية الاستعمارية، وسخروا لذلك إمكانيات مادية وبشرية، وكان ذلك على حساب التنمية الداخلية. كما أن الأوضاع الخارجية قد أثرت بشكل مباشر في الاستقرار السياسي في الجزائر. فكان اغتيال الداي عمر، نتيجة للهزيمة التي مني بها الجزائريون في حربهم ضد الحملة الإنجليزية الهولندية المتحالفة.
- تعتبر هزيمة عام 1816م، بداية حقيقية لنهاية الحكم العثماني في الجزائر، إذ فقدت معظم قطع أسطولها الذي كان يمثل الدرع الواقي لأمنها وسلامتها في العهود السابقة. كما أن الدول الأوربية التي طورت وسائلها الحربية قد عقدت العزم على التخلص من خطر البلدان المغاربية، فلهذا زادت من وتيرة تحرشاتها، وأفصحت عن نواياها الحقيقية إزاء الأقطار المغاربية في مؤتمر فيينا المنعقد في عام 1815م. فقد استغلت الدول الأوربية ضعف الدولة العثمانية، والأوضاع الحرجة التي كانت تمر بها الجزائر، لتشديد قبضتها على السواحل الجزائرية.

---

[1] الزبيري: المرجع السابق، ص 129.



الفصل الرابع

الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، وأصوله التاريخية

1. مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر.
2. الحصار البحري الفرنسي للجزائر وأثره على الحياة الاقتصادية.
3. الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م ونتائجها.

الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م وأصوله التاريخية:

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال معظم فترات العهد العثماني بالاستقرار النسبي. وكانت فرنسا أول دولة تحصل على امتيازات تجارية على السواحل الجزائرية، ابتداء من القرن السادس عشر، فقد أصبحت تلك الامتيازات هي التي تحدد الإطار العام لعلاقات البلدين. كما أنها كانت السبب الرئيسي الذي أدى إلى النهاية المؤلمة التي عرفتها الجزائر في عام 1830م.

أما في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني، فقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تطورا خطيرا بسبب رغبة فرنسا الجدية في احتلال الجزائر، تلك الرغبة التي دفعتها إلى وضع عدة مشاريع لغزوها، كان آخرها الحملة العسكرية التي قامت بها في عام 1830م، والتي قضت على الحكم العثماني فيها.

وقد ترجع أسباب اهتمام فرنسا المتزايد بالجزائر في العهد الأخير من الحكم العثماني، إلى إدراكها ضعف الجزائر داخليا نتيجة للعوامل الداخلية التي فصلت جوانبها [1]، وللعوامل الخارجية التي تمثلت في الغارات المتتالية التي شنتها عليها الدول الأوربية خلال القرن السابع عشر والثامن عشر من جهة [2]، وإلى اشتداد التنافس بين الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية حول مناطق النفوذ في سواحل شمال إفريقيا من جهة ثانية. وهذا

---

[1] أنظر الفصلين الأول و الثاني، لهذه الدراسة.

[2] أ للمزيد من التفاصيل عن هذه الغارات، أنظر:
(J.J.E.) ROY: histoire de l'Algérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, P.141.
(P.) AZAN: l'expédition d'Alger 1830, P.3 et suite.
(P.) GAFFAREL: l'Algérie, histoire, conquête et colonisation, P.33 et suite.

ما يجعلنا نعتقد أن نهاية الحكم العثماني في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالغزو الفرنسي العسكري الذي حدث في عام 1830م. ويمكن دراسة الغزو الفرنسي الذي أدى إلى القضاء على الحكم العثماني في الجزائر في ثلاثة محاور أساسية.

مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر:

كانت فرنسا تسعى منذ وقت مبكر إلى إنشاء محطات تجارية على سواحل إفريقيا لحماية طرقها التجارية، وفي نفس الوقت القضاء على "القرصنة المغاربية". وقد ورد في الدراسات التاريخية أن المخططات الفرنسية الخاصة باحتلال الجزائر وبقية البلدان المغاربية لم تكن حديثة العهد، وإنما ترجع إلى عهد لويس التاسع "ST. LOUIS" (1226م - 1270م)[1]. ولم تتوقف فرنسا منذ ذلك التاريخ عن رسم خططها لغزو الجزائر. وقد زاد اهتمام فرنسا بالجزائر عندما حصلت على امتيازات تجارية على السواحل الجزائرية في القرن السادس عشر. فقامت بإبرام عدة اتفاقيات مع الجزائر للحفاظ عليها. ولكن في بعض الأحيان كانت فرنسا تلجأ إلى استعمال القوة العسكرية. وقد تجلى ذلك في الحملات العديدة التي شنتها على الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.[2]

ومن أهم المشاريع الفرنسية التي تم إعدادها لغزو الجزائر، ذلك المشروع الذي أعده القنصل الفرنسي في الجزائر "دوكيرسي-

---

[1] (A.) BERTHIER: l'Algérie et son passé, P.81.

أنظر أيضا: (F.) CHARLES ROUX: France Afrique du nord avant 1830, P.9.

[2] « précis des traites entre la France et Alger et des expéditions entreprises contre cette Régence par DESGRANGES, copie 89, PARIS 10 JUIN 1827 », AEBIII322, Traités divers pays d'Europe

"DEKERCY" في عام 1791م[1]. ورغم أهمية ذلك المشروع، فإن الحكومة الفرنسية لم تتمكن من تنفيذه آنذاك، نظرا لانشغالها بأمورها الداخلية. فضلا عن أن العلاقات الفرنسية الجزائرية في تلك الفترة بالذات، شهدت تحسنا ملحوظا، إذ عمد قادة الثورة الفرنسية إلى توطيد علاقاتهم بحكام الجزائر، كما أرسلت الجزائر إلى فرنسا عدة شحنات من القمح واللحوم والجلود والزيوت بالإضافة إلى قروض مالية. فتمكنت فرنسا بفضل تلك المساعدات من القضاء على المجاعة التي كانت تهدد سكانها آنذاك[2]. إلا أن ذلك التفاهم الذي ساد علاقات البلدين لم يرض إنجلترا التي تدخلت لدى الداي، وطلبت منه قطع علاقاته مع فرنسا، والتوقف عن تقديم المساعدات إليها. ولكن الداي رفض الاستجابة لطلب إنجلترا، فاستمر في تقديم المساعدات إلى فرنسا، ومقاومة الدسائس الإنجليزية[3]. ورغم ذلك، فإن العلاقات الجزائرية الفرنسية ما لبثت أن عرفت نوعا من الفتور والتوتر، نتيجة الحملة الفرنسية على مصر في عام 1798م. فقطعت الجزائر علاقتها مع فرنسا بأمر من الباب العالي. ولم تكتف الجزائر بذلك، بل أعلنت الحرب عليها[4]. ولكن سرعان ما تحسنت العلاقات بين البلدين بعد خروج الفرنسيين من مصر. وتوصل الطرفان في 17 ديسمبر عام 1801م إلى عقد

---

[1] DEKERCY: « mémoire sur Alger 1791 »,Pub. par G. Esquer, P.118.

[2] أجرتو، مارسيل: الوطن الجزائري، ترجمة عبد الله نور، ص 24.

[3] (E.) CAT: petite histoire de l'Algérie, t.1, P.38.

[4] أرجموند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827م - 1848م، ترجمة عبد الجليل التميمي، ص 19.

أنظر أيضا: (A.) NETTEMENT: histoire de la conquête d'Alger , P.124.

معاهدة، نصت بنودها على ضرورة إعادة العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين.[1]

وبالرغم من هذا التصالح، فإن نابليون بدأ في إعداد مشروع غزو، تلخصت أهدافه في احتلال دول المغرب العربي، وجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، والقضاء على التفوق الإنجليزي، وتحقيق حملة عسكرية جديدة ضد مصر والمشرق[2]. وقد طلب نابليون لتحقيق هذا المشروع من المواطنين الفرنسيين الذين عاشوا أو كانوا أسرى في الجزائر، تزويده بمعلومات عنها. كما أرسل عدة بعثات إلى الجزائر لاستكشاف أحوال البلاد، ورسم خرائط جغرافية، وجمع الأخبار. واستجابة لطلب نابليون، أعد القنصل الفرنسي السابق في الجزائر "جون بون سان أندري –J. B. ST. ANDRE" في عام 1799م، مشروعا لغزو الجزائر، تحتل فرنسا الجزائر فيه في خلال ثمانية أيام بعد ضربها ضربة قوية وسريعة[3]. كذلك قدم "تيدانا–M'THEDENAT"، نائب مفوض العلاقات التجارية مشروعا لنفس الغرض في عام 180م، اقترح فيه على الحكومة الفرنسية إنزال قواتها بضواحي مدينة تنس، لتزحف بعد ذلك على مدينة الجزائر عبر سهل ومرتفعات مليانة.[4]

---

[1] م- م- و، "تقرير السيد علي ممثل الباب العالي في باريس إلى السلطان سليم الثالث حول المعاهدة التي أبرمت بين فرنسا والجزائر عام 1801 م، رقم الوثيقة 5847/1216 هـ (باللغة العثمانية).

[2] (L.) BERJAUD: BOUTIN agent secret de Napoléon 1ER précurseur de l'Algérie Française, PP.85-86.

[3] (G.) ESQUER: les commencements d'un Empire la prise d'Alger, P.31.

[4] « Mémoire de M'THEDENAT, Fructidor an 10 », M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, AR. M.R.E. France.

ورغم أهمية تلك المشاريع، فإن نابليون لم يسرع إلى تنفيذها، نظرا لانشغاله بمناطق أخرى، كالهند "وسان دومينق – ST. DOMINGUE".

إلا أن هذا لم يمنعه من إرسال بعض قطع أسطوله الحربي في أغسطس عام 1802م إلى الجزائر بقيادة الأميرال ليسيغ LES SEGUES، لمحاصرة الجزائر ومطالبة الداي مصطفى بالتعويضات عن السفينتين الفرنسيتين اللتين استولى عليهما الجزائريون، وعن الخسائر التي ألحقوها بتجارة فرنسا [1]. وبعد أيام معدودة، التحق بالأسطول الفرنسي القبطان "بيرج –BERGE"، الذي حمل معه رسالة إنذار وتهديد من نابليون إلى الداي مصطفى [2]. فانتهز القبطان "بيرج" فرصة وجوده في الجزائر لجمع معلومات عنها [3].

ورغم التهديدات والمناورات، فإن فرنسا لم تنل شيئا من الجزائر، بل زاد موقف الجزائر تشددا لما تولى الداي أحمد الحكم (1805 م – 1808م)، إذ قرر في عام 1807م تجريد فرنسا نهائيا من ممتلكاتها في الجزائر، ومنحها لإنجلترا. ربما كان هذا العامل سببا كافيا لكي تفكر فرنسا بكل جدية في احتلال الجزائر، وإبعاد خطر إنجلترا، الذي أصبح حقيقة مؤكدة عن سواحل إفريقيا. وبمجرد أن أبرم نابليون معاهدة "تلسيت – TILSIT" للسلام مع روسيا عام 1807م، حتى وجه أنظاره من جديد إلى الأقطار المغاربية [4]، وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهها في 18 أبريل 1808م إلى الأميرال "دوكري – DECRES" وزير البحرية والمستعمرات

---

[1] BERJAUD: OP. CIT. , P.91.

[2] (E.) PLANTET: correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France, T.2, PP 502-504.

[3] ESQUER: OP. CIT. , P.32.

أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص 203.

[4] BERJAUD: OP. CIT., P.95.

الفرنسية، حيث طلب منه بأن يعد خطة مفصلة ودقيقة لغزو الجزائر [1]. وتنفيذا لأوامر نابليون، جمع "دوكري" كل التقارير والدراسات والمذكرات التي أعدها القناصل وبعض المواطنين الفرنسيين حول البلدان المغاربية. وبعد أن أنهى "دوكري" هذه الترتيبات، لم يبق له إلا اختيار ضابط مؤهل لإرساله إلى الجزائر، قصد دراسة الأرضية، وإعداد مشروع محكم للغزو. وقد وقع اختياره على المهندس العسكري "بوتان –BOUTIN"، فغادر هذا الأخير ميناء طولون يوم 9 مايو عام 1808م في سرية تامة، وعندما وصل إلى الجزائر، اتصل بقنصل بلاده "تانفيل" الذي ساعده على إنجاز مهمته [2]. ولم يغادر "بوتان" مدينة الجزائر، إلا في 17 يوليو. وخلال المدة التي مكثها بالجزائر، جاب البلاد من رأس ماتيفو شرقا إلى سيدي فرج غربا. ولم يكتف "بوتان" بدراسة السواحل الجزائرية فحسب، بل تسلل إلى ضواحي مدينة الجزائر و جمع معلومات مهمة عن البلاد، كما وضع خرائط و رسومات لسواحلها، موضحا فيها التحصينات وعدد القوات الفرنسية الضرورية لاحتلالها، ومكان إنزالها، والفترة المناسبة للغزو [3]. وكان نابليون قد أوفد في الفترة التي سافر فيها "بوتان" إلى الجزائر، القبطان "بورل –BUREL" في مهمة دبلوماسية إلى سلطان المغرب الأقصى، وكلفه في نفس الوقت برسم الطريق المؤدي من طنجة إلى فاس [4]. ربما كان هدف نابليون من وراء ذلك، هو احتلال المغرب الأقصى عندما يتخلص من الجزائر؟

---

[1] IBID. P96.

[2] IBID. P.96.

[3] (Y.) BOUTIN: reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, pub. Par G. ESQUER, P.89.

أنظر أيضا: « Mémoire de BOUTIN 1808 », M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, AR. M.R.E. France.

[4] ESQUER: les commencements d'un Empire, P.37.

وعلى أي حال، فإن نابليون لم يتمكن من تنفيذ مشاريعه وتحقيق أطماعه الرامية إلى احتلال البلدان المغاربية، نظرا لانشغاله بالحروب الأوربية. كما أن العلاقات الجزائرية الفرنسية كانت قد رجعت إلى مجراها الطبيعي، نتيجة الحملة الإنجليزية ضد الجزائر في عام 1816م. وقد كان هذا الحادث في صالح فرنسا حيث عرفت كيف تسترجع امتيازاتها التجارية في السواحل الجزائرية عام 1817م[1]. ولكن هذا التقارب الذي حدث بين فرنسا والجزائر لم يدم مدة طويلة، إذ طرحت من جديد **"قضية الديون"** التي كانت سببا في الخلاف الذي نشب بين الداي حسين والقنصل الفرنسي "دوفال—**DEVAL**"، والذي انتهى كما هو معروف بضربة المروحة في 27 أبريل عام 1827م[2]. وقد علق على حادثة المروحة الطبيب الألماني "سيمون بفايفر – **SIMON PFEIFFER**" الذي مكث بالجزائر السنوات الخمس الأخيرة من العهد العثماني (1825م- 1830م)، فذكر "**إن القنصل الفرنسي انصرف إلى منزله حيث اجتمع ببقية القناصل الأوربيين، وكلف قنصل سردينيا بالقيام بالأعمال الفرنسية في الجزائر. وفي اليوم نفسه ظهرت في ميناء الجزائر سفينة شراعية فرنسية، يبدو أنه كان على موعد معها، فأخذته وأتباعه، ونقلتهم إلى فرنسا**"[3]. ويوضح ما ذكره

---

[1] (H.) GARROT: histoire générale de l'Algérie, P.621.

[2] **اختلفت المصادر في تحديد تاريخ حادثة المروحة، فهناك من يرجعها إلى 27 أو 30 أبريل عام 1827 م وهناك من يرجعها إلى 31 مارس عام 1828 م. إلا أن المصادر الفرنسية أجمعت على أن الحادثة وقعت في 27 أبريل 1827 م. أنظر: حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، ص 180. وكذلك بفايفر سيمون: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تعريب أبو العيد دودو، ص 34.**

HADJ AHMED EFENDI: « La prise d'Alger raconté par un Algérien », Trad Ottocar de Shlechta, in J.A.5é. semestre, N°29, 1862, P.322.

[3] **بفايفر، سيمون: المصدر السابق، ص 33 – 34.**

الطبيب الألماني أن ثمة ترتيب وتخطيط بين حادثة المروحة ومغادرة قنصل فرنسا ورعاياها للجزائر. والجدير بالذكر أن القنصل الفرنسي "**دوفال**"، كان من المتحمسين لاحتلال الجزائر، إذ أكد لحكومته في عدة مناسبات سهولة إنزال الجنود إلى السواحل الإفريقية، واحتلال الجزائر[1]. وقد قيل عن "**دوفال**" الذي تسبب في الأزمة بين الجزائر وفرنسا، إنه شخصية مريبة، وتورط في عدة قضايا غير مشرفة[2]، كما أن الداي حسين اتهمه بالتعاون مع التجار اليهود ضده.[3]

وبعد أن عاد "**دوفال**" إلى بلاده بفترة قصيرة، انقطعت العلاقات بين الجزائر وفرنسا. وتبدأ بذلك صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، يطلق عليها مرحلة الحصار البحري الفرنسي للجزائر. إلا أنه يبقى في سلسلة المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر. وقبل الشروع في علاج مرحلة الحصار، يبقى مشروع واحد، هو المعروف تاريخيا باسم "**مشروع محمد علي**".

ظهرت فكرة الاستعانة بمحمد علي، حاكم مصر، لسيطرة فرنسا على الجزائر، بل احتلالها إن أمكن مع طرابلس وتونس، عندما اقترح القنصل الفرنسي في مصر "**دروفتي–DROVETTI**" على حكومته في عام 1826م، أنه بإمكان محمد علي القيام بالحملة بدلا من فرنسا، بينما تقتصر مهمة فرنسا على مساعدته ماليا ودبلوماسيا. وكان دروفتي يعتقد أن هذه الوسيلة ناجعة لتحويل أنظار محمد علي عن سوريا، وربطه بعلاقات معقدة مع البلدان المغاربية[4]. وقد رفض محمد علي في بداية الأمر المشروع المقترح

---

[1] CHARLES ROUX: OP. CIT., P.523.

[2] JULIEN: histoire de l'Algérie contemporaine la conquête … ; P.24.

[3] بفايفر: المصدر السابق، ص 36.

[4] (G.) GUEMARD: Les réformes en Egypte d'Ali BEY EL Kabir à Méhemed Ali 1760-1840, P.116.

عليه، لأن اهتماماته كانت مصوبة نحو سوريا، ولكنه في النهاية، اقتنع بالفكرة، بعد أن شرح له "دروفتي" الفوائد التي يمكن جنيها من تنفيذ المشروع. أما الحكومة الفرنسية فلم تأخذ هذه الفكرة بجدية حينما عرضها عليها دروفتي، فأبدت خوفها مما سوف يحدث مستقبلا.[1]

ورغم فشل "دروفتي" في إقناع حكومته، فإن ذلك لم يمنعه من مواصلة جهوده، لعرض فكرته عليها من جديد في عام 1829م في شكل مشروع مفصل، بين فيه طريقة التخلص من الأقطار المغاربية بترك مهمة غزو الأقطار المغاربية لمحمد علي، الذي كان يتمتع بكل الإمكانات المادية والبشرية التي تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة[2]. ورحب "بولينياك" رئيس وزراء فرنسا بتلك الاقتراحات لتطابقها مع المشروع الذي كان قد أعده هو الآخر عام 1814م، والذي كان يهدف إلى ربط مسألة البلدان المغاربية بمسألة مصر. وكان يرى في ذلك وسيلة لنشر تأثير فرنسا المادي والمعنوي في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط[3]. فلذا وجه "بولينياك" مذكرة إلى المجلس الملكي الفرنسي في شهر سبتمبر عام 1829م، شرح له فيها فوائد المشروع المشترك بين فرنسا ومحمد علي[4]. ثم كتب "بولينياك" إلى قنصله في مصر السيد "ميمو - MIMAUT"، طالبا منه مواصلة المفاوضات التي كان "دروفتي" قد بدأها مع محمد علي، وبحث سبل تنفيذ المشروع، وتحديد شروط كل طرف. كما

---

[1] IBID, P.116.

[2] (G.) DOUIN: Mohamed Aly et l'expédition d'Alger, P.1-4.

يحتوي كتاب "دوين" على كل المراسلات والوثائق المتعلقة بمشروع غزو البلدان المغربية التي كانت الحكومة الفرنسية تتبادلها مع مبعوثها في مصر ومحمد علي وسفيرها جيومينو في استانبول.

[3] IBID. IX.

[4] DOUIN: OP. CIT., P.7-9.

أوفد "بولينياك" الضابط "هودر- HUDER" إلى مصر لمساعدة "ميمو" في مهمته. وقد اختير هذا الأخير لإتقانه اللغة التركية، بالإضافة إلى علاقاته الطيبة مع محمد علي، إذ سبق له أن تعرف عليه في عام 1827م.[1]

وفي الوقت الذي فتحت فيه الحكومة الفرنسية باب المفاوضات مع محمد علي، وجه "بولينياك" رسالة في 10 أكتوبر عام 1829م إلى سفيره في إستانبول "جييومينو - GUILLOMINOT"، أخبره فيها بتفاصيل المشروع والفوائد المنتظرة منه. كما كلفه بأن يحاول الحصول على فرمان من السلطان العثماني، يوافق فيه على حملة محمد علي، وذلك بعد إقناعه بفوائد المشروع التي ستجنيها الدولة العثمانية[2]. إلا أن الباب العالي رفض الاقتراحات التي عرضت عليه، وأوضح رئيس الديوان العثماني **"بيتروف أفندي"** لمترجم **"جييومينو"** أسباب رفض اقتراحاته، فذكر **"إن الباب العالي لا يفكر في الظروف الراهنة في تنفيذ هذه الاقتراحات لأن القوات الروسية قد احتلت أراضيه، وأن التكاليف التي فرضتها معاهدة "أدرنة" عام 1829م[3] على الدولة العثمانية، استهلكت كل مواردها، كما أن المشروع يتناقض مع تعاليم الدين الإسلامي، وأن كل ما يمكن القيام به، هو إرسال مبعوث إلى الجزائر لتسوية الخلاف بين فرنسا والجزائر"**[4]. أما **"ميمو و هودر"** فقد قاما بعرض شروط الحكومة الفرنسية على محمد علي[5]، ولما اطلع محمد علي

---

[1] IBID. P. 10-11.

[2] IBID. P. 9-13.

[3] وضعت معاهدة أدرنة التي أبرمت يوم 14 أكتوبر عام 1829 م حدا للحرب التي نشبت بين روسيا والدولة العثمانية في عام 1828 م، وكانت معظم بنودها في صالح روسيا. أنظر محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي ص، 428.

[4] DOUIN: OP. CIT., P. 53 -57.

[5] IBID. PP. 29-30.

على مضمونها، قام من جانبه بتقديم مجموعة من الشروط، تلخصت في تعهده بالقيام بحملة بقيادة ابنه إبراهيم لإخضاع البلدان المغاربية، والقضاء على القرصنة، على أن يتنازل ملك فرنسا لمحمد علي على أربع سفن حربية ذات 80 مدفعا، وأن يقرضه 20 مليونا من الفرنكات[1]. ويلاحظ أن بعض الشروط التي عرضها محمد علي، كالسفن الحربية والقرض المالي، كانت تتناقض مع التعليمات التي أصدرها "**بولينياك**" إلى مفاوضيه في مصر.

ولما قام "**بولينياك**" بعرض تلك الشروط على مجلس الوزراء للبت فيها، اعتبرها بعض الوزراء إهانة لشرف فرنسا. وقد حاول "**بولينياك**" بعد ذلك تعديل المشروع، لكن دون جدوى. إذ رفض محمد علي كل التعديلات التي عرضت عليه.[2]

ويرى أحد الدارسين أن السبب الحقيقي لفشل المشروع كان تدخل إنجلترا في القضية، إذ عارضت المشروع وعقدت العزم على تدمير الأسطول المصري بمجرد خروجه من ميناء الإسكندرية، كما هددت محمد علي بإبعاده عن الحكم إذا وافق على تنفيذ خطة فرنسا . كذلك يعزي فشل المشروع الذي تردد محمد علي في الأخذ به لأسباب أخلاقية ودينية، حيث قال للفرنسيين، بعد فشل المشروع: "**ولكني أضيع ثمرة أعمالي كلها إذا قبلت حلفا كالذي تعرضونه علي. فأفقد شرفي أمام أبناء جلدتي وديني، فيحتقرونني، ولا تظنوا أنني أسلك هذا المسلك عن تعصب ديني، فإنني معروف بسموي على كل تعصب، وإني لم أبلغ ما بلغت إلا بسمعتي بين شعبي وبمشيئة شعبي، فالتعاون معكم معناه القضاء علي، معناه موتي، وإن كنت أخاطبكم بهذه اللهجة، فهناك أسباب تبعثني على ذلك، إن الأعرابي في**

[1] IBID. PP. 30-31.

[2] LEMARCHAND: l'Europe et la conquête d'Alger, P.57.

الصحراء يعرف علة جمله أكثر من أكبر طبيب في فرنسا". و الأرجح أن سبب رفض محمد علي للقيام بتنفيذ المشروع المقترح عليه، هي تلك التعديلات الأخيرة التي قدمها "بولينياك"، إذ اقترح عليه أن يستولي على طرابلس وتونس ويترك الجزائر لفرنسا، وثمة أسباب أخرى ساهمت إلى حد كبير في فشل المشروع. فقد تدخلت روسيا والنمسا في القضية، وحاولتا إفشال المشروع مع أنهما كانتا تساندان فرنسا ظاهريا في خطتها.

وبعد فشل المشروع، أدركت الحكومة الفرنسية أن ذلك لم يكن في صالحها، إذ كانت تتوقع أن محمد علي سيقطع علاقاته معها، وبالتالي ستفقد فرنسا حليفا تقليديا في منطقة الشرق الأوسط، ويؤدي ذلك إلى فتح الطريق أمام إنجلترا، مما يمكنها من مد نفوذها إلى مصر. وهذا ما جعل بولينياك، يوجه رسالة عاجلة إلى محمد علي جاء فيها :"**رغم فشل المفاوضات بين البلدين، فإن ملك فرنسا يقدر مشاعر حاكم مصر، كما أن ذلك الفشل لا يؤثر في علاقات البلدين**".

وبعد فشل كل سبل المفاوضات، اتخذ مجلس الوزراء الفرنسي في جلسته المنعقدة في 30 يناير عام 1830م، قرارا نص على ضرورة القيام بحملة عسكرية ضد الجزائر، وحل الأزمة بصفة نهائية. وفي 7 فبراير، وافق الملك الفرنسي شارل العاشر على مشروع الغزو. فأصدر مرسوما ملكيا عين بموجبه قادة الحملة.[1]

وقبل التطرق إلى تفاصيل الحملة، نعود إلى معالجة الحصار الذي ضربه الأسطول الفرنسي على السواحل الجزائرية ابتداء من 16 يونيو عام 1827م.

[1](H. DE.) GRAMMONT: histoire de d'Alger sous la domination Turque, P.394.

الحصار البحري الفرنسي للجزائر وأثره على الحياة الاقتصادية:

بعد أن وقع الخلاف بين الداي حسين والقنصل الفرنسي "دوفال" يوم 27 أبريل عام 1827م، عاد هذا الأخير إلى بلاده. واعتبرت الحكومة الفرنسية ذلك الخلاف فرصة مناسبة لتفرض حصارها على السواحل الجزائرية ابتداء من 16 يونيو 1827م إلى 18 يونيو 1830 م.[1]

ومهما كانت الأسباب التي دفعت فرنسا إلى فرض حصارها على السواحل الجزائرية، فهو في حقيقته ليس سوى حلقة من حلقات المشاريع الفرنسية للاستيلاء على الجزائر.[2]

ولقد هاج الرأي العام الفرنسي في أعقاب حادثة المروحة، واعتبرت الحكومة الفرنسية الحادثة فرصة مواتية لكي تحقق ما كانت تصبو إليه طويلا، وهو احتلال الجزائر. ففي 13 يونيو عام 1827م وصل الضابط الفرنسي **"كولي – COLLET"** إلى ميناء الجزائر على رأس قطع الأسطول الحربي حاملا معه إنذارا إلى الداي، طلب منه فيه بأن يرسل وفدا من كبار الموظفين (وكيل الحرج) إلى الأسطول الفرنسي ليقدم اعتذارات الداي إلى القنصل **"دوفال"**، ثم ترفع الراية الفرنسية على القلاع الجزائرية وقصر الداي والميناء، وتطلق بعد ذلك مائة طلقة مدفعية تحية لها. فإذا رفض الداي الامتثال لتلك الشروط خلال أربع وعشرين ساعة، يبدأ الهجوم الفرنسي على الجزائر[3] ورغم هذه التهديدات، فإن الداي رفض الاستجابة لتلك المطالب، إلا أنه وجه رسالة إلى القنصل **"دوفال"** جاء فيها: **"لم يرغمكم أحد على مغادرة الجزائر، وأنه إذا أردتم الاحتفاظ بالشروط القديمة كاملة، فيمكنكم الرجوع**

---

[1] DOUIN: OP. CIT., P.2.
[2] CHARLES ROUX: OP. CIT., P.9.
[3] PLANTET: OP. CIT., PP.563-564.

إلى الجزائر كما خرجتم منها". [1] كما استقبل الداي الرعايا الفرنسيين المقيمين بالجزائر، وأخبرهم بتفاصيل الحادثة، وفي نهاية اللقاء، قال لهم: "فإن أردتم أنتم أيضا مغادرة الجزائر، فإنني لا أمنعكم من ذلك، هاهو الطريق، وإذا أردتم البقاء معنا، فإنني لا أعارض ذلك أيضا، ها هي الجزائر" [2] وقد سبب هذا الرد في انقطاع الحوار بين الطرفين في 16 يونيو عام 1827م، وحينئذ بدأ الحصار الفعلي للسواحل الجزائرية. [3] وظهرت العمارة البحرية الفرنسية على سواحل الجزائر. وكان هدف فرنسا من ذلك الحصار، إحداث مجاعة في البلاد، وإثارة مشاعر سكان الجزائر ضد السلطة الحاكمة، لعل ذلك يؤدي إلى الإطاحة بالداي، وإجباره على قبول شروط فرنسا. [4] وقد كان رد الداي إزاء ذلك الحصار، صارما حيث أمر باي قسنطينة، الحاج أحمد بالاستيلاء على المؤسسات الفرنسية الواقعة في عنابة والقالة. [5]

والجدير بالذكر، أن باي قسنطينة قد وجه رسالة قبل يومين من الحصار إلى أعيان ومواطني مدينة عنابة حثهم فيها على اليقظة والاستعداد للدفاع عن مدينتهم ضد الخطر الأوربي. كما طلب منهم احترام الفرنسيين المقيمين في مدينتهم [6]. وهذا ما يؤكد حسن نوايا الحكومة الجزائرية في

---

[1] HADJ AHMED EFFENDI , OP. CIT., P.322.

[2] IBID.

[3] DOUIN: OP. CIT., P2.

أنظر أيضا (F.) PONTEIL: L'éveil des nationalités et le mouvement libéral 1815-1848, P.205.

[4] ROY, (J.J.E.): OP. CIT., P.159.

أنظر أيضا: (M.) BELHAMISSI: Histoire de la marine Algérienne 1516-1830, P.159.

[5] (C.) FERAUD: « Destruction des établissements Français de la Calle 1827 », in R. A. N°45, P.26.

[6] (E.) BIGONET: « Une lettre du Bey de Constantine », in R. A. N°43,1899, P.175.

معاملاتها مع الأجانب خاصة الفرنسيين. ورغم هذا الموقف الذي اتخذته السلطات الجزائرية إزاء الفرنسيين المقيمين في بلادها، فإن الحكومة الفرنسية لم تتخل عن نواياها الاستعمارية. ففي الوقت الذي ضرب فيه الحصار على السواحل الجزائرية، ظهرت نوايا فرنسية لاستبدال الحصار بالغزو، وقامت العناصر الفرنسية المتطرفة، وعلى رأسها "**كليرمون دوطونير – C. DE TONNERRE**" بإعداد مشروع الغزو، إلا أن الظروف الدولية وحاجة فرنسا إلى قواتها العسكرية لمواجهة ما تسفر عنه ثورة اليونان [1]، وإمداد أسطولها في البرازيل، حال ذلك كله بينها وبين تنفيذ نية الغزو [2]. ولهذه الاعتبارات، قررت الحكومة الفرنسية في الجلسة التي عقدت يوم 11 أكتوبر عام 1827م، مواصلة حصار السواحل الجزائرية [3]، والاغارة من حين لآخر على السفن الجزائرية الموجودة في عرض البحر. وقد تمكن الفرنسيون من سد جميع طرق المواصلات البحرية في وجه الجزائريين. فحدث نقص كبير في الواردات الأوربية، وأخذ الأهالي يتذمرون ويشكون من قلة الكسب. [4]

---

[1] بدأت ثورة اليونان في عام 1821 م، وانتهت بعد معركة نافرين البحرية عام 1828 م والتي تحالفت فيها إنجلترا وروسيا وفرنسا ضد القوات العثمانية والمصرية والمغاربية، للمزيد من التفاصيل عن دور الجزائر في حرب اليونان أنظر: (A.) DEVOULX:
« Recherches sur la coopération de la Régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque », in R. A. N° 1, 1856 – 1857.

[2] (H.) NOGUERES: l'expédition d'Alger 1830 , P.13.

[3] DOUIN: OP. CIT., P2.

[4] بفايفر: المصدر السابق، ص 39.

وقد حاول الأسطول الجزائرية فك الحصار الذي ضرب على موانئ الجزائر، فأمر الداي حسين بتعبئة إحدى عشرة سفينة جزائرية. إلا أنها عندما اشتبكت مع بعض قطع الأسطول الفرنسي ألحقت بها أضرارا بالغة.[1]

ولم يكن الحصار الفرنسي مقصورا على ميناء مدينة الجزائر، بل شمل جميع موانئ الجزائرية[2]. ورغم طول مدة الحصار (1827م- 1830م)، فإن الحكومة الفرنسية لم تصل إلى نتيجة. وأدركت في النهاية عقم الحصار، والخسائر المالية الضخمة التي كانت تنفقها. والتي قدرت بسبعة ملايين فرنك سنويا[3]. كما ألح معارضو الحكومة الفرنسية والتجار على ضرورة رفع الحصار، نظرا للأضرار البالغة التي ألحقت بالتجارة الفرنسية. وهذا ما جعلهم يقترحون على حكومتهم شن حملة عسكرية ضد الجزائر. ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الاقتراح لعدم اكتمال استعدادها من جهة، وتخوفها من عواقب الحملة من جهة ثانية[4]. ولم يكن في وسع الحكومة الفرنسية في تلك الظروف، إلا القيام بمحاولة دبلوماسية جديدة لحل الأزمة التي وصلت إلى أوجها. فأوفدت في شهر سبتمبر عام 1828م قائد الحصار "**لابروطونير- LA BRETONNIERE**". الذي خلف "كولي" في مهمته، ليعرض مجموعة من الشروط على الداي المتمثلة "**في أن يبعث الداي مندوبا إلى فرنسا تكون مهمته التعبير للحكومة الفرنسة بصفة صريحة وقاطعة عن رغبة الجزائر في إقرار السلم من جديد مع فرنسا، وإعطاء تفسيرات مرضية عن مسلك الداي**

[1] نفسه، ص 39- 41.

[2] NETTEMENT: OP. CIT., P27.

[3] (P.) MONTAGNON: Histoire de la conquête d'Alger 1830-1871 ,P.27.

[4] **جمال قنان: "عنصر في الأزمة الجزائرية الفرنسية عام 1827م". في مجلة التاريخ، عدد خاص، الجزائر 1984،ص14.**

إزاء القنصل، وعن نواياه الحقيقية إزاء فرنسا ويمكن لفرنسا بعد تنفيذ تلك الشروط التفاوض مع المندوب الجزائري قصد إبرام معاهدة جديدة". [1]

وتنفيذا لأوامر الحكومة الفرنسية، أوفد "لا بروطونيير" إلى الداي الضابط "بيزار –BEZARD" وقنصل سردينيا "داتيلي – D'ATTILI". الذي كان يتولى مهمة رعاية الشؤون الفرنسية بالجزائر عندما ظهرت الخلافات بين البلدين، ليعرضا عليه الشروط المذكورة، ولكنه رفض إيفاد مبعوث إلى فرنسا قبل أن يتم توقيع الصالح بين البلدين. [2]

وبعد أن استمع المبعوثان لجواب الداي، أكد له أن "لا بروطونيير" ليست له صلاحيات التفاوض وعقد المعاهدات، بل تقتصر مهمته على إبلاغ التعليمات فقط. وعندئذ تأكد الداي من سوء نية فرنسا. ورفض كل الشروط التي كانت تطالبه بها. وقطع معها كل المباحثات. [3] وهكذا فشلت كل المحاولات التي قامت بها فرنسا لإيجاد حل للنزاع القائم. وازدادت الأوضاع تفاقما، وتصاعدت الأزمة بين البلدين بسبب تشبث كل طرف بموقفه.

ورغم فشل المباحثات بين البلدين، فإن القنصل "داتيلي" واصل مساعيه في الجزائر لحل الأزمة. وحاول أن يقنع الداي بقبول شروط فرنسا، موضحا له الفوائد التي سيجنيها إن وافق على إرسال مبعوثه إلى ملك فرنسا في أقرب الآجال [4]. إلا أن داتيلي، فشل في مهمته لأن الداي رفض أن يرسل

---

[1] نفسه، ص 14.

[2] نفسه، ص 14 - 51.

[3] نفسه، ص 15.

[4] « Lettre DE Mr. D' Attili de LA Tour à Mr. DE LA Bretonniere5 Janvier 1829 », M. et D. Algérie 1829-1830, T.4, AR. M.R.E. France.

مبعوثه إلى فرنسا، إلا بعد توقيع الصلح حتى لا ترغم الحكومة الفرنسية هذا المبعوث على وضع خاتمه على معاهدة هي قد أعدت بنودها وترتيباتها.[1]

كذلك اهتز إيمان فرنسا بجدوى الحصار، كما يتضح من الرسالة التي وجهها "لا بروطونيير" إلى وزير البحرية الفرنسية في 24 أبريل عام 1829م حيث ذكر: "إنه على يقين من أن الحصار الذي ضرب على موانئ الجزائر، مهما كان مشددا، فإنه غير كاف لأن تأثيره سيكون ضعيفا في الشعب الجزائري الذي لا يمارس تجارة بحرية، وأن موقع هذا الشعب بين المملكتين (المغرب وتونس)، يساعده على تلقي كل المواد التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق البحر"[2]. فلهذا اقترح "لا بروطونيير" مضاعفة القوات الفرنسية التي يمكن أن تفرض الكثير على الداي وتثير مخاوف رعاياه، لعل ذلك يؤدي في النهاية إلى أزمة داخلية، يترتب عليها مصالحة مشرفة لفرنسا[3]. واستطرد "لا بروطونيير" في رسالته أنه يعتقد أنه من السهل إيجاد علاقات ودية مع أهالي المناطق الداخلية، وذلك بكسب ثقة رؤساء القبائل بواسطة الهدايا والمعاملة الحسنة، وإقناعهم بأن الهدف الأساسي للفرنسيين، هو تحريرهم من اضطهاد الأتراك الذي يعانون منه منذ زمن بعيد، ومعاهدتهم باحترام ممتلكاتهم ومقدساتهم ونسائهم وكل ما هو عزيز لديهم، وأن ذلك سوف يساعد الفرنسيين كثيرا إذا ما قامت فرنسا في يوم من الأيام بحملة عسكرية بحرية وبرية.[4]

---

[1] قنان: المرجع السابق، ص 16.

[2] «Lettre DE LA Bretonniere au ministre de la marine, PARIS 24 AVRIL 1829», M. D. IBID.

[3] IBID.

[4] IBID.

التي كان على متنها الوفد الفرنسي اقتربت من تحصينات مدفعية الميناء، فشرع رجال المدفعية الجزائرية، الذين كانوا في حالة الطوارئ منذ بداية الخلافات مع فرنسا، في إطلاق بعض القذائف على السفينة الفرنسية لإرغامها على الابتعاد من تلك المنطقة المحرمة [1]. ولكنها لم تعبأ بذلك الإنذار الذي وجه إليها، فاستمرت في سيرها إلى أن أصبحت تحت خطوط الحامية [2]. ويبدو أن الرياح لم تكن السبب الحقيقي الذي جعل السفينة الفرنسية "لا بروفانس –**LA PROVENCE**" تقترب من تحصينات الميناء، كما ادعت الحكومة الفرنسية، بل كان هدف السفينة هو التجسس على مواقع المدافع والتأكد عن مدى استعداد الجنود الجزائريين. وقد أثارت هذه الواقعة ضجة عارمة في أوساط الرسميين الفرنسيين، وتأكدوا في نهاية الأمر أنهم غير قادرين على فرض شروطهم على الجزائر، وأن الحل الوحيد يكمن في إعداد حملة عسكرية. [3]

وأخيرا لابد من التأكيد على أن الحصار الفرنسي للموانئ الجزائرية كانت له تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر. وكانت لتلك التأثيرات أحداثها الضارة على بنية المجتمع الجزائري بشكل عام، مما ساعد على ضعفه، ومهد السبيل إلى نجاح الحملة العسكرية التي قامت بها فرنسا في عام 1830م.

---

[1] NOGUERES: OP. CIT., P.19.

[2] بفايفر: المصدر السابق، ص 57- 58.

[3] قنان: المرجع السابق، ص 24.

أدركت الحكومة الفرنسية عقم الحصار الذي فرضته على سواحل الجزائر، ولهذا عندما تولى "بولينياك" رئاسة الوزارة الفرنسية في 18 أغسطس عام 1829م، رأى أن الحل الوحيد لإخراج بلاده من الأزمة، هو إعداد حملة عسكرية ضد الجزائر. ومنذ ذلك الحين راحت الحكومة الفرنسية تبحث عن الأسباب التي سوف تتستر وراءها لاحتلال الجزائر. ويمكن حصر الأسباب التي تذرعت بها الحكومة الفرنسية للقيام بحملتها في إدعائها أن الداي حسين رفض تقديم مبررات عن أسباب حجزه لإحدى السفن الفرنسية في عنابة، وأنه لم يحترم شروط المعاهدة التي أبرمها مع الحكومة الفرنسية، وأن الحكومة الجزائرية قد قامت بإلغاء الامتيازات الفرنسية في سواحل بلادها. كما أنها أصدرت قرارا في عام 1826م، منحت بموجبه الحرية لكل الدول في صيد المرجان [1]. ولكي تبرر الحكومة الفرنسية حملتها أمام الرأي العام الأوربي، قالت إن الداي رفض إلغاء نظام الرق الذي كان يمارسه على الأسرى الأوربيين. وقام في عام 1827م بتخريب المؤسسات الفرنسية في مدينة القالة [2]، وأخيرا اتخذت الحكومة الفرنسية قضية المروحة التي اعتبرتها إهانة لشرفها، سببا مباشرا لتنفيذ حملتها.

ومن الملاحظ أن الحكومة الفرنسية لم تذكر الأسباب الجوهرية إطلاقا، بل اكتفت فقط بتقديم أسباب واهية، مثل حادثة المروحة لتبرر غزوها للجزائر، مما أثار من دهشة المستشار النمساوي "ميترنيخ -

---

[1] « Le Moniteur Universel, Mardi 20 Avril 1830 », M. et D. Algérie 1825-1830, T.11, AR. M.R.E. France.

أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص 180- 181.

[2] (C.) FERAUD: « Destruction des établissements Français de la Calle1827 », in R. A. N° 45, 1879, P.26.

"METTERNICH" الذي علق قائلا: بأنه لا يمكن أن يصرف المرء مائة مليون وأن يعرض حياة أربعين ألف رجل للخطر بسبب ضربة مروحة.[1]

أما عن بقية الأسباب التي تذرعت بها الحكومة الفرنسية، فقد فندها "إمري –EMERIT" عندما ذكر إنه **"لم يكن هدف فرنسا من الحملة القضاء على القرصنة لأن القرصنة توقفت منذ عام 1818م، والدليل على ذلك، أننا لم نجد في سجل غنائم البحرية الجزائرية سوى 12 سفينة إسبانية، وسفينتين بابوية، وأن هاتين الدولتين كانتا في حالة حرب مع الجزائر، كما أن قضية تحرير الأسرى المسيحيين، لم تكن سببا لشن حملة عسكرية ضد الجزائر، لأنه لم يكن يوجد في سجون الجزائر سوى مائة سجين، فهم يعتبرون أسرى حرب"**[2]. وقد أضاف "إمري" أنه بعد حصار طويل، لم تجد فرنسا حدثا جديدا لتبرر به حملتها العسكرية، لذا اتخذت من قضية قصف سفينتها **"لا بروفانس"** من قبل الجزائريين، سببا لتنفيذ حملتها، إلا أن هذا السبب أيضا، لا يعتبر مبررا لأن القصف كان مجرد خطأ ارتكبه الجنود، وأن الداي قام بعزل المسؤولين عن هذا الحادث.[3]

وقد ورد في إحدى المذكرات التي وجهت إلى مجلس ملك فرنسا شارل العاشر في 1 ديسمبر عام 1826م، أن قرار محاصرة السواحل الجزائرية، وسن حملة عسكرية ضدها، اتخذ قبل حدوث قضية المروحة، التي تسببت في الأزمة بين البلدين في عام 1827م، وهذا دليل قاطع على أن

---

[1] كوليت وجانسون فرنسيس: الجزائر الثائرة، ترجمة محمد علوي، ص 19.

[2] (M.) EMERIT: « Une cause de l'expédition d'Alger le trésor de la Casbah », extrait du bulletin de la section d'histoire moderne et contemporaine, P.172.

[3] IBID. أنظر أيضا: HABART: histoire d'un parjure, P.10.

المروحة لم تكن في الواقع إلا ذريعة استغلتها فرنسا لغزو الجزائر قصد احتلالها. وقد يبين محتوى المذكرة بوضوح الأسباب التي دفعت فرنسا إلى تأجيل حملتها على الجزائر، ومما جاء فيها "إن القيام بهجوم على الجزائر لا يمكن تنفيذه إلا بصعوبات كبيرة، كما أن احتمالات نجاحه ضعيفة. فلهذا لم يبق إذا، إلا محاصرة الميناء، وتدمير أسلحة الجزائريين. كما أنه من المعتقد أن الأسطول الجزائري الوفي لتقاليد الجزائريين، قد دخل الميناء، ولم يستأنف الإبحار إلا في فصل الربيع، ولهذا لا يتوفر أي حظ ملائم للقيام بالحملة حاضرا ضد الأسطول الجزائري. كما أن محاصرة الميناء لا يجدي نفعا، إلا بعد حلول الفصل الملائم". [1]

ويمكن تقسيم الأسباب التي دفعت فرنسا إلى غزو الجزائر إلى أسباب اقتصادية وسياسية واستيراتيجية ودينية.

1 ـ الأسباب الاقتصادية: تتضح الأسباب الاقتصادية فيما ورد في التقرير الذي وجهه وزير الحربية الفرنسية "كلير مون دي طونير **C. DE – TONNERRE**" إلى الملك شارل العاشر في عام 1827م، من أنه توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها فائدة كبيرة، كما تحتوي أراضيها على مناجم غنية بالحديد والرصاص ويتوفر فيها الملح والبارود بكمية هائلة، وتوجد في شواطئها ملاحات غنية. والى جانب كل هذه الثروات، توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي، وهي تقدر بأكثر من مائة وخمسين مليون فرنك [2]. وقد أثبت هذه الحقيقة الجنرال "جيرار– **GERARD**" وزير الحربية، فيما بعد، إذ صرح في إحدى المناسبات "أن الغزو إنما يرجع إلى ضرورات بالغة الأهمية متصلة أوثق

---

[1] « Note pour le conseil du Roi, Paris le 1 décembre 1826 », M. et D. Algérie 1825-1830, T.11, AR. M.R.E. France.

[2] EMERIT: OP. CIT., P.173.

الاتصال بحفظ النظام العام في فرنسا وأوربا وتلك الضرورات، هي فتح آفاق للفائض من عدد سكانها، ومبادلة منتجات مصانعنا بمنتجات أخرى غريبة عن أرضنا وعن جو بلادنا". [1]

2. الأسباب السياسية: مفادها أن فرنسا كانت تمر في عام 1830م بأزمة سياسية خطيرة، تمثلت في الصراع الذي نشب بين حكومة شارل العاشر الملكية والليبيراليين، مما اضطر الملك إلى حل مجلس النواب الذي كان يسيطر عليه الليبيراليون. ولكي يرجع الملك الكفة لصالح أنصاره، أمر بإعادة تنظيم الانتخابات، ومن ثم أعتبر الحملة ضد الجزائر وسيلة فعالة لتحويل أنظار الشعب الفرنسي من تلك الاضطرابات السياسية الداخلية، كما اعتبرها وسيلة لكسب بعض الانتصارات لحكومته. كما كان الملك يعتقد أن القضاء على القرصنة يعد عاملا مساعدا للفوز في الانتخابات [2] كذلك كانت الحكومة الفرنسية تعتقد أن القيام بالحملة يمكن أن يساعدها على استرجاع مكانة أسرة البوربون [3]، التي فقدتها بمقتضى معاهدة فيينا عام 1815م. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة الفرنسية تبحث عن ممتلكات جديدة لتبعد جنودها المتقاعدين، الذين أصبحوا يشكلون خطرا عليها. كما أنها كانت تسعى إلى تحقيق نصر خارجي ينسي الشعب الفرنسي هزيمة 1815م من جهة، و يمحى أثار معاهدة فيينا التي أذلت فرنسا من جهة ثانية. [4]

3. الأسباب الإستراتيجية: تعود إلى ذلك الصراع التقليدي بين فرنسا وإنجلترا حول الاستيلاء على مناطق النفوذ في الحوض الغربي للبحر المتوسط،

---

[1] كوليت: المرجع السابق، ص 19.

[2] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء...، ص 179 - 180.

أنظر أيضا: AZAN: OP. CIT., P.25.

[3] رجعت أسرة البوربون إلى عرش فرنسا بعد مؤتمر فيينا 1815 م.

[4] HABART: OP. CIT., P.15.

إذ أدركت الدولتان منذ وقت مبكر الأهمية الإستراتيجية التي كان يتمتع بها ساحل شمال إفريقيا. ومما زاد اهتمام فرنسا بالمنطقة، استيلاء إنجلترا على مضيق جبل طارق في مطلع القرن الثامن عشر. ولا شك أن نفوذ إنجلترا في تلك المنطقة الحيوية، كان يشكل خطرا دائما على مصالح فرنسا. ولهذه الاعتبارات، رأت الحكومة الفرنسية أن الوسيلة الوحيدة لحماية مصالحها في الحوض الغربي للبحر المتوسط، هو جعل الجزائر قاعدة بحرية أمامية تساعدها على القضاء على تفوق إنجلترا.[1]

4 ـ **الأسباب الدينية**: كانت فرنسا تشعر بأنها حامية الكاثوليكية، وأن تحقيق الانتصار على حساب الجزائر، هو بمثابة انتصار للمسيحية على الإسلام، وهذا ما نفهمه من قول "**كلير مون دي طونير**" أيام الحصار، إذ صرح قائلا: "**لقد أرادت العناية الإلهية أن تثار حمية جلالتكم بشدة في شخص قنصلكم على يد ألد أعداء المسيحية ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعي ابن لويس التقي لكي ينتقم للدين والإنسانية ولإهانته الشخصية في نفس الوقت. وربما يساعدنا الحظ بهذه المناسبة لنشر المدنية بين السكان الأصليين، وندخلهم في النصرانية**".[2] وهناك أمثلة وأقوال عديدة تبين النزعة الدينية التي دفعت فرنسا إلى القيام بحملتها ضد الجزائر، ومنها الوصف الذي قدمه قائد الحملة الفرنسية "**بورمون**" عن الاحتلال الذي أقيم في فناء "**القصبة**" بمناسبة انتصار الجيش الفرنسي على الجزائريين، حيث جاء فيه: "**مولاي، لقد فتحت بهذا العمل بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في تلك البلاد**".[3]

---

[1] ESQUER: OP. CIT., P.30.

[2] صلاح العقاد: المغرب العربي، دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة، ص86.

[3] نفسه، ص 86.

تلك كانت الأسباب الحقيقية للحملة الفرنسية ضد الجزائر، وعلى هذا الأساس، اتفق المؤرخون على أن فرنسا كانت قد بيتت العزم على احتلال الجزائر، ورسمت الخطط ودبرت المؤامرات واتخذت العدة ثم تصيدت الأسباب.[1]

ظروف تنفيذ الحملة:

أما بالنسبة لظروف تنفيذ الحملة، فقد شهدت مدينة طولون الفرنسية المطلة على البحر المتوسط، خلال فصل الربيع من عام 1830م حركة غير عادية، نتيجة للقرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في شهر يناير من نفس العام، والذي نص على ضرورة تجهيز حملة عسكرية لاحتلال الجزائر. وبناء على المعلومات و الخطط التي أعدتها البعثات الفرنسية، التي كانت تتوافد على الجزائر، وضعت فرنسا خطتها النهائية لغزو الجزائر. وقد تم تحديد موعد الحملة في أواخر شهر مايو و أوائل يونيو، حيث تعتبر تلك الفترة من أنسب فترات الملاحة في البحر المتوسط. وشكلت لهذا الغرض ثلاث لجان وضعت تحت رئاسة "بولينياك"، وكانت تقدم تقاريرها إلى رئيسها الذي يعرضها بدوره على مجلس الوزراء لمناقشتها. وتوصل الأعضاء المكلفون بإعداد الحملة، إلى تحديد مكان إنزال الجنود، فاختاروا منطقة "سيدي فرج" الساحلية الواقعة غرب مدينة الجزائر، والتي تبعد عنها بثلاثين كيلومترا. كما اقترحوا على حكومتهم أن يكون الزحف على مدينة الجزائر من الخلف ثم الاستيلاء على قلعة السلطان التي تشرف على المدينة. وكان المخططون الفرنسيون يرون أن مهاجمة الجزائر من ناحية البحر يعتبر

---

[1] مسعود مجاهد: أضواء على الاستعمار الفرنسي، ص 17.

مغامرة تحيط بها المخاطر. والملاحظ أن المخططين الفرنسيين اعتمدوا في إعداد خطة الغزو اعتمادا أساسيا على الخطة التي وضعها الضابط "بوتان – BOUTIN"، في عام 1808م [1]. وخلال فترة التخطيط، وفرت فرنسا كل الإمكانات المادية والبشرية والمعنوية الضرورية لنجاح الحملة. ووصل عدد الجنود إلى حوالي أربعين ألف جندي، بينما قدر عدد السفن بـ675 سفينة، منها 103 سفينة حربية. واجتمعت القوات البرية والبحرية بمعداتها الضخمة في المنطقة الساحلية الممتدة من طولون إلى مرسيليا [2]. وأعلن شارل العاشر في الخطاب الذي ألقاه يوم 12 مارس عام 1830م، أن الحملة لا هدف لها سوى رد الاعتبار للشرف الفرنسي الذي لحقته الإهانة. وأصر على أنها حملة على بلاد البرابرة والمسلمين، وأنها في صالح العالم المسيحي. وكان هدف الملك من وراء هذا الخطاب، كسب الرأي العام الفرنسي والأوربي. كما قامت بعض الصحف الفرنسية من جهتها بشن حملة دعائية لرفع معنويات الجيش، وكسب الرأي العام داخليا وخارجيا. [3]

وفي سياق تلك التحضيرات، كلفت الحكومة الفرنسية مجموعة من العملاء والجواسيس بجمع المعلومات عن الجزائر. وقد غطى نشاطهم كل المنطقة الممتدة بين مصر شرقا والمغرب الأقصى غربا. كما كثفت فرنسا اتصالاتها مع حلفائها والدول الصديقة [4].

وبعد أن وافق الملك شارل العاشر على مشروع غزو الجزائر، أصدر مرسوما عين بموجبه قادة الحملة، فاختار الأميرال "دوبريه – DUPERRE"

---

[1] « reconnaissance des villes et forts et batteries d'Alger, mémoire de Y. BOUTIN 1808 », M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, AR. M.R.E. France.
[2] AZAN: OP. CIT., P.55.
[3] IBID. P.43.

[4] سعد الله: أبحاث وآراء ...، ص 186.

قائدا عاما للقوات البحرية، والجنرال "بورمون –BOURMONT" قائدا عاما للقوات البرية.[1] إلا أن المرسوم، أثار ضجة عارمة في أوساط الشعب الفرنسي بسبب اختيار "بورمون" قائدا للحملة، إذ لم ينس الشعب خيانة هذا الأخير الذي فر من صفوف نابليون أثناء وقوع معركة "واترلو – WATERLOO" عام 1815م ليلتحق بلويس الثامن عشر[2]. ولكن رغم الانتقادات العنيفة التي وجهها الشعب إلى الملك، فإنه أصر على إبقاء "بورمون" في المنصب الذي عينه فيه، وذلك حتى يتيح له الفرصة لمحو خيانته حيث فضله على الأميرال "دوبريه" الذي كانت له مواقف ليبيرالية، ولم يكن يؤمن بنجاح الحملة أو الانتصار على الجزائريين. وقد زود الملك "بورمون" بأوامر سرية تسمح له في حالة الضرورة، بتولي القيادة العليا للقوات البرية والبحرية[3].

ولما أنهت فرنسا تحضيراتها، قام ولي العهد بتفتيش القوات البرية والبحرية المرابطة في ميناء طولون قبل توجهها إلى ميناء الجزائر[4]. وفي نفس الوقت، طبع الفرنسيون بيانا سريا، وقام العملاء والجواسيس والقناصل بتوزيع عدة نسخ منه في مختلف أرجاء الجزائر وتونس والمغرب الأقصى. وكان الفرنسيون يهدفون من وراء ذلك إلى إضعاف معنويات الشعب الجزائري، ودفعه إلى التخلي عن مساندة حكومة الداي، كما كانوا يهدفون أيضا إلى ضمان حياد تونس والمغرب الأقصى وباي قسنطينة، الحاج

---

[1] GRAMMONT: OP. CIT., P.394.

[2] AZAN: OP. CIT., PP.20-21.

[3] IBID. PP.51-52.

[4] سعد الله: أبحاث وآراء....، ص 199.

أنظر أيضا: GAFFAREL: l'Algérie histoire et colonisation P.62.

أحمد، حينما تبدأ الحملة [1]. وقد جاء في البيان المذكور "إن الفرنسيين جاؤوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف فرنسا، وليس لاحتلال البلاد. فطلبوا من الأهالي الانضمام إلى الفرنسيين والتعاون معهم ضد الأتراك، وأنهم سيحترمون مقدسات وأملاك الأهالي" [2]. وتجدر الإشارة إلى أن الأسلوب الذي اتبعه الفرنسيون في الجزائر لم يختلف عن ذلك الأسلوب الذي سلكه نابليون عندما قام بحملته على مصر في 1798م. إذ قام بنشر بيان دعا فيه الشعب المصري إلى التعاون والتحالف مع الفرنسيين للقضاء على حكم المماليك المستبد. كما ادعى أن الفرنسيين مسلمون جاؤوا لإنقاذهم ومساعدتهم. [3]

ومهما كان من أمر، فإن الحملة الفرنسية غادرت ميناء طولون يوم 25 مايو 1830م متجهة إلى الجزائر، "**بعد أن انضم إلى صفوفها مجموعة من رجال الثقافة، الذين وضعوا أنفسهم وأقلامهم في خدمة الحملة الفرنسية والغزو الاستعماري**" [4]. وعندما اقترب الأسطول الفرنسي من سواحل الجزائر، رفض الأميرال "**دوبريه**" الرسو بسبب خوفه من الانهزام، إلا أن الجنرال "**بورمون**" الذي كان يتمتع بالسلطة المطلقة على جميع القوات، أرغمه على الاتجاه إلى منطقة سيدي فرج، وإنزال جنوده هناك. وقد تم إنزال الجنود يوم 14 يونيو عام 1830م. ووصف الحاج أحمد، باي قسنطينة، الظروف التي تم فيها إنزال القوات الفرنسية، فقال: "**إن العدو نزل في غرب الجزائر برجاله وفرسانه، ولكن لم يكن أحد يملك الجنود والفرسان الضرورية**

---

[1] HABART : OP. CIT. PP.20-21.

[2] «Proclamation du Gl. Bourmont aux Algériens, 8 JUIN 1830 », M et D. Algérie 1825-1830, T.11, AR. M.R.E. France.

أنظر تفاصيل المنشور في الملحق رقم (3).

[3] عبد الرحمان الجبرتي: عجائب الآثار وتراجم والأخبار، ج2 ص 182 – 184.

[4] سيف الإسلام الزبير: تاريخ الصحافة في الجزائر، ج 1، ص5.

لرده، كما أنه لم يكن ثمة شخص مستعد لمحاربته، مما سمح للعدو بأن ينزل جنوده ويحفر الخنادق وينصب مدافعه ويحارب المسلمين المتشتتين، الذين لا يملكون البارود والذخيرة. وبدأ العدو يتقدم في المناطق الساحلية التي احتلاها بكل سهولة" [1]. وقد أضاف أحمد باي قائلا: "إن منطقة سيدي فرج كانت خالية من المدافع والخنادق، وهناك فقط اثنا عشر مدفعا نصبت في الفترة التي أعلن فيها الحرب" [2].

وبعد أن نزل الفرنسيون إلى اليابس، قاموا بتحصين منطقة سيدي فرج، واتخذوها قاعدة عسكرية خلفية، ومن هناك بدؤوا يتوغلون في المناطق الداخلية، ولكن كانت تلك المهمة صعبة، إذ واجهوا مقاومة عنيفة من قبل الأهالي. فاشتبك الفرقان في عدة معارك، مثل معركة أسطوالي وسيدي خلف، ورغم الشجاعة التي أبداها الجزائريون في المعركتين، إلا أن الجيش الفرنسي تمكن من شق صفوفهم بفضل أسلحته المتطورة وخطته الحربية المحكمة. وعندئذ اضطر الجزائريون إلى الرجوع إلى قلعة السلطان الواقعة في مرتفعات مدينة الجزائر ليتحصنوا وراء أسوارها [3]. وقد استغل الفرنسيون تراجع الجزائريين ليقتربوا من مدينة الجزائر، ثم صوبوا مدافعهم في اتجاه قلعة السلطان، العقبة الأخيرة أمامهم [4].

وقد وصف الزهار كيف تم استيلاء الفرنسيين على القلعة، وكيف مات خلق كثير من كلا الطرفين، وكيف خرج آخرون من القلعة أحياء مثل

---

[1] (A.) TEMIMI: Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837, PP.42-43.

[2] IBID.P.43.

[3] الزهار: المصدر السابق، ص 172 - 173.

[4] بفايفر: المصدر السابق، ص 97.

الخزناجي[1]. وينسب إلى الخزناجي أنه أمر قبل أن يغادر القلعة بإشعال النار في خزنة البارود، فتسبب في انفجار مهول أثار الخوف والرعب بين السكان.[2]

وبعد أن تحطمت القلعة، دخل الفرنسيون إليها، ونصبوا فيها مدافعهم. وقد سمح لهم موقعها المرتفع، الإشراف على مدينة الجزائر والقصبة. كما كان الأسطول الفرنسي يقصف في نفس الوقت المدينة من ناحية البحر[3]، وعندئذ أدرك الداي حسين أن وقت الاستسلام قد حان، وما عليه إلا أن يبرم معاهدة سلم مع القائد الفرنسي **"بورمون"**[4]، ويسلم مفاتيح مدينة الجزائر للمنتصرين.

وبعد أن أخذ الداي رأي أعيان مدينة الجزائر، أرسل وفدا ليتفاوض مع القائد الفرنسي. وتوصل الطرفان في النهاية إلى إبرام معاهدة[5]. وتنفيذا لما نصت عليه المعاهدة، تم فتح أبواب مدينة الجزائر أمام الفرنسيين، وكان ذلك يوم 5 يوليو عام 1830م. وبعد أن تم الاستيلاء على مدينة الجزائر، انسحب سكان الأرياف الذين حاربوا الفرنسيين إلى قراهم، كما عادت الفرق الإنكشارية إلى ثكناتها في انتظار أوامر الغالب.[6]

وقد قام الداي حسين بتنفيذ جميع البنود التي وردت في المعاهدة التي أبرمها مع الفرنسيين، بينما لم تلتزم السلطات الفرنسية بها، إذ بمجرد أن تم

---

[1] الزهار: المصدر السابق، ص **174**.

[2] بفايفر: المصدر السابق، ص **99**.

أنظر أيضا: GRAMMONT: OP. CIT., P.406.

[3] بفايفر: المصدر السابق، ص **98**.

[4] (E.) LAVISSE: Histoire générale du IVe. s ; à nos jours, T. X, P.873.

[5] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص **204**.

[6] نفسه، ص **205**.

التوقيع على المعاهدة، قام الجيش الفرنسي بأعمال وحشية، فنهب كل السلع التي وجدها في الميناء.[1]

أما بالنسبة للأسباب التي كانت وراء انهزام الجزائريين، فيمكن حصرها فيما يلي: استخدم الفرنسيون أسلحة متطورة وخططا حربية مدروسة منذ سنوات، بينما اقتصر دور الجزائريين على استعمال الأسلحة القديمة للدفاع عن سواحلهم[2]. ولم تكن المعركة على أي حال متكافئة بين الطرفين، لأنها كانت معركة حضارية وتقنية في المقام الأول، وفي الأمرين كانت لفرنسا اليد العليا. وبالرغم من تشابه ظروف البلدين الداخلية من حيث المعاناة من الاضطرابات السياسية والفوضى، فإن الملك شارل العاشر عرف كيف يمتص غضب الشعب الفرنسي والمعارضة ليحوله إلى الخارج، بينما لم يتمكن الداي حسين من السيطرة على الأوضاع الداخلية المتفاقمة حيث كان يواجه مؤامرة لاغتياله، وراح ضحيتها عدد كبير من الناس[3]. وقد حدث ذلك قبل دخول الفرنسيين الجزائر بأسبوعين فقط، ولا يستبعد أن تكون تلك المؤامرة من تدبير الجواسيس الفرنسيين لإضعاف الجبهة الداخلية في الجزائر، وإشاعة الفوضى لتسهيل بذلك مهمتهم. كذلك قام الداي حسين بعزل ثم قتل الآغا يحيى بعد اتهامه بالتآمر ضده. وكان يحيى يتولى القيادة العامة للجيش منذ اثنا عشرة سنة، مما أكسبه خبرة واسعة في كل ما يتعلق بفنون الحرب، والتنظيم العسكري. كما كان يحظى بالطاعة والاحترام لدى الجنود، ويتمتع بشعبية واسعة[4]. وأوكل الداي القيادة العامة للجيش إلى

---

[1] نفسه، ص 233.

[2] سعد الله: أبحاث وآراء ...، ص 187.

[3] الزهار: المصدر السابق، ص 169. أنظر أيضا: بفايفر: المصدر السابق، ص 76.

[4] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 188.

أنظر أيضا: الزهار: المصدر السابق، ص

صهره، الآغا إبراهيم الذي قيل عنه بحق إنه "لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام". ولم يكن يعرف الشيء الكثير من التكتيك العسكري.[1] فهو لم يفعل شيئا عندما وصل الجيش الفرنسي إلى سواحل سيدي فرج، رغم أنه كان يعلم بالمكان الذي تدخل منه الحملة إلى الجزائر، إذ سلمت له من قبل الخريطة التي رسمها الفرنسيون.[2] كما أنه اطلع على أخبار الحملة التي كانت تنشرها الصحف الفرنسية والأوروبية. وكان كل ما فعله، هو جمع عدد قليل من سكان متيجة لمحاربة الجيش الفرنسي، وهؤلاء السكان لا يعرفون شيئا كما قيل سوى بيع الحليب. أما سكان الأرياف اللذين كانوا يتمتعون بخبرة حربية، والذين جاؤوا إلى الجزائر لمساعدته، فلم يعطيهم الأسلحة والمؤن الكافية لمحاربة العدو، لذا فضلوا العودة إلى قراهم[3]. كما أن الآغا إبراهيم رفض الأخذ بنصيحة الحاج أحمد، باي قسنطينة، الذي اقترح عليه خطة حربية لمواجهة العدو. ولكن الآغا إبراهيم تشبث بخطته، فكانت إجابته "إنكم لا تعرفون التكتيك الأوربي، إنه يتعارض كل المعارضة مع التكتيك العربي".[4] وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن إبراهيم كان جاهلا بالتكتكين معا. كذلك كان من بين أخطاء إبراهيم أنه حشد جميع القوات والعتاد في منطقة الحراش الواقعة شرقي مدينة الجزائر، والتي تبعد عن منطقة سيدي فرج بحوالي ثلاثين كيلو مترا[5]. كما أن الآغا إبراهيم لم يأخذ كل الاحتياطات الضرورية لمواجهة العدو، إذ ترك منطقة سيدي فرج بدون تحصين، فلم يجد الجيش الفرنسي أمامه عندما نزل إلى البر، سوى المدافع

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 188- 189.

[2] نفسه، ص 189.

[3] نفسه، ص 190.

[4] نفسه، ص 192.

[5] AZAN: OP. CIT., P.88.

الاثنى عشرة التي كان الأغا يحيى قد نصبها عند بداية الخلافات مع الفرنسيين[1]. كذلك كانت الدسائس والمؤامرات التي كانت تحاك ضد الداي حسين من قبل المكتابجي و الخزناجي وراء الهزيمة. فحاول الأول أن يفاوض القائد الفرنسي باسمه حيث عرض عليه بأن يأتيه برأس الداي حسين ثم يوقع معه المعاهدة حسب ما تقتضيه رغباته. أما الثاني، فقد قيل عنه إنه هو الذي أعطى الأوامر لإشعال النار في خزنة البارود التي أدت إلى انفجار قلعة السلطان[2]، اعتقادا منه أن حجارة القلعة سوف تسقط كلها فوق الجيش الفرنسي وتقضي عليه أو على جزء منه على الأقل. ولكن لم يلحق أذى بالجنود الفرنسيين، بينما سقطت على المدينة أحجار كبيرة من القلعة، وألحقت أضرارا فادحة. كما أن الانفجار أثار الخوف والرعب بين السكان، مما أدى إلى انهيار معنوياتهم وانتشار الهلع في صفوفهم.[3]

ولقد تمخضت عن الحملة الفرنسية على الجزائر نتائج عديدة، من أهمها: ولدت في الجزائر شعورا قويا بالمقاومة بمجرد أن أدرك الناس نوايا فرنسا الاستعمارية. وقد تمثلت المقاومة في النشاط السياسي والعسكري، فقام حمدان بن عثمان خوجة بتأسيس أول حزب وطني، عرف بحزب المعارضة أو لجنة المغاربة. وقدم هذا الحزب عرائض إلى السلطات الفرنسية، طالبها فيها بالتخلي عن الجزائر، وتطبيق ما ورد في المعاهدة المبرمة بين البلدين يوم 5 يوليو 1830م. كما أوفد الحزب مبعوثا إلى باريس لشرح قضية وطنه للحكومة الفرنسية. ولكن رغم كل ما بذله الحزب من نشاط، فإنه لم يعمر مدة طويلة، إذ قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بنفي

---

[1] الزهار: المصدر السابق، ص 163.
[2] نفسه، ص 174.
[3] بفايفر: المصدر السابق، ص 99.

زعمائه بتهمة التآمر على الحكم الفرنسي [1]. إلا أن الحزب قد حقق نتيجة إيجابية تمثلت في زرع بذرة النضال والمقاومة في نفوس الجزائريين.

أما المقاومة العسكرية، فقد خاض غمارها المزارعون والتجار الصغار، [2] الذين كانوا يقطنون في ضواحي مدينة الجزائر. بالإضافة إلى المقاومة التي خاضها أحمد باي في الشرق الجزائري [3]، والأمير عبد القادر في غرب ووسط البلاد [4]. كذلك كان من أهم نتائج الحملة القضاء على السلطة العثمانية السياسية (الداي) والعسكرية (الإنكشارية). فبالنسبة للسلطة السياسية، غادر الداي حسين الجزائر على ظهر سفينة فرنسية متجهة إلى نابولي، ومنها اتجه إلى الإسكندرية [5]. أما بالنسبة للسلطة العسكرية، فقد ذكرت المصادر [6] إن الفرنسيين قد قاموا بترحيل 2500 من الجنود الإنكشارية على أربع سفن فرنسية، اتجهت بهم إلى آسيا الصغرى. وتؤول الجزائر بذلك إلى فرنسا، ومن ثم يتم القضاء على الحكم العثماني بها.

---

[1] سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، ص 27- 32.

[2] سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر...، ص 85.

[3] قاد أحمد باي المقاومة في الشرق الجزائري ضد الفرنسيين من 1830 م إلى 1848 م. فعرفت هذه المقاومة بالمقاومة الرسمية، أي أنها كانت امتدادا لمقاومة الدولة.

[4] قاد الأمير عبد القادر المقاومة ضد الفرنسيين من عام 1832م إلى 1847م وهناك من يعتبرها مقاومة وطنية.

محمد بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر.

[5] MONTAGNON: OP. CIT., P.114.

[6] م- م- و: "تقرير عمر لطفي أفندي محتسب أزمير إلى الباب العالي" رقم الوثيقة 22530/1246هـ (عثماني)

أنظر أيضا: بفايفر: المصدر السابق، ص 109.

إن ما يمكن استخلاصه بعد هذا العرض، هو أن فرنسا قد شرعت في التخطيط لاحتلال الجزائر منذ فترة متقدمة، وقد يرجع سبب عدم تحقيق أهدافها في الجزائر، إلى قوة الأسطول الجزائري، الذي دافع عن البلاد طوال الحكم العثماني. كما أن انشغال فرنسا بالقضايا الأوربية قد أخرها عن تنفيذ مشاريعها الاستعمارية في الجزائر.

وبالرغم من كل هذه العراقيل، فإن فرنسا عرفت كيف تحافظ على امتيازاتها في الجزائر. وقد استعملت لتحقيق ذلك، عدة وسائل، مثل إبرام معاهدات مع حكام الجزائر، وشن حملات عسكرية، ودفع الهدايا لكبار الدولة.

تعد الحملة الفرنسية على الجزائر الحلقة الأخيرة من سلسلة المشاريع التي سبق لحكام فرنسا أن أعدوها خلال المراحل التاريخية المختلفة. أما الانتصار الذي حققه الفرنسيون على الجزائريين في عام 1830م، فيمكن إرجاع أسبابه إلى الضعف العام الذي كانت تعاني منه مختلف المؤسسات الجزائرية، التي احتفظت بنظمها التقليدية، فلم تحاول مسايرة الركب الحضاري الأوربي، الذي كانت انطلاقته في أواخر القرن الخامس عشر.

كما أن تشتت العالم الإسلامي وعدم قيام دوله بعمل جماعي منسق في المجالات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية، لمواجهة الدول الأوربية، قد سهل للدول أوربية عملية احتلالها. فقد رأينا أن كل دولة إسلامية كانت تتفاوض وتحارب بمفردها مع الدول الأوربية، مما كان يجعلها في موقع ضعف. وكان بإمكان الدول المغاربية أن توحد سياستها الخارجية، نظرا لما كان يجمعها من نقاط التقارب، إلا أن ذلك لم يحدث. فكانت كل دولة تدافع عن مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها. فكانت النتيجة النهائية، أن كل الدول المغاربية تعرضت للاحتلال الأوربي.

الخاتمة:

يتضح في خاتمة هذه الدراسة أن انهيار الحكم العثماني في الجزائر لم يكن بسبب ضعف النشاط البحري أو ما يعرف لدى المؤرخين بالقرصنة فقط، بل كانت ثمة عوامل داخلية وخارجية أسهمت بشكل أكيد في تدهور الأوضاع العامة بالجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني. كذلك لم يكن انهيار الحكم العثماني فجائيا، بل حدث على مراحل. فضلا على ذلك، فإن الضعف العام الذي أصاب الجزائر في أواخر العهد العثماني، وأدى إلى القضاء على هذا العهد نفسه، لا يفهم إلا في إطار فهم تاريخ العالم الإسلامي كله آنذاك. فقد كان ذلك الضعف انعكاسا للضعف العام الذي أصاب العالم الإسلامي، ولم تحاول الجزائر - مثلها مثل كثير من الدول التي عرفت الحكم العثماني، أن تساير المناخ الحضاري الحديث الذي عاشته أوربا، فاحتفظت بنظمها التقليدية المختلفة، وكانت النتيجة أنها لما اصطدمت بالقوة الأوربية انهارت.

ومن أهم النتائج التي نستخلصها من هذه الدراسة، هي أن الجزائر كانت خلال العهد العثماني تتمتع بإمكانات زراعية هائلة، فكان بإمكان هذا القطاع أن يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، إلا أن عناية الدولة به كانت محدودة. كما أن الدولة لم تول اهتماما خاصا للتجارة الخارجية التي كان بإمكانها هي الأخرى أن تكون إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد الجزائري، لكن الشيء الذي لاحظناه، هو أن معظم فوائدها كان يستفيد منها الأجانب واليهود. وقد اضطرت الدولة بعد أن قلت مواردها المالية التي كانت تحصل عليها من التجارة والنشاط البحري، إلى فرض ضرائب إضافية على الأهالي. وقد كان لهذه السياسة الضريبية انعكاسات سلبية على الوضع العام في البلاد، مما أدى إلى اندلاع عدة انتفاضات في الأرياف هزت أركان

الدولة في مطلع القرن التاسع عشر. وقد كان بإمكان الدولة أن تتجنب تلك الانتفاضات لو عرفت كيف تحافظ على علاقتها الودية مع زعماء تلك الانتفاضات.

وقد شجع الضعف العام الذي كانت تمر به البلاد الدول الأوربية على شن عدة حملات عسكرية قصد احتلالها، وكان لها ذلك في عام 1830 م.

قائمة المصادر والمراجع

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من المصادر هما :

أولا الوثائق، وهي تشمل :

أ- محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر (C. N. E. H.)

ويوجد في هذا المركز مجموعتان من الوثائق.، مجموعة وثائق خاصة ببيت المال والبايلك في العهد العثماني. ومجموعة وثائق سياسية (مراسلات وتقارير). وقد اعتمدت الدراسة أساسا على المجموعة الثانية، وهي عبارة عن المراسلات كان يرسلها وكلاء الدولة العثمانية في مختلف الدول الأوربية إلى الباب العالي، بالإضافة إلى وثائق سياسية متنوعة. وقد كتبت تلك الوثائق في الأصل باللغة العثمانية، فقام المركز بتصنيفها وفهرستها، كما ترجم جزءا منها إلى العربية. ومازالت عملية الترجمة مستمرة.

ب- محفوظات المركز الوطني بباريس (A. N. P.)

وتتضمن مجموعة كبيرة من الوثائق وضعت في عدة صناديق تشتمل على تقارير القناصل ووثائق متنوعة وتحتوي على معلومات حول المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوربية، والتجارة والملاحة والشركة الملكية الإفريقية الفرنسية. وقد استفادت الدراسة من عدة صناديق، وخاصة الصناديق التي تحمل الأرقام الآتية:

F^{12} – F^{12} 1858 – AEB^{I} 38 –AEB^{III} 290 –AEB^{III} 322 .1848

ج- محفوظات وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية بباريس (AR. M. R. E.)

وهي عبارة عن تقارير ووثائق ومراسلات القناصل والضباط والتجار الذين عملوا في الجزائر أو زاروها خلال العهد العثماني، وتشمل هذه الوثائق على معلومات سياسية وعسكرية و اقتصادية وغيرها. وقد صنفت هذه الوثائق حسب السنوات، ووضعت في مجلدات ضخمة تحت عنوان مراسلات القناصل CORRESPONDANCES CONSULAIRES وتقارير ووثائق MEMOIRES ET DOCUMENTS. وقد استفادت الدراسة من المجلدات التي تحمل الأرقام الآتية:

- ✓ مراسلات القناصل – T. 47/ 43/ 42. C. C.
- ✓ التقارير والوثائق – T. 14 / 11 / 8 / 6/ 4. M. D.

ثانيا: المؤلفات، وهي مجموعتان:

أ- المجموعة الأولى:

عبارة عن مذكرات ومؤلفات لأشخاص جزائريين وأجانب، عاشوا في الفترة التاريخية التي تتناولها الدراسة، مثل: أحمد الشريف الزهار، وحمدان بن عثمان خوجة، ومحمد بن يوسف الزياني، ووليام شالر، والدكتور شو، ودوبارادي، وسيمون بفايفر وغيرهم.

ب- المجموعة الثانية:

عبارة عن مؤلفات ألفها الأوربيون، وهي معاصرة لفترة البحث نسبيا، إلا أن هذا النوع من المؤلفات رغم كثرتها، فإنها لا تخضع للمنهج التاريخي

الدقيق، إذ اعتمد أصحابه على الأرشيف الأوربي فقط، وأهملوا الأرشيف العربي والعثماني الذي يعتبر مصدرا مهما لدراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

وأخيرا، اعتمدت الدراسة على بعض الرسائل الجامعية والمقاولات العلمية المتخصصة.

وهذه قائمة تفصيلية لتلك المصادر.

أ- محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر

- الوثيقة 5831 / 1216 هـ

(نص المعاهدة التي أبرمت بين فرنسا والجزائر عام 1801، نقلها مبعوث الدولة العثمانية في باريس) عثماني.

- الوثيقة 31210 / 1231 هـ

(رسالة الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني حول استعدادات الدول الأوربية للهجوم على الجزائر ومحاولة الجزائر تسوية خلافاتها مع تونس) عثماني.

- الوثيقة 31210 / 1231 هـ

(رسالة الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني حول الخلافات التونسية الجزائرية) عثماني.

- الوثيقة 22486 / 1231 هـ

(تقرير الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني عن حملة إنجلترا عام 1816، والأضرار التي لحقت بالجزائر) عثماني.

- الوثيقة 48979 / 1231 هـ

(تقرير الحج عبد الله آغا التشريفات ومبعوث الداي عمر إلى الباب العالي، حول حملة إنجلترا عام 1816) عثماني.

- الوثيقة 22556 / 1231 هـ

(رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني يخبره فيها بموت علي باشا داي الجزائر) عثماني.

- الوثيقة 34746 / 1231 هـ

(رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول السفن الجزائرية التي شاركت في حرب اليونان) عثماني.

- الوثيقة 46324 / 1240 هـ

(تقرير شهيندر ممثل الدولة العثمانية في مدينة ليفورنة حملة إنجلترا على الجزائر عام 1824 ، وورد في التقرير أن الداي حسين قد أرسل 2000 جندي إلى اليونان لمساعدة الدولة العثمانية ومعلومات عن استعداد الدول الأوربية لعقد اجتماع للتباحث في المسألة اليونانية) عثماني.

- الوثيقة 22550 / 1242 هـ

(ملخص لرسالتي الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول حملة إنجلترا على الجزائر عام 1824) عثماني.

- الوثيقة 22530 / 1246 هـ

(تقرير عمر لطفي محتسب أزمير عن حالة جنود العزاب الذين رجعوا إلى تركيا بعد سقوط الجزائر في يد الفرنسيين) عثماني.

محفوظات المركز الوطني بباريس A. N. P

A. N. P: Archives Nationales (France).

AEB[I] 38: Correspondances Consulaires, « Rapport du Citoyen Algérien Ibrahim au Ministre de la marine Française, 28 Janvier 1793 ».

AEB[I] 290: Etat des Français et protégés résidant en Barbarie et Levant 1756 -1832 ».

AEB[1] 322: Traités dives pays d'Europe « précis des traites entre la France et Alger et des expéditions entreprises contre cette Régence », par Desgranges, Copie 89, Paris Le 10 Juin1827 »,

F^{12} 1848: Rapports des Consuls, dossier Alger, « copie du manifeste des marchandises envoyé par D. Thanville chargé d'affaires à Alger à M. Ministre du commerce ».

F^{12} 1848: Rapports des Consuls, « note sur l'état de santé en Egypte depuis Novembre 1812 jusqu'au 26 Juillet 1813 » par Drovetti vice consul de France ».

F^{12} 1858: TRAITES divers Pays d'Europe « Mémoire sur la Cie d'Afrique » , par Jules Goutier , banquier de Marseille ».

محفوظات وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية بباريس (AR. M. R. E.)

MEMOIRES ET DOCUMENTS,ALGERIE 1829–1830, T.4.

« Lettre de Mr D'Attili de La Tour consul G^L de Sardaigne à Alger à M^r La bretonniere C^d chef des forces navales Françaises devant Alger » , Alger le 5 Janvier 1829.

1- « lettre de M^r Labretonniere au ministre de la marine Française», Paris Le 24 Avril 1829 » ;
2- lettre de M^r D'Attili au ministre des affaires. étrangères Français», Alger Le 4 Aout 1829.

M. ET D. ALGERIE 1830, T. 6.

1 - « Mémoire sur la situation actuelle de la France avec L'Empire Ottoman et sur le parti le plus avantageux à

retirer de l'occupation d'Alger » , par Foucard, ancien consul de France en Turquie, Paris Le 7 Novembre 1830.

M. ET D. ALGERIE 1825 - 1830, T. 11.

1 - « le Moniteur Universel, Mardi 20 AVRIL 1830 ».

2 - « Mémoire militaire sur Alger, plan des environs de cette ville 1825 ».

M. ET D. ALGERIE 1790 - 1827, T. 11.

1 « Fructidor AN 1802.

2 « Rapport du 28 Pluviôse AN 3 » , présenté par Cambaceres, Marc, J. P. Chazal , Merlin, Lacombe, D. Crance.

3 « Mémoire du G[L] Hulin AN X ».

4 « Mémoire de Boutin 1808 ».

5 « Mémoire de M. D. Thainville 1809 ». Mémoire de M'Thedenat sous commissaire des relations commerciales ».

ثانيا: المصادر والمراجع العربية والمترجمة.

أبو القاسم سعد الله: "محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط 3، الجزائر 1982.

أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982.

أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930، دار الأدب ج 2 بيروت 1969.

إبراهيم حركات: التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، مطبعة الدار البيضاء، المغرب 1985.

أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1791/1766، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني المكتبة المصرية بالجزائر 1356 هـ.

أحمد توفيق المدني: حزب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط 2، الجزائر 1976.

أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني ش- و- ن- ت، الجزائر 1830.

إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دولة البحار، المطبعة الأمريكية 2ج، ج القاهرة 1312 هـ.

أرحموند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي 1827 – 1847 ترجمة عبد الجليل التميمي تونس 1974.

ألبير ديفو: الرايس حميدو، ترجمة محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1972.

أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766/1791، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني المكتبة المصرية بالجزائر 1356 هـ.

أحمد مبارك (الحاج): تاريخ حاضرة قسنطينة، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، المدرسة العلمية للدراسات العلمية، الجزائر 1952.

جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 - 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

جون – ب – وولف: الجزائر وأوربا، ترجمة أبي القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش، و، ن، ت الجزائر 1982.

خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1981.

راي أروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية 1776 - 1816، ترجمة إسماعيل العربي المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984.

سليمان بن محمد الغنام: قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية. 1811 - 1840 دار البلاد، جدة 1980.

السيد رجاب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، القاهرة 1970

سيف الإسلام الزبير: تاريخ الصحافة في الجزائر، ش- و- ن- ت، 5ج، ج1 الجزائر 1974.

سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، ش- و- ن- ت، الجزائر 1974.

شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر 2ج، ج2، تونس 1983.

صلاح العقاد: المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة، مكتب الإنجلو المصرية، القاهرة 1962.

صالح فركوس: الحاج أحمد باي 1826- 1850. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993.

عبد الجليل التميمي:	بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر، تونس، ليبيا 1816-1871، مركز الدراسات والبحوث، ط 2، زغوان 1985.
عبد الرحمان الجبرتي:	عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل 3ج، ج 2 بيروت بلا تاريخ.
عمر عبد العزيز عمر:	دراسات في تاريخ العرب الحديث، المشرق العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980.
عمر عبد العزيز عمر:	تاريخ المشرق العربي 1516 - 1922، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1985.
كوليت وجانسون رانسيس:	الجزائر الثائرة، ترجمة محمد علوي وآخرين، دار الهلال 1958.
لاكوست، نويشي وبريتان:	الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب رابح إسطنبولي وآخرين ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.
مارسيل أجريتو:	الوطن الجزائر، ترجمة عبد الله نور، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1959.
مبارك بن محمد الهلالي الميلي:	تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، ج 3، الجزائر 1964.
محمد بن الأمير عبد القادر:	تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر شرح وتعليق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، ط2، بيروت 1964.
محمد بن يوسف الزياني:	دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، ش- و- ن- ت، الجزائر 1978.

محمد خير فارس:	تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي مطابع ألف باء، الأديب، دمشق 1969.
محمد شفيق غربال:	محمد علي الكبير، دار المعارف الإسكندرية القاهرة 1944.
محمد الصالح العنتري:	مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش- و- ن- ت الجزائر 1974.
محمد العربي الزبيري:	التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 - 1830 المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر 1984.
محمد العربي الزبيري:	مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ش- و- ن- ت الجزائر 1981.
محمد فريد بك:	تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس بيروت 1981.
مسعود مجاهد:	أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف مصر بلا تاريخ.
مؤلف مجهول:	كتاب غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، مكتبة رودوسي قدور بن مراد، الجزائر 1934
ناصر الدين سعيدوني:	النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800- 1830 ش- و- ن- ت الجزائر 1979.
وليام سبنسر:	الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، ش- و- ن- ت، الجزائر 1980.
وليام شالر:	مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816 - 1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش-و- ن- ت، الجزائر 1982.

ثالثا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

ARAMBURU: Oran et l'ouest Algérien au 18 e, présentation et trad. Mohamed El Korso, Mikel DE Epalaza, bib nat. Alger 1978.

AYON, (R): Les Juifs d'Algérie, deux mille ans d'histoire Judaïque, J. C. Lattes, Paris 1982.

AZAN, (P.): L'Expédition d'Alger 1830 , lib. Plan , Paris 1929.

BARBIER ET PRIVOST: Sur la conquête de l'Algérie . Le Cerf, Rouan 1930.

BELHAMISSI, (M.): Histoire de la marine Algérienne, E.N.A.L. Alger 1982.

BELHAMISSI, (M.): Les Captifs Algériens et l'Europe Chrétienne , E. N. L. Alger 1988.

BERBRUGGER, (A.): Mémoire sur la peste en Algérie, in exploration scientifique en Algérie, T. II, imp. Royale, Paris 1847.

BERJAUD, (L.): Boutin agent secret de Napoléon I[ER] et précurseur de l'Algérie Française, éd. Frédéric Chambiand, PARIS 1950.

BERTHIER, (A.): l'Algérie et son passé, ed. A. et J. Picard, Paris 1951.

BOUTIN , (Y.): Reconnaissance de villes , forts et batteries d'Alger , pub. Par Gabriel Esquer, lib. Ancienne honoré Champion . Paris 1927.

BOUABBA , (Y.): Les Turcs au Maghreb central du 16$^{e.s}$ du 19$^{e.s}$ S.N.E.D Alger 1972.

BOYER , (P.): La Vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française, Hachette, ParisA 1962.

BOYER , (P.): L'évolution de l'Algérie médiane, ancien département d'Alger ; maison neuve, Paris 1960.

CARETTE , (M. E.): Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états Barbaresques , imp. Du Roi, Paris 1844

CAT , (E.): Petite histoire de l'Algérie , 2T. T.1 , A. Jourdan, Alger 1889.

CHARLES ROUX , (F.): France Afrique du nord avant 1830 , les précurseurs de la conquête ; Felix Alcan, Paris 1932.

CHARIF, (M. F.): Pouvoir et société dans la Tunisie de Hussy'n Bin Ali 1705 -1740 ; T.1 , pub. de l'Université de Tunis 1984.

CHEVALIER , (C.): Les trente premières années de l'état d'Alger 1510-1541, O.P.U. , Alger 1986.

DAN , (P.): Histoire de Barbarie et de ses Corsaires, lib. Ordin du Roy au palais, 2e éd. Paris 1645.

DECOSSE BRISAC , (PH.): Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête d'Alger 1830- 1837, La Rose, Paris 1931.

DESPOIS, (J.): l'Afrique du nord, T. 1., P. U. F., Paris 1964.

DEKERCY , (J. B.): Mémoire sur Alger 1791 , pub. par G. Esquer, Champion, Paris 1927.

DEPARADIS, (V.): Tunis et Alger au XVIII e.s, bib. Arabe Sindbad, Paris 1983.

DEPONT ET CAPPOLANI: Les confréries religieuses musulmanes, A. Jourdan, Alger 1897.

DESJOBERT, (A.): La question d'Alger , politique , colonisation , commerce, Dufart Lib. Paris 1837.

DESTRY , (S.): Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours , Tours 1845

DETASSY , (L.): Histoire du Royaume d'Alger , Henri du Souzet, Amsterdam 1725.

DEVOULX, (A.): Le registre des prises maritimes, trad. D'un document authentique et inédit, A. Jourdan, Alger 1872.

DEVOULX , (A.): Les archives du consul général de France à Alger , imp. Marius Olive, Marseille 1863.

DOUIN, (G): Mohamed Ali et l'expédition d'Alger, 1829–1830 , inst. Français d'arch. Orientale , Le Caire 1930.

DOUTTE, (E.): Notes sur l'islam Maghrébin , les Marabouts , E. ROUX éd. , PARIS 1900.

DUVAL, (J.): L'Algérie, tableau historique, descriptif et statistique, Hachette , Paris 1859

ESQUER., (G): Les commencements d'un Empire la prise d'Alger, lib. La Rose , Paris 1929.

GAFFAREL, (P): L'Algérie, histoire conquête et colonisation , lib. De Firman Didot et Cie. , Paris 1883.

GAID, (M.): L'Algérie sous les Turcs , maison Tunisienne de l'éd. Tunis1974.

GAID, (M.): Chronique des Beys de Constantine, O. P. U. , Alger S. D.

GALIBERT, (L.): L'Algérie ancienne et moderne, Furine et Cie. Paris 1844.

Histoire générale de l'Algérie, imp. F. Crescenzo Voutes, Algert1910.

GARROT. (H.): Légende Barbaresque, guerre, commerce et piraterie en Afrique 1415-1830, trad. Et annoté par Farida Hellal, O.P.U., Alger 1991.

GODFREY. (F.): Histoire d'Alger sous la domination turque 1515 -1830, E. Le roux, Paris 1887.

GRAMMONT. (H.DE.): Les réformes en Egypte d'Ali Bey EL Kabir à Mohemed Ali 1760 -1848, imp. Barbey, LE Caire1936.

GUEMARD. (G.): Histoire d'un parjure, éd. Minuit ; PARIS 1960.

HABART. (M.): Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827 -1871, P. U. F., Paris 1964.

JULIEN. (CH. A.): Histoire générale du IVé.s ; à nos jours, T.10., A. Colin et Cie, PARIS 1898

LAVISSE, (E.): L'Europe et la conquête d'Alger lib. Acad Perin et Cie, Paris 1913

LEMARCHAND, (E.): Alger étude géographie et d'histoire urbaines, lib. F. Alcan, Paris 1930

LESPES, (R.): La peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, (thèse de doctorat en médecine), A. Jourdan, Alger 1927.

MARCHIKA, (J.):

MONTAGNON, (P.): La conquête de l'Algérie 1830 – 1871, Pygmalion, Paris 1986.

NETTEMENT, (A.): Histoire de la conquête d'Alger, lib. J. Lecoffe, Paris 1867.

NOGUERES, (H.): L'expédition d'Alger 1830, R. Julliard, Paris 1962

PLANTET, (E.): Correspondances des Deys d'Alger avec la cour de France 1579 -1833, 2T. éd. Bouslama, Tunis 1981.

PONTEIL, (F.): L'éveil des nationalités et le mouvement libéral 1815 -1848, P. U. F., Paris 1968.

ROY, (J. J. E.): Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus recules jusqu'à nos jours, AD. Mame et Cie., Tours 1859.

ROZET ET CARETTE: Algérie, Didot Frères éd., Paris 1850.

SHAW: Voyage dans la Régence d'Alger, trad. Par J. Mac Carty, 2éd. Bousalama, Tunis 1980.

TEMIMI, (A.): Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837, pub. , R. H. M., Tunis 1978.

THAINVILLE, (D.): Mémoire sur Alger 1809, Pub ; par G. Esquer, lib Champion, Paris 1929.

WEISSMANN, (N.): Les Janissaires, (thèse de doctorat), université de Paris 1935.

رابعا : المقالات العربية والمترجمة

أبو القاسم سعد الله: "عن نشاط العسكري والتجاري الجزائر في القرن 18م/12هـ" المجلة التاريخية المغربية، العدد 34، تونس 1984.

أبو القاسم سعد الله: " من أخبار شعبان باشا داي الجزائر 1695 "، مجلة التاريخ تصدر عن المركز الوطني للدراسات التاريخية، العدد 18 الجزائر 1985.

أحمد توفيق المدني: "من الوثائق العثمانية عن تاريخ الجزائر، محمد علي - طاهر باشا"، مجلة التاريخ تصدر عن المركز الوطني للدراسات التاريخية العدد 12، الجزائر 1982

بونو سلفاتور: "العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد العثماني"، مجلة الأصالة، تصدر عن وزارة الشؤون الدينية، ترجمة أبي القاسم بن تومي، العدد 6 - 7، الجزائر 1972.

جمال قنان: "عنصر في الأزمة الجزائرية الفرنسية 1827"، مجلة التاريخ تصدر عن المركز الوطني الدراسات التاريخية عدد خاص الجزائر 1984.

صلاح العقاد: "الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 12، القاهرة 1964 - 1965.

عبد الحميد زوزو: "هدنة 1810 بين الجزائر والبرتغال"، مجلة التاريخ، تصدر عن المركز الوطني للدراسات التاريخية، العدد 11، الجزائر 1981.

محمد العربي الزبيري: "مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي قبل الاحتلال" مجلة الأصالة، العدد 12، يناير - فبراير، الجزائر 1973.

مولاي بالحميسي: "سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني"، أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ج1 منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

ناصر الدين سعيدوني: "ثورة ابن الأحرش بين التمرد والانتفاضة الشعبية"، مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة، العدد 78، الجزائر 1983.

ناصر الدين سعيدوني: "الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية"، المجلة المغربية التاريخية، العدد 5- 6 تونس 1982.

ناصر الدين سعيدوني: "الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي". مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة، العدد 92، الجزائر 1982.

ناصر الدين سعيدوني: "ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف". أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ج1، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

يحي بوعزيز: "الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة، العدد 80، الجزائر 1984.

خامسا: المقالات باللغة الأجنبية

ARNAUD, (C): « Attaque des batteries d'Alger par Lord Exmouth 1816 », R. A. N° 19, 1875.

ARNAUD, (L.): « Histoire de L'Ouali Sidi Ahmed et Tedjani », R. A., N°5, 1861.

BERBUGGER, (A.): « Un Cherif Kabyle 1804 » , R. A. , N°3 , 1858-1859.

BERBRUGGER, (A.): Sir Harry Neal, « Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterre» , R. A. N° 8, 1864.

BIANCHI, (M. X.): « Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger du vaisseau de S. M. LE Comte de Labretonniere » , R. A. N° 21, 1877.

BIGONET, (E.): « Une lettre du Bey de Constantine » , R. A. N°43, 1899.

BOYER, (P.): « Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger XVIe.s – XIX ;s. » , R. O. M. M. N° 1, AIX 1966.

BOYER, (P.): «Le problème Kouloughli dans la Régence d'Alger», R. O. M. M. N° Spécial, 1970.

BOYER, (P.): «Des Pachas triennaux à la révolution D'Ali Kodja Dey 1517 – 1817» , R. H. N° 495, P. U. F, 1970.

BOYER, (P.): «Introduction à une histoire intérieure de la Régence D'Alger», R. H. N° 478, P. U. F, 1966.

COLOMBE, (M.): «Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq D'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence d'Alger» , R. A. N°86-87, 1942 -1943.

DELPECHE.(A.): «Résumé historique sur le soulèvement des Derkaoua de la province d'Oran, d'après la chronique D'El Mosselem Ben Mohamed Bach Defter du Bey Hassan de 1800 à 1813», R. A. N° 18, 1874.

DEVOULX. (A.): «Recherches sur la coopération de la Régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque», R. A. N° 7, 1856 à 1857.

EISENBETH, (M.): «Les Juifs en Algérie, esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours», inst. de l'encyclopédie coloniale et maritime, PARIS 1930.

EMERIT, (M.): « L'essai d'une marine marchande barbaresque au XVIII », C. T. N°11, 3è. t., Tunis 1955.

EMERIT, (M.): « Une cause de l'expédition d'Alger, le Trésor de la Casbah», extrait du bulletin de la section d'histoire moderne et contemporaine, imp. Nationale, Paris 1955.

EMERIT, (M.): «Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du nord du XVIII au début du XIX e ;s.» , extrait des travaux de l'inst. de recherches saharien , imp. Imbert. T.XI, Alger 1954.

FERAUD, (C.): « Zebouchi et Osman Bey » , R. A. N°6, 1862.

FERAUD, (C.): « Destruction des établissements Français de La calle 1827 » , R. A. N° 17, 1876.

GALLISSOT, (R.): « L'Algérie précoloniale », centre d'études et de recherches Marxiste, Paris 1968.

HADJ AHMED, (E.): « La prise d'Alger raconté par un Algérien », trad. Ottocar de Shlechta, J. A. 5e. série N° 29, T. XX, sept. Oct. 1862.

MRRSIOL, (E.): « La Régence d'Alger vue par un allemand à la fin du XVIIIs.». 2é; congrès national des sciences historiques, pub. Société hist. Algérienne 1930.

PLAYFAIR, (R. L.): « Episodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant la conquête Française », R. A. N° 22 , 1878.

RINN, (L.): « Le Royaume d'Alger sous les derniers Deys » , R. N. N° 41-42, 1897-1898.

ROBIN, (N.): « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie », R. A. N° 17, 1873.

ROBIN, (N.): « Note sur Yahia Agha » ,R. A. N° 18, 1874.

TEMIMI, (A.): « Documents Turcs inédits sur le bombardement d'Alger 1816 » , R.. O. M. M. N°45 , 1er et 2eme ; 1968

VAYSSETTES, (E.): « Histoire des derniers Beys de Constantine », R. A. N°3 1858

WATBLED, (E.): « Etablissement de la domination turque en Algérie », R. A. N° 101 , 1893

WATBLED, (E.): « Expédition du Duc de Beaufort contre Djidjeli 1664 » , R. A. N° 101 , 1873.

WATBLED, (E.): « Pachas, Pachas Deys » , R. A. N° 101, 1873.

الملاحق

ملحق (1)

تقرير آغا تشريفات الجزائر حول كيفية استقبال عمر باشا للقبطان الإنجليزي اللورد إكسموث عام 1816 م.[1]

إنه التقرير الذي سلمه آغا التشريفات (الحاج عبد الله) آغا الموجود حاليا بالأستانة في مهمة رسمية حيث كلفه أمير أمراء أوجاق جزائر الغرب عمر باشا بمهمة إيصال الهدايا المتواضعة التي أرسلها الباشا المذكور باسم أوجاق جزائر الغرب المنصورة إلى الدولة العثمانية العلية وتقديمها إلى المقام الشاهاني العالي والتقرير المشار إليه أنفا يتعلق بمسألة الأسرى الذين كانوا سبب الخلاف الذي نشب بين الباشا والإنجليز.

للعلم الهمايوني أنه في اليوم الأول من غرة جماد الثاني من هذه السنة المباركة جاء القائد الإنجليزي بأسطوله المتكون من سفينة ذات ثلاثة مخازن وخمس قطع من الرافعات وفرقطين وقوروت وبريق متنوعة الأحجام. ويصل عدد هذه القطع إلى أربعين قطعة. جاء القائد المذكور بأسطوله إلى واجهة أوجاق جزائر الغرب، وبعد أن رسا بالقرب من الأوجاق، أرسل مبعوثا إلى الباشا ليخبره بأنه يريد افتداء الأسرى السردانيين الموجودين في أوجاق الجزائر لأن هؤلاء الأسرى يعتبرون من رعايا إنجلترا لكون سردينيا كانت تحت إدارتها. فإذا وافق والي الجزائر على ذلك. فإنه مستعد أن يدفع مقابل كل رأس من هؤلاء الأسرى البالغ عددهم 50 أسيرا ألف ريال، وقد وافق أمير أمراء جزائر الغرب على الاقتراح الذي عرضه عليه القائد الإنجليزي.

---

[1] م ع م و. رقم الوثيقة 48979/1231 هـ

وهكذا حلت المشكلة بين الطرفين بالصلح والسلام والود والوئام وبالرضا المتبادل.

إلا أن القائد الإنجليزي لم يقف عند هذا الحد فقط، بل طلب أيضا من الباشا أن يطلق سراح الأسرى النابوليتانيين البالغ عددهم 1200 أسير والذين كانوا قد أسروا منذ مدة طويلة. وقد عرض القائد الإنجليزي على الباشا ألف ريال مقابل كل رأس. إلا أن الباشا لم يستجيب لهذا الطلب حيث رد على القائد بقوله: إن النابوليتان دولة مستقلة ولها ملكها ن فإذا جاء الطلب منه بشأن افتداء أسراهم، فإنني مستعد أن أدفع إليكم هؤلاء الأسرى أيضا. وعندئذ أجابه القائد: لا داعي أن يطلب ملك النابوليتان منكم تحرير الأسرى ما دمت مستعد أن أدفع لكم فديتهم. فأجابه الباشا قائلا: إن إنجلترا دولة تربطها علاقات وطيدة بالدولة العلية و أوجاقنا تابع لها أيضا ونحن كلنا رعايا مولانا وبادشاهنا المعظم. ولذا فإننا مستعدون لتسليم الأسرى، لكن بعد أن تدفعوا ثمن فديتهم المتفق عليه.

ولما تلقى القائد الإنجليزي جواب الباشا المتعلق بتسليم الأسرى النابولتانيين غادر الجزائر متجها إلى تونس وطرابلس الغرب. وبعد أن مكث هناك شهرا، رجع إلى الجزائر. وعندما التقى مع مولانا الباشا قال له: عندما غادرت الجزائر متجها إلى أوجاقي تونس وطرابلس أخبرني ملكنا بأنني بإمكاني أخذ الأسرى حسب الاتفاق المبرم بيننا، ويتم استلامهم على ثلاث دفعات، ولكن بشرط أن يقوم أوجاق الجزائر بعد تنفيذ هذا الاتفاق برد كل الأسرى الذين وقعوا في الأسر أثناء الحرب. وبهذه الطريقة، نكون قد منعنا الأسر والاسترقاق بصفة نهائية، ويتم بعد ذلك إبرام معاهدة بيننا.

وقد أجابه مولانا الباشا قائلا: نحن أيضا نعمل ونتحرك وفقا لفرمان سيدنا و بادشاهنا المعظم. عندئذ قال القائد الإنجليزي: إن شروطي ستنفذ دون انتظار فرمان الدولة العلية. فقال مولانا الباشا: حاشا لله أن أنحني لإرادة الدولة العلية خلافا للشرع الشريف، ومع هذا، فإننا سوف نرسل هديتنا التقليدية إلى الدولة العلية باسم أوجاق المنصورة، وبعد ذلك يصدر فرمان شاهاني عال في هذا الشأن، ونحن نعمل بموجبه ومقتضاه.

وبعد هذا الرد، قال القائد الإنجليزي: إنني لا يمكنني انتظار كل هذا الوقت. إما أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي أبرم بيننا من قبل حسب الشروط التي وضعتها، و إلا اعتبروني صديقا لكم حتى ألتحق بالسفينة فقط. وأريد منكم جوابا قاطعا خلال ثلاث ساعات.

ولما سمع مولانا الباشا هذه الإجابة التي اعتبرها تهديدا جمع جميع أهالي الأوجاق وأخبرهم بجواب القائد. وعند ذلك شرع الحاضرون في التشاور للرد على جواب القائد. واكتفوا في النهاية بتصويب مدافعهم صوب أسطول القائد وإعلان الحرب عليه. واستعد جميع أهالي الجزائر لضرب الأسطول، إلا أن الباشا منعهم عن ذلك قائلا لهم: ليكونوا هم البادئين لا نحن. ولما أدرك القائد الإنجليزي استعداد أهالي الجزائر لمحاربته رفع العلم الأبيض واعتذر عن تصرفاته. وقبل في النهاية تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر الشاهانية التي سوف تصدر في هذا الشأن بعد ستة أشهر. وانتهى النزاع بين الطرفين بهذه الكيفية. وطلب القائد الإنجليزي من الباشا أن يتولى هو بنفسه مهمة توصيل هدية الجزائر التقليدية إلى المقام الشاهاني العالي.

تلك هي قصة الأسرى التي وقعت بين القائد الإنجليزي ومولانا الباشا كما بينت ذلك في التقرير الذي سلمته إلى المقام الشاهاني العالي قصد تحقيق النظر الشاهاني والإطلاع الهمايوني. ولا شك أن الأمر والفرمان في هذا الشأن صاحب العطف والعناية حضرة البادشاه المعظم.

ملحق (2)

ملخص لرسالتي الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول الحرب الإنجليزية الجزائرية عام 1824 م.[1]

وزيري المحترم

لقد اطلعت على تقريرك المتعلق بالنزاع الذي نشب بين أوجاق جزائر الغرب والإنجليز، كما اطلعت على تقرير القبطان باشا الذي ورد بهذا الخصوص وعلى التحريرات التي وردت من قبل الأوجاق المذكور في هذا الموضوع.

ولا شك أن هذه الوضعية تؤيد أشد التأييد سوء نية الإنجليز وفساد تفكيرهم وأدمغتهم. كنا نسايس الفرنج ونعاملهم بالرفق واللطف لانشغالنا بتأديب عصاة الروم وأشقيائهم حتى لا يميلوا إليهم ويتعاطفوا معهم، فينقلب الكل ضدنا. ولكن الكفار أدركوا السياسة المتبعة إزاءهم فبدؤوا يعكرون الجو ويقومون يوما بعد يوم بأعمال تخريبية في النواحي المختلفة من الممالك المحروسة للدولة العلية. ولا شك أن ما وقع منهم في الجزائر جزء من ذلك الفساد الذي يريدون إيقاعه في الممالك المحروسة. غير أن الجزائريين رجال مجاهدون ويعرفون كيف يدافعون عن الدين والوطن، وهم أمة متينة، وإسعاف الأمة المتينة بالمساعدات اللازمة من شيمة المروءة والتدين، ولا يجوز التخلي عنها في أيامها العصيبة مع أعدائها، ولذا يجب تنظيم الأمر والعمل بالمقتضى اللازم حسبما جرى ذلك في المذكرة التي وردت من الخواص.

الخط الهمايوني

---

[1] م- م- و، رقم الوثيقة 22550/ 1242 هـ

تدور هذه الوثيقة حول المحضر الرسمي الذي تم إرساله إلى حضرة القبطان باشا من قبل أوجاق جزائر الغرب، والرسالة التي وردت من حسين باشا أمير أمراء جزائر الغرب إلى الحضرة الملوكانية.

وكان محتوى الرسالتين المذكورتين يدوران حول موقف الإنجليز من الأوجاق بعد جريان الحرب وإنعقاد الصلح بين الطرفين.

وكان المطلب من القبطان باشا أن يقوم برفع وتقديم الرسالتين المذكورتين إلى المقام الشاهاني العالي قصد الإعلام والإحاطة بمضمونهما. ولذا فهو قد أرسل الرسالتين مرفقتين بتذكرة من عنده ليتم المطلوب.

مما جاء في محتوى الرسالتين أن الإنجليز على الرغم من انعقاد الصلح بين الطرفين بعد الحرب، مازالوا ينظرون إلى القضية نظرة غالب ومغلوب. ويعتبرون أنفسهم غالبين والجزائريين مغلوبين. ويتصرفون على هذا الأساس تصرفا لا يتفق مع الصلح المبرم بين البلدين حيث يأتون بسفنهم إلى واجهة ميناء الجزائر ويظهرون عضلاتهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم. فعلى هذا الشكل والمنوال جاءت بعض السفن الإنجليزية إلى واجهة ميناء الجزائر وأرست بالغرب من المدينة، وعند ذلك خرج القنصل الإنجليزي من قصره وذهب إليهم ثم بعد ذلك أرسل شخصا إلى أمير الأوجاق يعرض عليه شروطا قاسية التي لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال، منذرا ومتوعدا بالتوجه إلى ولايته إن لم تقبل تلك الشروط. وإذا قبلت شروطه، فإنه يرجع إلى قصره بالجزائر. وإزاء هذا الموقف الذي اتخذه القنصل عقد الداي اجتماعا لدراسة الوضع الناتج عن تهديدات القنصل والنظر في الشروط المعروضة عليه. وقد اتفق في الاجتماع على عدم قبول تلك الشروط. وعلى إثر ذلك انطلق القنصل بالسفن الإنجليزية إلى الخارج متظاهرا بالعودة إلى بلاده. وفي

... على بعض المراكب الجزائرية التي تصادف وجودها في طريقه بدون مبررات.

وبعد مرور بضعة أيام، رجع القنصل المذكور ومعه بعض السفن الإنجليزية الأخرى إلى واجهة ميناء الجزائر. وبدأت السفن تقوم ببعض المناورات الحربية. وأمام هذا الوضع الجديد بادر الجزائريون بوضع السفن الجزائرية الموجودة بالميناء وكذا سائر الآلات في المخازن حتى لا يطرأ عليها التلف والهلاك. وإلى جانب هذا تم جمع الأمراء من الولايات لتدارس الوضعية الجديدة بصفة جماعية لإعلان الحرب على الإنجليز إذا اقتضى الأمر ذلك. وهذا ما توصل إليه المجتمعون بعد مباحثات طويلة حيث أعلنوا في نهاية هذا الاجتماع قرار إعلان الحرب ضد الإنجليز.

وبعد هذا القرار الاضطراري أردنا الاتصال بالمقام الشاهاني الكريم لإحاطته بالأوضاع الجديدة التي نتجت عن الموقف السلبي الذي اتخذه الإنجليز ضدنا من جهة، والموقف الذي اتخذناه بالإجماع إزاء ذلك من جهة أخرى. وكان اتخاذنا لقرار الحرب - في المقام الأول - اعتمادا على الله ثم على عطف وحماية ومساعدة المقام الشاهاني التي لم تنقطع عنا في يوم من الأيام، خاصة في مثل هذه اللحظات الحرجة التي هلك فيها جزء كبير من الجنود والتابعين للأوجاق بسبب انتشار الوباء في البلاد. لذا فنحن في حاجة ماسة إلى جلب الجنود من أزمير وضواحيها حتى نتمكن من مواجهة الإنجليز والدفاع عن الدين والوطن.

وبناء على ذلك، بعثنا إلى المقام الشاهاني الكريم الرسالتين المذكورتين اللتين تضمنتا أخلص أمنياتنا للمقام الشاهاني الكريم راجين منه أن لا يتخلى

عنا وعن الأوجاق في مثل هذا الظروف الحرجة، وأن يتجلى علينا بألطافه الشاهانية المستمرة ويأمر بإصدار فرمان لإعطاء الفرصة الكافية إلى الحاج خليل مفتي الجزائر المقيم بأزمير لجلب ما يلزم من الجنود من أزمير وضواحيها.

وبما أنه من المتعذر إرسال هؤلاء الجنود عن طريق البحر نظرا لمرابطة القوات الإنجليزية على الحدود البحرية المواجهة للجزائر، فإنه يمكن في هذه الحالة إرسالهم على دفعات قوام كل منها خمسين أو ستين جنديا عن طريق تونس وطرابلس الغرب، ومن هناك يمكن إرسالهم إلى الجزائر برا، بشرط الاتفاق مع وكلاء تونس و طرابلس الغرب المقيمين بأزمير.

وأننا نعاهد المقام الشاهاني بأننا سوف ندافع عن عصمة ديننا دفاع الأبطال، وإذا أخذنا هذه المرة من قبل الإنجليز على غرة ومفاجأة، فإن ذلك لن يتكرر مرة أخرى بإذن الله، وبتأييد المقام الشاهاني الكريم. كما أنه لم يؤثر على عزيمتنا في الجهاد، فنحن معروفون لدى الأعداء والأصدقاء بالجهاد والثبات. ولن يرى السلطان المعظم منا هذه المرة بإذن الله إلا ما تقر به عيناه ويفرح به فؤاده.

تلك هي المعلومات التي وردت في الرسالتين المذكورتين. وفي ضوء هذه المعلومات انعقد المجلس الاستشاري لدراسة الموقف والنظر إلى إمكانية إمداد الأوجاق بالمساعدات اللازمة وذلك انطلاقا من الأوامر الشاهانية التي صدرت بهذا الشأن.

وبعد مداولات مطولة قرر المجلس إمداد الأوجاق بالمساعدات اللازمة وإرسال الجنود إلى الأوجاق عن طريق تونس وطرابلس الغرب ومنها إلى الجزائر برا دون اهتمام لما قد يصدر من الإنجليز تجاه هذه المساعدات.

ملحق (3)

المنشور الفرنسي الذي وزع بالجزائر قبيل الاحتلال [1]

هذه منادة من سار عسكر أمير الجيوش الفرنساوية إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل- باسم الله المبدي المعيد وبه نستعين.

يا أيها ساداتي القضاه والإشراف والعلماء وأكابر المشايخ والاختيارية اقبلوا مني أكمل السلام وأشمل أشواق قلبي بمزيد العز والإكرام. أما بعد أعلموا هداكم الله إلى الرشد والصواب إن سعادة سلطان فرانسة مخدومي وعزة جنابه الأعلى عز نصره قد أنعم على توليته إياي منصب سار عسكر. ويا أعز أصدقائنا و محبينا سكان الجزائر ومن ينتمي إليكم من شعب المغاربة إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة بيرق فرانسة المستحق كل الاعتبار وأقدم على إهانته فقد سبب بجهله هذا كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضرات لكونه دعى عليكم الحرب من قبلنا فإن عزة اقتدار سلطان فرنسة دام ملكه نزع الله من قلبه مرحمته المعهودة ورأفته المعروفة المشهورة فلابد أن هذا الباشا حاكمكم من قلة بصيرته وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المهول وقد دنا منه القدر المقدر عليه وعن قريب يحل به ما استحقه من العذاب المهين.

---

[1] « Proclamation du G[l] Bourmont aux Algériens 8Juin 1830 », M. et D. Algérie 1825-1830, T.4 , AR. M.R.E France.

انظر أيضا أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ص 177.

وكذلك أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص 277 - 280.

أما أنتم يا شعب المغاربة اعلموا وتأكدوا يقينا أني لست أتيا لأجل محاربتكم فعليكم أن لا تزالوا آمنين ومطمئنين في أماكنكم وتعملوا أشغالكم وكل مالكم من الصنائع والحرف براحة سر. ثم أني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضركم لا في مالكم ولا في أعيالكم. ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم وكل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرا فيبقى على ما هو عليه ولايتعرض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا بل يكون في أيديكم دائما. فأمنوا بصدق كلامي. ثم إننا نضمن لكم أيضا ونعدكم وعدا حقيقيا مؤكدا غير متغير ولا متأول أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الآن عليه وأكثر وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم فإن حضورنا عندكم ليس هو لأجل محاربتكم وإنما قصدنا محاربة باشاتكم الذي بدأ وأظهر علينا العداوة والبغضاء.

ومما لا يخفى عليكم غاية تحكمه وقبح طبعه المشوم ولا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه الذميمة وأعماله الرذيلة فإنه واضح لديكم انه لا يسعى إلا على خراب بلادكم ودشارها وتضييع أموالكم وأعماركم. ومن المعلوم أنه إنما يريد أن يجعلكم من الفقراء المنحوسين المبهدلين الخاسرين أكثر من المسخط عليهم، فمن أعجب الأمور كيف يخفى عنكم أن باشاتكم لا يقصد الخير إلا لذاته والدليل كون أحسن العمارات والأراضي والخيل والسلاح واللبس والحلي وأما أشبه ذلك كله من شأنه وحده.

فيا أيها أحبابنا سكان المغرب أنه عز وجل ما سمح بأن يصدر من باشاتكم الظالم ما فعله من أعمال الخبث والردى إلا إنعاما منه سبحانه وتعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه وبزوال سلطنته على كل خير ويفرج عنكم ما أنتم فيه من الغم والشدة، وإذ والحل هذه اسرعوا واغتنموا الفرصة ولا

تعمى أبصاركم عما أشرقه الله عليكم من نور اليسر والخلاص ولا تغفلوا عما فيه مصلحتكم بل استيقظوا لكي تتركوا باشاتكم هذا وتتبعوا شورنا الذي يؤول إلى خيركم وصلاحكم. وتحققوا أنه تعالى لا يبغي قط ضرر خليفته بل يريد أن كل واحد من براياه يحوز ما يخصه من وافر نعمه التي اصبغها على سكان أرضه.

يا أيها أهل الإسلام إن كلامنا هذا صادر عن الحب الكامل وأنه مشتمل على الصلح والمودة، وأنتم إذا شيعتم مراسيلكم إلى أوردينا حينئذ نتكلم وإياهم والمرجو من الله تعالى إن محادثتنا مع بعضنا بعض تؤول إلى ما فيه منافعكم وصلاحكم. وعشمنا بالله أنكوم بعدما تحققتم أن مقاصدنا وغايتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم ومنفعتكم تشيعوا لنا صحبة مراسيلكم كل ما يحتاج إليه عسكرنا المنصور من الذخائر مابين طحين وسمن وزيت وعجول وغنم وخيل وشعير وما يشبهه. وحين وصلت مرسلاتكم إلينا فحالا ندفع الثمن فلوسا نقدية على ما تريدون أكثر.

هذا وأما إن كان منكم معاذ الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا أعلموا أن كل ما يصيبكم من المكروه والشر إنما يكون سببه من جهتكم فلا تلوموا إلا أنفسكم فأيقنوا أنه ضد إرادتنا فليكن عندكم محققا إن عساكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام ودون تعب وإن الله يسلطها عليكم فإنه تعالى كما أنه يأمر من يجعل لكم النصر والظفر بالمرحمة والمسامحة على الضعفاء المظلومين فكذلك يحكم بأشد العذاب على المفسدين في الأرض العائثين على البلاد فلابد أنكم أن تعرضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن أخركم.

هذا أيها السادة ما بدأ لي أن أكلمكم به فهو نصيحة مني إليكم فلا تغفلوا عنه واعلموا بأن صلاحكم إنما في قبوله والعمل عليه وإن هلاككم لا يرده منكم أحد إن عرضتم عما نصحتكم وأنذرتكم به وأيقنوا يقينا مؤكدا أن كلام سلطاننا المنصور المحفوظ من الله تعالى غير ممكن تغييره لأنه مقدر والمقدر لابد أن يكون السلام على من سمع وأطاع.

فهرس الأعلام والقبائل والجماعات

فهرس الأعلام

- أ -

- ت -

- ع -

- ف -

- ك -

- م -

الفهرس



الفصل الرابع: الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م وأصوله التاريخية